

منتدى غزة
للدراستات السياسية والاستراتيجية
الخامس

المؤتمر الأول
مستقبل النظام السياسي الفلسطيني
المؤتمر الثاني
مستقبل المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية

غزة - 2012

رئيس التحرير:

أ. مجد الوجيه مهنا

مدير التحرير:

د. خالد شعبان

هيئة التحرير:

مطيع بسيسو

أحمد الطيبي

سهير نصر

طباعة:

محمد حمودة

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذه الكتاب
أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأيّة
وسيلة إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر
كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز أو
مؤسسة فريديش إبيرت

المحتويات

القسم الأول

تقديم

- 5 د. خالد شعبان - كلمة مركز التخطيط الفلسطيني
- 8 د. أسامة عنتر - كلمة مؤسسة فريدريش إيبيرت

الجلسة الأولى إدارة الجلسة

- 10 أ.د. فتحي الوحيدي - الإشكاليات الدستورية الفلسطينية - آفاق وتحديات
- 53 د. محمد أبو سعدة - نحو صياغة دستور وطني وآليات حمايته

الجلسة الثانية إدارة الجلسة

- 69 د. ابراهيم المصري - قانون الانتخابات الفلسطيني بين النظام الانتخابي الجديد والمشاركة السياسية
- 87 د. عبد الحكيم حلاسه - قانون الأحزاب السياسية الفلسطيني بين دعم المقاومة والصراع على السلطة
- د. أسامة عنتر

الجلسة الثالثة إدارة الجلسة

- 101 د. محمد أبو مطر - إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية و السلطة الوطنية
- 131 د. ناصر أبو العطا - أي نظام سياسي لفلسطين؟

القسم الثاني

تقديم

- 149 - كلمة مركز التخطيط الفلسطيني أ. محمد الوجيه مهنا
- 152 - كلمة مؤسسة فريدريش إيبير السيدة/ انغريد روس

الجلسة الأولى إدارة الجلسة

- 153 - النظام السياسي الفلسطيني - الأزمة والمخارج الممكنة أ.د. إبراهيم أبراش
- 178 - المبادئ الإسرائيلية المختلفة التي تحكم المفاوضات السياسية المستقبلية مع الفلسطينيين د. أيمن شاهين

الجلسة الثانية إدارة الجلسة

- 197 - دولة فلسطين المراقب (غير العضو) في الأمم المتحدة: التحديات والتوقعات د. محييمر أبو سعدة
- 207 - هل يشكل بديل الدولة ثنائية القومية خياراً واقعياً م. تيسير محيسن

الجلسة الثالثة إدارة الجلسة

- 233 - الحراك الشعبي كخيار استراتيجي م. عماد الفالوجي
- 240 - الأزمة الاقتصادية للسلطة والخيارات الاقتصادية المتاحة د. مازن العجلة

تعقيب

- 260 - غازي حمد
- 262 - فيصل أبو شهلا
- 265 - المداخلات

Abstract

تقديم

كلمة مركز التخطيط الفلسطيني

د. خالد شعبان

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية ارحب بالجميع وأشكر لكم حضوركم، كما أتقدم بالشكر لمعدي الأوراق والأخوة المعقبين عليها، على مشاركتهم في فعاليات منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية الخامس، هذا المنتدى الذي يعقده مركز التخطيط الفلسطيني يخرج إلى النور في كل عام بعد مشاورات مضيئة مع أهل الرأي والاختصاص ولا تأتي الأمور جزافاً، ولا أخفيكم أن الأحداث على الساحة الفلسطينية قد فرضت علينا أن يكون في هذا العام موضوعان أساسيان لمنتدى غزة، ففي هذا اليوم سنتناول حسب الدعوة الموجهة إلى حضراتكم موضوع فرضته المصالحة الفلسطينية وهو مستقبل النظام السياسي، والموضوع الثاني وهو موضوع ترتب على الأول سيتناول مستقبل المفاوضات والذي سيتم عقده أواخر هذا العام.

الأخوة الاعزاء: يعتبر موضوع النظام السياسي الفلسطيني من القضايا الشائكة في الحياة السياسية الفلسطينية، وكذلك لدى الدول الأخرى، فعلى سبيل المثال هناك صعوبة كبيرة في تفسير أسباب تبني الدول نظام حزبي أو نظام انتخابي، والسؤال الذي يطرح نفسه أولاً هل نحن متقنون ديمقراطياً ليكون لدينا نظام سياسي.

يفترض النظام الديمقراطي وجود قانون أساسي للمجتمع يحدد الحقوق والواجبات ويضمن المساواة للأفراد، ويحمي الحريات، هذا القانون يمثل العقد الاجتماعي بين الأفراد والذي يسمى الدستور قد واجه تحديات كبيرة أثناء تطبيقه وتعديلاته حيث جاء لفترة انتقالية مؤقتة وتم تناسيه فيما بعد.

نعتبر نحن الفلسطينيون والكثير يؤيدنا في هذا الاتجاه أن الحالة الفلسطينية كثيرة التعقيد، من حيث تشتت الشعب الفلسطيني في أرجاء المعمورة، وخضوعه لأكثر من سيادة، كما أن هناك ما يقارب من 20 فصيل تنظيمي ما بين حركة وجبهة وحزب.

فالنظام السياسي الفلسطيني لم يأخذ شكله الواضح بقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة لها دستور وقوانين وأحزاب ومؤسسات، ولكن كما ذكرت معوقات كثيرة تفرض على الفلسطينيين، أهمها وجود الاحتلال الإسرائيلي وهو ما معناه أن الحالة الفلسطينية تعيش مرحلة التحرر الوطني، ووجود فصائل تؤمن بهذه القضية ولها خيارات مختلفة حول الاستقلال، وهناك سلطة وطنية قامت على أجزاء من الأرض الفلسطينية، تعمل على تنظيم حياة الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة، مما أدى إلى وجود علاقة متشابكة بين م.ت.ف، والسلطة الوطنية الفلسطينية.

ومما لا شك فيه أن القضايا التي تثيرها محاور المنتدى هي محل خلاف، وقد أقول خلاف كبير بين البعض، ولكن ما يجب أن نتفق عليه أن مفهوم التسامح السياسي وقبول الحق في الاختلاف يجب أن يكون جزءاً من الأمور المستخدمة في حياتنا الثقافية السياسية، وأنه لا بد للجماعات المتعارضة والمتناقضة سوى العيش معاً لأن البديل الآخر هو الصراع والانقسام والمعاناة الدائمة.

الإخوة الأعزاء.

في النهاية لابد أن أتوجه بالشكر العميق إلى مؤسسة فريدرش ايبرت والتي مازالت ترعى منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية للعام الخامس على التوالي، كما أتوجه بالشكر إلى مديرها في قطاع غزة الاخ الصديق الدكتور

أسامة عنتر لمساندته الدائمة ودعمه المتواصل لمركز التخطيط الفلسطيني متمنياً استمرار التعاون بيننا، وفي النهاية أتقدم بالشكر إلى جميع الإخوة العاملين في مركز التخطيط الفلسطيني على جهودهم المضنية من أجل انجاح المؤتمر، مع تمنياتي للجميع بالصحة والعافية.

كلمة مؤسسة فريد ريش ايبيرت الألمانية

د.أسامة عنتر

الاخت الفاضلة/ أ.مجد مهنا مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني

الأخوة المشاركين والاخوات الضيوف الكرام

السلام عليكم

أريد أن اسجل في بداية حديثي للسيدة الأستاذة مجد مهنا، والطاقم البحثي والإداري في مركز التخطيط الفلسطيني كل التقدير والتحية للجهد الكبير والواضح من اجل انجاح هذا المؤتمر على مدى عدة شهور مضت، ولهذا السبب تواصل مؤسسة فريدريش ايبيرت الألمانية التعاون مع مركز التخطيط في عقد منتدى غزة للعام الخامس على التوالي.

يأتي هذا المؤتمر في إطار البرنامج السنوي الذي ينفذه مركز التخطيط الفلسطيني عبر منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية للعام الخامس على التوالي، وقد تم الاتفاق مع مركز التخطيط على تقسيم المنتدى هذا العام إلى قسمين يتناول الأول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني، على أن يتم بعد شهرين من الآن عقد مؤتمر آخر يتناول مستقبل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والبحث عن بدائل.

الأخوة الاعزاء

الملاحظ حسب الباحثين الفلسطينيين أن هناك اقرار بوجود اخطاء منهجية في العمل السياسي الفلسطيني، الأمر الذي يتطلب دراسة ذلك والعمل على إيجاد بنية قانونية منظمة تحقق ما نصبو إليه من نظام سياسي يحقق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية لكافة اطياف الشعب الفلسطيني.

الأخوة الاعزاء:

لازال شعبنا تحت سيطرة الاحتلال في غزة ما زال شعبنا يقع تحت الحصار وإن انخفضت أشكاله ولكن يتطلب العمل تحقيق اولى الخطوات نحو المستقبل وذلك من خلال المصالحة الوطنية سيما وأنه لا يمكن تحقيق أي هدف مستقبلي والانقسام متواصل، ولهذا يجب انهاء الانقسام.

*

• •

⋮
⋮ _____

. 2003 4

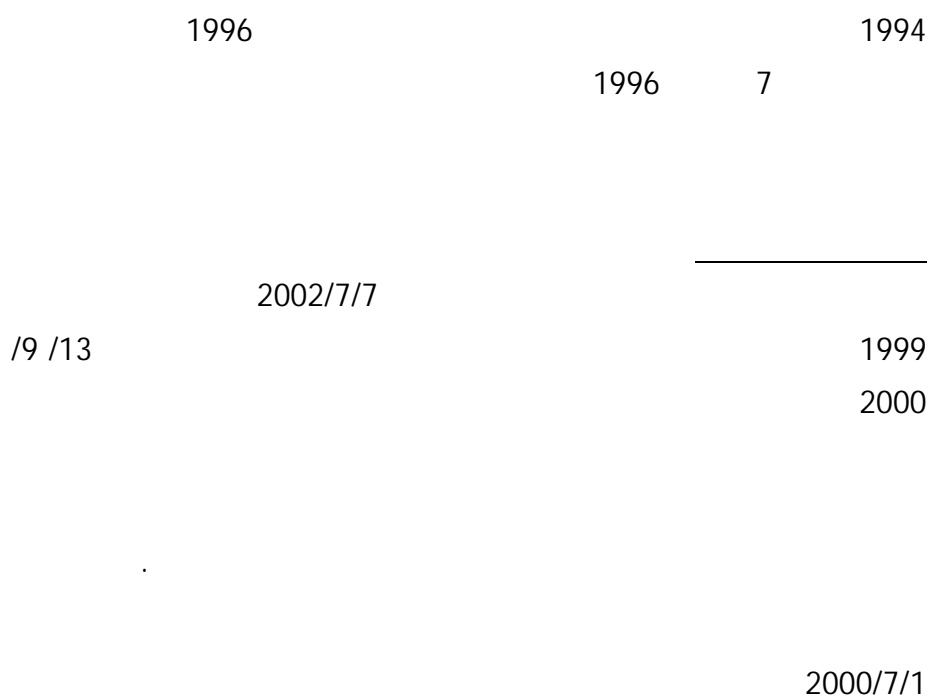
_____*

- - -
- -

.

:

. . .



2000/7/25

10 9

2000

.

2001

2002

2003

2002

)

(

) 2 2003

4

(

)

.....

....

...

(/ ()) (2003)

.

(1) .

2011

2011 / 4 / 2

2000

2011

.

/

2011

/

/

....

2011/9/13

2011/11/28

....

2011/9/10

2011/9/21

...

. !!!!

المبحث الأول

اللجنة العربية للمساعدة في صياغة الدستور الفلسطيني

2003/1/15

2003/1/9

. 2001

2003 11

2003 15

2003 4

. 1999

2003 5

2003 7

"

"

2003 7

.

()

. (2) 2003 8

:

_ 1

.

_ 2

.

_ 3

. 1967 ()

_ 4

. ()

_ 5

المبحث الثاني

مسودة الدستور المقترح

()
2003/1/9 .

()

2003/1/12

2003/1/16

2003

2003/ 1/29

2003 / 2 / 4

2003

. 2001

2003/2/5

2003/2/4

2003/2/8

. 2003/2/11

()

2003/2/10

2003/2/9

()

.

2003/2/14

2003/2/18

2003/2/17

7 6

2003/2/19

2003 3

2011

2003
2011

المبحث الثالث

مدى حاجة الشعب الفلسطيني إلى دستور جديد

(3)

(4)

**المطلب الأول: الدوافع المعارضة والمؤيدة بشأن الحاجة إلى إصدار الدستور
الفلسطيني**

الفرع الأول: الدوافع المعارضة للدستور

:

1

7/ 7

2002 /5 /29

2002/

18

2003/3/

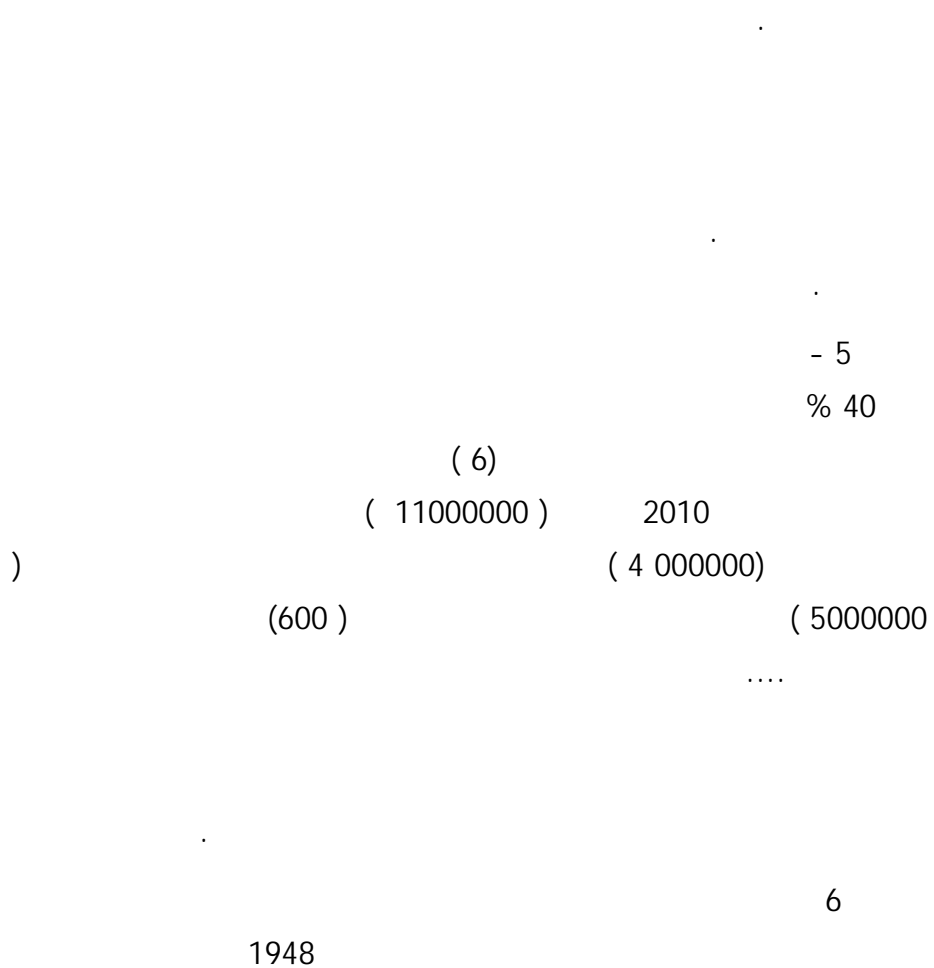
2005/8/13

-2

-3

- 4

(5)



...

242

(2003)

7

8

:

-

—

()

1967

—

()

—

-9

1947

29

14

.(7)

1948

2000/8/18

1949/ /16

...

)

...

)

(

(

...

...

...

.

:

()

.

/

.....

."

" : 2002

الفرع الثاني: الدوافع المؤيدة لإصدار الدستور

1

(8).

1958 2

10

1958 12 1958

(9).

2

3

المطلب الثاني: حقائق دستورية يتعين أخذها بالحسبان عند صياغة الدستور الفلسطيني

:

-

-

(10)

...

-

()

.

:

_ 1

.

_ 2

.

_ 3

()

1789

_ 4

(11).

المبحث الثالث

غموض الواقع الدستوري وطبيعة النظام السياسي الفلسطيني

(12).

(13):

: _____

-

_____ :

.

1967/ /4

1947

181

242

.

.

.

_____ :

:

.

.

_____ :

.

.

.

.

(14).

. (15)

المبحث الخامس

صعوبة عمل الآليات الديمقراطية والقواعد الدستورية في ظل الاحتلال ووجود فصائل المقاومة

_____ :

_____ *

_____ *

_____ *

_____)

(.

:

-1

.

-2

.

-3

.

....

...

.

.

.

...

:

....

.....

.

...

.

.

....

...

...

....

.....

.....

...

.....

.!!!

:

.....

.

.

.....

.

.

:

...

...

.

:

.

()

...

...

.

)

(

المبحث السادس
مقدمة الدستور
وإعلان الاستقلال الفلسطيني
بتاريخ 15 نوفمبر سنة 1988م

15 1988 _____ :

-1

2000

-2

-3

-4

- 5

-6

7

8

9

10

11

1988

12

.(16)

- 1- مسودة خطة طريق تقوم علي الأداء لحل دائم للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي علي أساس دولتين ، نسخة بالإنجليزية ، مترجمة للعربية بتاريخ 2002/12/20م.
- 2 - تقرير اللجنة العربية للمساعدة في صياغة مشروع الدستور الفلسطيني ، موقع من رئيس اللجنة الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية ومن مقرر اللجنة الدكتور صلاح الدين عامر ويشتمل علي ثلاث صفحات .تقرير غير منشور .
- 3- موسوعة المبادئ الدستورية ، ص11 وما بعدها .
- 4- الدكتور رمزي الشاعر، النظم السياسية والقانون الدستوري، الجزء الأول سنة 1978 م ص5
- 5 - الدكتور محمد عبد الحميد أبو زيد ، سيادة الدستور و ضمان تطبيقه ، دراسة مقارنة ، سنة 1989 م ، ص7 و ما بعدها .
- 6- تقرير جهاز الإحصاء المركزي الصادر في 30 ديسمبر سنة 2010 م ..
- 7- الدكتور فتحي الوحيد ، نظام الحكم في إسرائيل ، الطبعة الأولى ، سنة 1997 م مطابع الهيئة الخيرية بغزة ، ص 8 وما بعدها وص48 .
- 8- العميد أندريه هوريو ، القانون الدستوري و المؤسسات السياسية ، مترجم الجزء الأول ، ص88
- 9- العميد أندريه هوريو ، المصدر السابق ، 88
- 10- العميد أندريه هوريو ، المصدر السابق ، 88 وما بعدها .
- 11- فتحي الوحيد ، التطورات الدستورية في فلسطين مع شرح المبادئ الدستورية العامة، الطبعة الثانية ، سنة 1996م ، ص 11 وما بعدها والطبعة الثانية سنة 2004م ص 558 وما بعدها حيث تناولت موضوع الدستور الفلسطيني بتوسع وذكر لبعض التفاصيل الدقيقة ، نظام الحكم في إسرائيل ، الطبعة الأولى سنة 1997 م ، ص145 وما بعده— ، مجموعة أوراق غير منشورة ، تتعلق بالإعلان الدستوري ، الذي تبناه المجلس المركزي في البند الخامس ، بالقرار الصادر عن دورة سبتمبر 2000
- 12- الدكتور محمد سعيد الدقاق ، تعليق علي مشروع دستور الدولة الفلسطينية ، مقدم إلى لجنة صياغة الدستور ، بواسطة اللجنة العربية للمساعدة في صياغة مشروع الدستور ص1، تقرير غير منشور .
- 13- نقلاً عن الدكتور محمد سعيد الدقاق ، المصدر السابق ، ص2 .
- 14- الدكتور صلاح الدين عامر والدكتور رمزي الشاعر ، مذكرة بشأن مشروع الدستور الفلسطيني ، مقدمة للجنة صياغة الدستور بواسطة اللجنة العربية للمساعدة في صياغة مشروع الدستور الفلسطيني .مذكرة غير منشورة .
- 15- الدكتور محمد سعيد الدقاق ، المصدر السابق ، ص5 .
- 16- الدكتور محمد سعيد الدقاق ، المصدر السابق ص1
- مجموعة الأعمال التحضيرية ، مسودة الدستور محل الدراسة ، إعداد لجنة الدستور مارس 2001 م .

— مسودة دستور دولة فلسطين - بالاشتراك مع اللجنة الفنية المكلفة رسمياً بمرسوم رئاسي بصياغة الدستور الفلسطيني ومشكلة من رئيس دولة فلسطين برئاسة الدكتور نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية الدكتور احمد الخالدي والأستاذ الدكتور فتحي الوحيدى والدكتور علي خشان والدكتور عبد الرحمن أبو النصر - وهي مشروع المسودة الثالثة " المنقحة " وتتضمن جميع التعديلات حتى تاريخ 3 مايو 2003 م وتجري عليها بعض المؤسسات والجهات الدراسات والأبحاث ، وتم الأعداد لها اعتباراً من ديسمبر 2002م.

— ندوات عدة عقدت للباحث حول وضع الدستور الفلسطيني منها : ندوة أولى في جامعة الأزهر بغزة بقاعة المؤتمرات يوم الأربعاء الموافق 2003/1/8 م ، وندوة ثانية عقدت بقاعة بلدية مدينة خان يونس ، يوم الأحد الموافق 2003/2/2م تحت إشراف ديوان الفتوى والتشريع بوزارة العدل ، وشارك فيهما كل من الدكتور فتحي الوحيدى ، والأستاذ إبراهيم الدغمة ، رئيس ديوان الفتوى والتشريع ، والدكتور عبد الرحمن أبو النصر نقيب المحامين ، وكذلك ندوة ثالثة عقدت للدكتور نبيل شعث ، وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس لجنة الدستور ، والأستاذ الدكتور فتحي الوحيدى ، أستاذ القانون الدستوري والنظم السياسية ، يوم السبت الموافق 2003/2/8م تحت إشراف الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين .

*

.

مقدمة:

.

..

* عميد كلية القانون و الممارسة القضائية جامعة فلسطين

أولاً: مدى الحاجة الى دستور فلسطيني

أهمية الدستور في الدولة الحديثة

ثانياً: طريقة صياغة الدستور (السلطة الدستورية التأسيسية)

1922

1962

الأساليب غير الديمقراطية لنشأة الدساتير

() ()

أ- أسلوب المنحة:

:

	1889	1848	
1923		1911	1906
1926		1931	
	1971		
			¹ 1971

ب- أسلوب العقد أو الاتفاق:

:

:

:

:

:

:

:

:

:

1830

1215

1688

1979

1864

1844

.1973

1962

1925

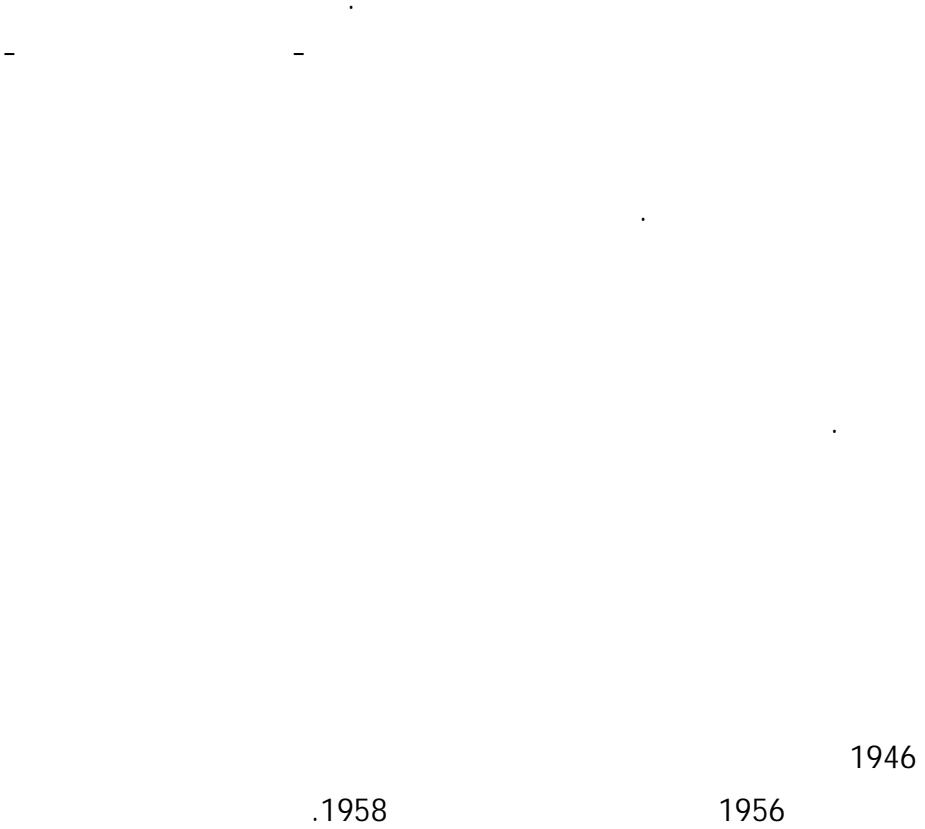
2.

الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير

3.

أ- أسلوب الجمعية التأسيسية:

ب- أسلوب الاستفتاء الشعبي أو الاستفتاء الدستوري:



1946

1946

1946

)

.1973

(1946-1795-1793)

1804

1802

.(1)

1948

.

.(2)

:

1815

1871

:

-

.

-

.

-

.

" (entrenched clause

"

(entrenchment clause)

	.
1958	-
	:
" The republican form of government shall not be the	-
object of any amendment"	
-	-
.	
	-
1949	
)	
	(
.....	
	-
1969	
1971	
.	
1982	-
)	
.	

-

ثالثاً: آليات حماية الدستور

أولاً: ثبات القواعد الدستورية

ثانياً: تقرير مبدأ دستورية القوانين.

ثالثا:

رابعا:

)

(

4

المحكمة الدستورية

2006

3

:

.1 .

.2

.3

.4

.5

(37)) (1/

2003

(25)

.1

(24)

.2

.3

(104)

الخاتمة:

1.

2.

3.

4.

5.

6.

:

-
- 1 انظر نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري. (الطبعة الأولى، الإصدار الأول؛ الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999م).
 - 2 انظر المؤلف السابق
 - 3 أنظر سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة. (الجزء الأول؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989م).
 - 4 أنظر "على ضوء الواقع الفلسطيني قراءة حديثة لنظرية السلطة الدستورية" د. عاصم خليل

*

.

مقدمة

* كاتب وباحث في العلوم السياسية

(1).

:

" "

أولاً: الانتخابات من الإجراءات القانونية إلى التحليل السياسي :

(2).

(3).

2006 1996

2006

1996

•

1

•

1

•

—

•

1

•

• • •

1

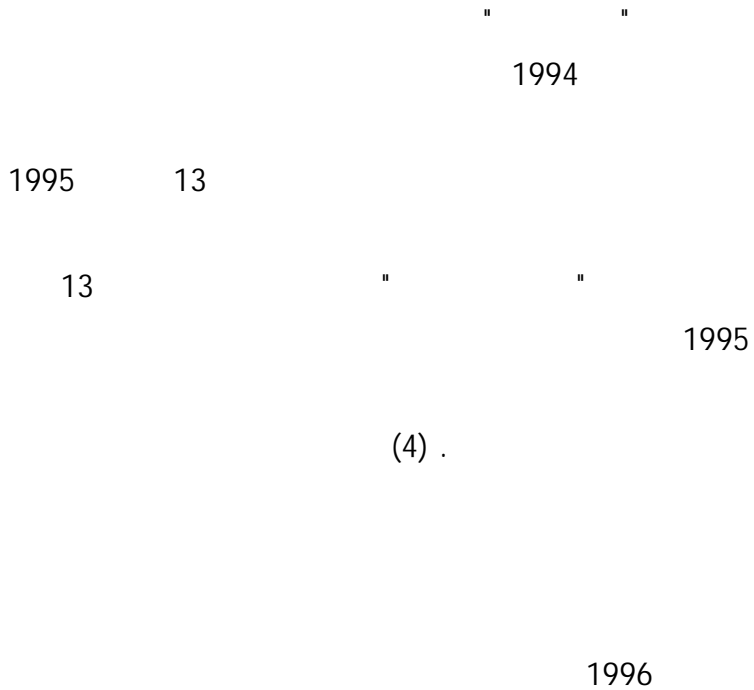
—

1

•

•

ثانياً: تطور النظام الانتخابي الفلسطيني:



(1

13



(6).

:

أنواع النظم الانتخابية :

:

-1

-2

-3

-4

أولاً: الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة

ثانيا : نظام الانتخاب بالأغلبية النسبية وبالأغلبية المطلقة

(1000)

(800)

(900)

(1700)

(800) (900) (1000)

+

(%50)

(7).

:

ثالثا : نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي

:

أ- طريقة التمثيل النسبي بدون قائمة

T.Hare " "

8-3

(1)

(2)

(12)

(125964)

(10497)

(10497)

(12)

ب- طريقة التمثيل النسبي بالقائمة (دوائر)

:

(5)

(125000)

$$25000 = 5/1250000$$

()

() () ()

(60000)

()

(10000)

	(21000)		(46000)
		(19000)	()
:	"		"
	()		()
	()	"	"
		"	"
		"	"
		"	"

(8).

ج - طريقة التمثيل النسبي (الدولة كدائرة واحدة)

		%5	%2
(900000)	:	(%2)	
		(18000) = %2 ×	
		(18000)	
(132)		(20000)	

-:

(1,1)

99

:

%75

(1,1)

(800)

150000

$$650000 = 150000 - 800000$$

$$6565 = 99 \div 650000$$

$$30 = 6565$$

$$200000$$

()

464

$$371$$

$$24 = 6565 \div 160000$$

()

$$570$$

$$22 = 6565 \div 145000$$

()

(23)

$$424$$

$$11 = 6565 \div 75000$$

()

$$788$$

$$5 = 6565 \div 38000$$

()

(6)

$$874$$

$$4 = 6565 \div 32000$$

()

(5)

(9).

رابعاً: النظام المختلط

(9)

			2005
	()	%50	%50
(132)	(88)		%2

%25

%75



-1

-2

-3

-4

-5

-6

%75

الهوامش

- (1) حسن نافعة وآخرون، مقدمة في علم السياسة، دار الجامعة للطباعة والنشر، القاهرة 2002م ص248-249
- (2) المرجع السابق حسن نافعة ص225-226
- (3) المركز القومي للدراسات والتوثيق، الانتخابات الفلسطينية الثالثة و تغييرات النظام السياسي الفلسطيني، منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية الثاني، مركز التخطيط الفلسطيني، 2009م ص5-6.
- (4) جهاد حرب، تقرير حول تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي، سلسلة التقارير القانونية (21)، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
- (5) خالد شعبان، الفلسطينيون ومهمة البحث عن نظام انتخابي ملائم، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 19، ص5.
- (6) انظر: المادة الثالثة من القانون رقم (9) لسنة 2005م بشأن الانتخابات العامة، لجنة الانتخابات المركزية، ص7.
- (7) حسن نافعة وآخرون، مرجع سابق ص365-368، والمركز القومي للدراسات والتوثيق الانتخابات الفلسطينية الثالثة و تغييرات النظام السياسي الفلسطيني، مركز الدراسات الفلسطيني منتدى غزة 209م ص16-17.
- (8) حسن نافعة، المرجع السابق، ص369-370
- (9) خالد شعبان، مرجع سابق، ص14، 15.
- (10) خالد صافي، الانتخابات الفلسطينية، دراسة حالة، منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية الثاني، مركز التخطيط الفلسطيني، ص77؛ و المركز القومي للدراسات والتوثيق، مرجع سابق، ص20-21.

مقدمة

” ”

.

()

.

.

:

:

:

.

.

1998.

1998

-
-
-
-

المحور الاول: نظرة عامة على إرهابات وضع مشروع قانون الأحزاب السياسية الفلسطينية:

1994

1997

1999

.1993

1996/5/26

.1997/11/10

¹ 1998/2/11

¹ راجع ملحق رقم 2 الخاص بمشروع قانون الاحزاب الصادر من قبل المجلس التشريعي

" "

المحور الثاني: قراءة نقدية لمواد مشروع قانون الأحزاب لعام 1998:

11.02.1998

()

1997

2007

1998

22

" :

"

.

" :

.

. .

"

.

.

.

.

)

(

.

2006

.

2004

2005

.

.

"

"

.

.

.

"

:"

"

14-9

22-15

" "

المحور الثالث: اسباب غياب قانون احزاب فلسطيني

1998

2004

2003

:

2000

2006

()
)

(

()

المحور الرابع: جدلية العلاقة بين التأييد والمعارضة لقانون احزاب فلسطيني

:

•

•

.

()

•

.

.

الخلاصة:

1994

.

.

»

»

()

)

(

41

2007

....

مراجع:

قانون الأحزاب في فلسطين: الإطار القانوني لتسجيل الأحزاب السياسية في فلسطين- مدخل عام في ظل التجربة الانتخابية. عمار الدويك - المسئول التنفيذي – لجنة الانتخابات المركزية. 16 آذار (مارس) 2005.

•
•

*

.

تقديم

* مستشار قانوني ومحاضر جامعي

1988

1996

1993

.

.

()

المحور الأول / العوامل والمحددات الرئيسية لإشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية

**أولا / تنامي مظاهر الخلل في بنية وأداء النظام السياسي الفلسطيني
ومؤسساته**

1964

1994

" "

1

” ”

2
.

.

.

.

ثانيا / غياب برنامج سياسي وطني ناظم للعلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية

1974
1988

ثالثا / قصور التنظيم القانوني للعلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية

1994

-:

-1

: 1993 /10/10

:

:

5

.

.

-2

:

1996/4/25

"

6"

.....

.

2002

()

-2

-:

2003

)

.(

)

.⁷(

.

8

.

.

المحور الثاني / منظمة التحرير من التناقض والتداخل في المهام والصلاحيات مع السلطة الوطنية إلى التراجع والتهميش

1994

9

1996

-

10

**أولا / مسببات التناقض والتداخل في مهام وصلاحيات منظمة التحرير
والسلطة الوطنية**

-:

-

.¹¹1988

-

.

-

()

.

-

12

.

-

" "

.

-

13

.

-

14

.

-

15

" "

.

-

16

.

.

ثانيا/ مظاهر تراجع وتهميش دور منظمة التحرير لصالح السلطة الوطنية

17

1993

:

-1

-2

-3

18

-4

19

-5

20

-6

"

"

21

المحور الثالث / استحقاقات العلاقة الوطنية الديمقراطية بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية

أولا / إقرار برنامج سياسي وطني ذو قواسم مشتركة

الأول : توافق أهداف البرنامج السياسي المشترك مع قرارات الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي

" "

1967

242 194 338 .

" "

22

" 23

2006

الثاني: اعتماد الحوار وتوسيع قاعدة المشاركة الجماعية في إقرار البرنامج السياسي

2006.

**ثانيا / توسيع قاعدة المشاركة في مؤسسات النظام السياسي
اللسطيني وتنظيم مهام وصلاحيات المنظمة والسلطة.**

)

(

:

-

-

-

" "

.

-

24

-

.

:

-

25

-

-

26

-

-

-

-

27

ثالثا / معالجة أوجه الخلل في بنى ومؤسسات منظمة التحرير والسلطة الوطنية.

-:

*** - على صعيد منظمة التحرير الفلسطينية.**

:

1- المجلس الوطني.

2- المجلس المركزي.

28

3- اللجنة التنفيذية.

:

-

-

29

-

30

4- المؤسسات والدوائر التابعة للمنظمة.

31

*** - على صعيد السلطة الوطنية.**

1 - عدم تدخل السلطة التنفيذية في صلاحيات السلطة التشريعية.

2- دعم استقلال السلطة القضائية.

3- الإصلاح الإداري والرقابي في مؤسسات السلطة الوطنية.

:

- 1 - المصدر، جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، رام الله، الطبعة الأولى، أكتوبر 1998، ص 75 وما بعدها.
- 2 - المصدر الوليد سالم، المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، رام الله، الطبعة الأولى 2000، ص 45 وما بعدها.
- 3- المصدر، محمد أبو مطر، إصلاح النظام السياسي الفلسطيني: بين المطالب الداخلية والضغطات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، الطبعة الأولى 2012، ص 9.
- 4 - المصدر، محمد أبو مطر، إصلاح النظام السياسي الفلسطيني: بين المطالب الداخلية والضغطات الخارجية، ص: 290
- 5 - المصدر، سمح شبيب، التعددية والتشابك في المؤسسات الوطنية، وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن 22-33/10/1998، حول "ما بعد الأزمة، التغيرات البنوية في الحياة السياسية وأفاق العمل"، ص: 40.
- 6 - المصدر، قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، منشورة على الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني الفلسطيني.
- 7 - المصدر، القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية لعام 2002، والمعدل عام 2003
- 8 - المصدر، أحمد مبارك الخالدي، علاقة منظمة التحرير بالسلطة الوطنية: إشكالية تدرج سلطات أم تداول وإحلال، مجلة السياسية الفلسطينية، العدد 16، ص 50.
- 9- ضمت هذه الاجتماعات أعضاء من اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني ورئاسة السلطة ورئاسة المجلس التشريعي وبعض قادة الأجهزة الأمنية وأعضاء من اللجنة المركزية لحركة "فتح"، المصدر، وليد سالم، المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، ص: 70.
- 10- المصدر، فيصل حوراني، المطلوب فلسطينيا ميثاق جديد يستوعب الواقع وحاجات المستقبل، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 27، صيف 1996، ص: 43.
- 11- المصدر، ممدوح نوفل، إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير وسبل حلها، مجلة الدراسات الفلسطينية، صادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية-بيروت، العدد 22، ربيع 1995، ص: 34.
- 12- يضاف إلى ذلك أن بعض القيادات الرئيسية ذات الثقل السياسي في حركة "فتح"، مثل (محمد غنيم، فاروق القدومي، خالد الحسن، هاني الحسن، صخر حبش) وغيرها من القيادات التي عارضت على توقيع اتفاق "أوسلو" وكانت تضطلع بصلاحيات ومسؤوليات هامة في المنظمة، لم تقم بالدور المطلوب لتحجيم حالة التداخل والتشابك بين المنظمة والسلطة، وهو ما ساعد رئاسة السلطة على إحداث مزيد من هذا التداخل والتشابك في الصلاحيات والمهام بين المنظمة والسلطة، المصدر، بلال الحسن، السلطة ومنظمة التحرير، من يتبع من؟ الرابط الإلكتروني: <http://www.fnpn.net/arabic/?action=detail>

13- يرى "رمزي رباح" عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، أن إشراك أعضاء الهيئات والمؤسسات الرئيسية للمنظمة في أطر السلطة والاجتماعات المشتركة، أدى إلى عدم وضوح ومعرفة الجهة التي يصدر عنها القرارات، فيما إذا كانت م.ت.ف أو السلطة الوطنية، مقابلة أجراها معه معد الورقة .

14- حيث جرى تعيين غالبية الأمناء العامين لهذه الاتحادات والمنظمات في مؤسسات السلطة، ضمن فئات المدراء العامين، أو برتب عسكرية في الأجهزة الأمنية، مما أدى إلى تراجع دورها كأطر وقواعد جماهيرية ضمن البنية المؤسساتية لمنظمة التحرير، المصدر، إبراهيم أبراش، المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، مجلة رؤية، العدد الخامس، 2001، ص: 64-67.

15- تجدر الإشارة هنا إلى، أن "21" عضو من أعضاء المجلس التشريعي كانوا معارضين لاتفاق أوسلو، كما أن 44% من الذين عارضوا على تعديل الميثاق الوطني في دورة المجلس الوطني الاستثنائية في أبريل 1996، كانوا من أعضاء المجلس التشريعي، كما اعترض العديد من أعضاء المجلس التشريعي على قرار رئاسة السلطة بدمج عضويتهم في عضوية المجلس الوطني، المصدر، جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، ص: 188 وما بعدها.

16- في هذا الصدد يشير "كايد الغول" عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، إلى أن التداخل والتشابك بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية قد تم تبريره في السنوات الأولى من عمر السلطة كسمة موضوعية ملازمة للمرحلة الانتقالية وحدثة تجربة السلطة، لكن استمرار هذا التداخل والتشابك وتناميه بصورة تدريجية لاحقاً، ينم عن وجود رغبة لدى قيادة السلطة ورائستها في تعزيز حضور السلطة وتقويتها على حساب المنظمة، أكثر من كونه تعبيراً عن تقصير أو عجز عن وضع آليات تنظيمية للعلاقات بين المنظمة والسلطة، مقابلة أجراها معه معد الورقة.

17- يشير "ممدوح نوفل" إلى أن صدور هذه الدعوات من أعضاء السلطة الوطنية، عبر عن نظر السلطة لنفسها كهيئة أعلى من اللجنة التنفيذية والمنظمة، وأن أعضائها منحوا أنفسهم صلاحية دعوتها للاجتماع، بعدما ساهموا في تعطيل اجتماعها طوال عشرة شهور كاملة، المصدر، ممدوح نوفل، إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير وسبل حلها، مصدر سابق، ص: 53.

18- المصدر، "كايد الغول"، عضو المكتب السياسي للجهة الشعبية، مقابلة أجراها معه معد الورقة.

19- المصدر، سمح شبيب، التعددية والتشابك في المؤسسات الوطنية الفلسطينية، ص: 56.

20- المصدر "رمزي رباح"، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، مقابلة أجراها معه معد الورقة.

21- المصدر، ممدوح نوفل، إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير وسبل حلها، مرجع سابق، ص: 59 وما بعدها.

22- المصدر، المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، ما بعد السور الواقعي، شركة دار التقدم للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2003، ص: 44-46.

- 23- المصدر، نص خطاب رئيس الوزراء المكلف لنيل ثقة المجلس التشريعي الفلسطيني، نشر على شبكة الانترنت للإعلام العربي، في 2007/3/2.
 - 24- المصدر، علي الجرباوي، البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن، رام الله، الطبعة الأولى، يناير 1999، ص: 88-89.
 - 25- المصدر، خضر كمال، الازدواجية بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية، الرابط الإلكتروني :
- <http://www.palpeoplorg/agtempkrte.php?id=1367>
- 26- المصدر، أحمد سعيد نوفل، نحو علاقة صحيحة بين م.ت.ف والسلطة الوطنية، دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات- بيروت: www.alzaytouna.net
 - 27 - المصدر، محمد أبو مطر، إصلاح النظام السياسي الفلسطيني: بين المطالب الداخلية والضغوطات الخارجية، ص 270.
 - 28- المصدر، عامر راشد، إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية : تفعيل أم إعادة بناء، الرابط الإلكتروني:
- <http://www.ajras.org/?page=show-details&id=564&table=articales>
- 29- المصدر، عبد الله أحمد برهم، إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية : إشكالية الهيكلية والبرامج، رسالة ماجستير، جامعة النجاح 2007، ص 195.
 - 30- المصدر، محسن صالح وآخرون، منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، الطبعة الأولى 2007، ص 150 وما بعدها.
 - 31- المصدر، عبد الله أحمد برهم، إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية : إشكالية الهيكلية والبرامج، ص 193.
 - 32- المصدر، خليل الشقاقي، يزيد صايف ، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، تقرير فريق العمل المستقل، برعاية مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، ترجمة وإنتاج مركز البحوث والدراسات الفلسطينية- نابلس، طبعة 1999، ص: 63.
 - 33- المصدر، وليد سالم، المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، ص: 75 وما بعدها.

(1)

2006

()

.()

:

.1

.2

.3

.4

أولاً: الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية للنظام السياسي الفالسطيني

.

$$\begin{aligned} & \quad \quad \quad (\quad \quad) " \quad \quad " \\ & (\quad \quad \quad) \\ & \quad \quad \quad (2) \end{aligned}$$

.

.

.

.

.

(3)

"

"

" "

" "

:" (4)"

(...)

"

"

" (5)"

ثانياً: خصائص النظام السياسي الفلسطيني

(6)

ثالثاً: أنماط أنظمة الحكم: أي نظام لفلسطين؟

:

" "

.

()

()

" "

.

:

()

.

!

.

!

" " " " :
)
" " (

رابعاً: الأزمة البنيوية للنظام السياسي الفلسطيني

" "

"

"

"

"(7)

(8)

() .

سمات الأزمة البنيوية

()

:

.

.

() .

(10)

.

.

.

.

.

(11)

.

(12)

()

(13)

(14)

:

- ¹ - مورييس ديفرجية، النظم السياسية، ترجمة أحمد حسيب عباس، المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية القاهرة، دون سنة طبع، ص11.
- ² - حول الطبقة الوسطى الفلسطينية، أنظر: جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، فلسطين، رام الله، 1998، ص172-173. جميل هلال، الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، فلسطين، رام الله، 2006.
- ³ - محمد ربيع وإسماعيل مقلد، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، 1994، ص1790.
- ⁴ - حسن خضر، عن النرجيلة والملابس الداخلية للنساء، جريدة الأيام، 3 آب 2010.
- ⁵ - حسن خضر، المصالحة غير ممكنة، جريدة الأيام، 15 أيار 2012.
- ⁶ - حول سمات وخصائص النظام السياسي الفلسطيني، أنظر: جورج جقمان، أزمت النظام السياسي الفلسطيني، من كتاب، فلسطين دروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل، تحرير جميل هلال، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2012، ص136-137.
- ⁷ - أيمن طلال يوسف، إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين الضغط الخارجي والمطالب الداخلية، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة، 2006.
- ⁸ - جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998، ص195-201.
- ⁹ - هاني المصري، فلسطين أمام مفترق طرق، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 51، 2002، ص. 50.
- ¹⁰ - محمد جابر الأنصاري، العرب والسياسة أين الخلل، بيروت، دار الساقى، 1998، ص77.
- ¹¹ - هلال، مرجع سابق، ص79-93.
- ¹² - أيمن طلال يوسف، مقتبس من جميل هلال، المرجع السابق.
- ¹³ - ماجد كيالي، في السؤال الفلسطيني عن البديل، موقع عرب 48، تاريخ الدخول: 2012/06/10.
- ¹⁴ - يجب توافر خمسة مقومات حتى نكون أمام نظام سياسي: وحدات سياسية، اعتماد متبادل بين هذه الوحدات، تفاعلات منتظمة بين الوحدات كنتيجة لظاهرة الاعتماد المتبادل، وجود مبرر معنوي وأيديولوجي وقانوني يركز عليه النظام، وجود سلطة عليا وآليات أو مؤسسات أو ضمانات كفيلة بأعمال أحكامه وتطبيق قواعده.

تقديم

كلمة مركز التخطيط الفلسطيني

أ. مجد الوجيه مهنا*

الاخوات والاخوة الحضور

أهلاً وسهلاً بكم في منتدى غزة السنوي للدراسات السياسية والاستراتيجية وشكراً لحضوركم جميعاً كل باسمه ولقبه، وأنوه بأننا في مركز التخطيط الفلسطيني نعتر دائماً بمشاركاتكم وأنت تمثلون النخبة السياسية والأكاديمية وما المواضيع التي نطرحها في مؤتمراتنا إلا مواضيع تخصصنا جميعاً ويهمننا في مركز التخطيط أن تكونوا شركاء في تحليلها وإبداء الرأي فيها. إثراء وإضافة.

لم يكن اختيار موضوعنا اليوم سوى استكمالاً للجزء الأول من المنتدى الذي تم في منتصف العام بعنوان "مستقبل النظام السياسي الفلسطيني" الذي تناول محاور جد هامة كأساس سياسي وقانوني ودستوري للنظام السياسي الفلسطيني المنشود. وقدم معدو الأوراق الأجلاء زبدة خبرتهم ورؤاهم في سبيل الوصول إلى النظام الفلسطيني الأمثل من خلال دستور فلسطيني وآليات حمايته ومن خلال النظام الانتخابي المنسجم مع خصوصيتنا، وشكل نظام الحكم في فلسطين، والعلاقة بين السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

اليوم وتحت عنوان "مستقبل المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، والبحث عن خيارات"، قمنا باستكمال المحور السابق الذي وضع الأسس، لنفكر أيضاً بمستقبل هذا النظام، لكن بشكل أكثر واقعية وربما حدة.

* مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني

فالموضوع الحالي وهو الأرضية التي تتطرق منها جميع المحاور والأوراق المقدمة اليوم وضع تكتفه معطيات تلقي بضرابية كثيفة على المستقبل القريب فضلا عن البعيد، كما أنه وضع يستلزم قدح زناد الفكر الفلسطيني لإضاءة موطئ أقدامنا أولاً ومن ثم استشراف مستقبلنا وهذا يتطلب أناة ودقة في دراسة مواطن القصور والقوة في الوضع الفلسطيني الحالي.

لقد ارتبطنا منذ بداية التسعينات من العقد الماضي باتفاقيات سلام مرحلية كان من المقرر أننا نرسل حالياً في دولتنا الفلسطينية المستقلة والعديدة، وذات السيادة، فيما لو التزم الجانب الإسرائيلي بها. لكننا اليوم وبعد مضي ما يقارب العشرين عاماً دور في حلقات متتابعة من مفاوضات لا تنتهي، بل لا تريد إسرائيل أن تنتهي.

ولا يمكن القول بأن الخيار بانتهاء سبل المفاوضات كان خاطئاً منذ البداية، فقد لعبت عوامل كثيرة أخرى فضلاً عن التعنت الإسرائيلي أدواراً سلبية متفاوتة في التأثير على هذا النهج. وعنوان المؤتمر اليوم حول مستقبل المفاوضات لا يعني إسقاطه كخيار، لكننا اليوم في سبيل البحث عن خيارات أخرى تسير متوازنة أو متقاطعة وربما متلازمة مع خيار المفاوضات، فالشعب الفلسطيني يمتلك كامل الحق في دراسة جميع الخيارات بدون استثناء لإيجاد السبل والطرق والوسائل الكفيلة من خروجه من أزمتة إلى آفاق رحبة لتحقيق المشروع الوطني.

وهذا ما قام به الأخوة الباحثون من أكاديميين ومختصين بمطلق الحرية وبدون حدود فالانعتاق الفكري هو الأساس للإبداع وإيجاد الحلول وشكراً جزيلاً لهم.

لكن ثابت وحيد يكاد يكون مشتركاً بين أوراقهم جميعاً، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق أي خيار وهو الوحدة الوطنية وانتهاء الإنقسام وهو لسان حالنا جميعاً.

الأخوات والاخوة قبل أن نبدأ

يسرنا اليوم أن نستضيف السيدة إنغريد روس من مؤسسة فريد ريش ايبيرت الألمانية الداعمة للديمقراطية والتنمية السياسية، والداعمة لمشروع مركز التخطيط الفلسطيني السنوي-السياسي الاستراتيجي- منتدى غزة. والتي دأبت المؤسسة على رعايته منذ انطلاقه قبل خمس سنوات وحتى يومنا هذا، ولم تبخل بدعমে ليشكل مع الوقت منبرا فلسطينيا وطنيا للأبحاث والحوار الفلسطيني الوطني الحر

فشكرا جزيلا، وأهلا وسهلا بالسيدة إنغريد مدير مؤسسة فريد ريش ايبيرت كما أرحب بالدكتور أسامة عنتر مدير المؤسسة في قطاع غزة الذي لم ييخل بجهد ودعمه اللا محدود للمنتدى على مدى السنوات الماضية. فشكرا جزيلا مرة أخرى

كلمة انغريد روس

مديرة مؤسسة فريد ريش ايبيرت الألمانية

في القدس الشرقية.

السيدة/ أ.مجد مهنا مدير عام مركز التخطيط الفلسطيني،

الاخوات والأخوة الحضور

صباح الخير.

يسعدني اليوم أن اكون في غزة، كما يسعدني أن نكون شركاء مع مركز التخطيط الفلسطيني خلال السنوات الماضية، من خلال برنامج منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية للمرة الخامسة على التوالي كما أنا سعيدة بالحضور الكبير الذي أشاهده امامي الأمر الذي يدل على أهمية المنتدى وطورحاته العلمية، كما يدل على جدية عمل مركز التخطيط الفلسطيني.

الاخوات والاخوة الحضور.

بصراحة أنا بصفتي الرسمية وكباحثة من اشد المعجبات بفكرة تأسيس منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية، حيث يقوم المنتدى بمناقشة القضايا الهامة بالمؤتمر وخاصة في هذه الايام، حيث المبادرة التي سيقدمها الرئيس محمود عباس للحصول على عضوية فلسطين في الأمم المتحدة خاصة وأن هذا يعتبر رسالة ضغط على إسرائيل لتقديم الليونة تجاه المفاوضات، وإن الحديث عن خيارات قد تكون خيارات الدولة الواحدة ولكن يتطلب التفكير في مستقبل غزة جراء الوضع الحالي مما يتطلب التفكير في كافة الخيارات بصورة جديدة لصالح القضية الفلسطينية.

النظام السياسي الفلسطيني

(الأزمة والخيارات المطروحة والخيار الوطني الغائب)

أ.د. إبراهيم أبراش

مقدمة

وسط ضجيج الاختلافات والصراعات المحتدمة بين الفلسطينيين في غالبية القضايا المصيرية، خلافاً يعكسها الواقع كما الخطاب السياسي لكل القوى السياسية، وسط ذلك تبرز نقطة التقاء أو اتفاق في خطاب كل القوى السياسية والنخب الاجتماعية وهي مفردة الأزمة: أزمة النظام السياسي، أزمة المشروع الوطني، أزمة منظمة التحرير الفلسطينية، أزمة اليسار الفلسطيني، أزمة النخبة الفلسطينية، أزمة المفاوضات والتسوية، أزمة المقاومة، الأزمة المالية للسلطة، أزمة الحصار في غزة، الخ. حتى انتصارات الوهم التي يقول بها البعض لا تخفي حقيقة أزمتهم ولا تنطلي على الجماهير التي تعرف وتعيش الواقع سواء في غزة أو الضفة .

هناك نهجان بل يمكن القول إستراتيجيتان في التعامل مع الأزمة /الأزمات، الأولى إستراتيجية الإلهاء وهي إستراتيجية النخب السياسية

والاجتماعية المستفيدة من والمتعيشة من الأزمة ومعها بطبيعة الحال إسرائيل والرباعية، فهذه تتجنب الذهاب مباشرة لجوهر الأزمة ولا تريد للشعب أن يعرف جوهر الأزمة وأسبابها الحقيقية - مع أن الشعب بات يعرف - وبالتالي تلهي الشعب بأزمات ومشاكل لا تنتهي : أزمة راتب، أزمة غلاء، أزمة كهرباء، أزمة وقود، أزمة معابر، أزمة امن، أزمة حصار، أزمة اعتقال، أزمة اتهامات وتراشق إعلامي، الخ. أزمات تطرق راس المواطن صباح مساء وتجعله في حالة قلق وانشغال يومي في تأمين قوت يوميه وأمنه الشخصي وبالتالي لا يبتعد عن الانشغال بالهم الوطني وقضيته الرئيسية وهي مواجهة الاحتلال. مقابل ذلك هناك الإستراتيجية المَغَيَّبة وهي إستراتيجية إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني كمشروع حركة تحرر وطني، إنها الإستراتيجية التي يتحدث عنها المتحاورون في كل جلسة من جلسات الحوار الوطني التي تعد بالمئات، دون أن يتوصلوا إلى اتفاق كامل حولها، وإن اتفقوا تغيب الإرادة في تنفيذها .

المحور الأول

في التباس مفهوم البدائل والخيارات

مع وصول المفاوضات وتسوية حل الدولتين لطريق مسدود، وكذا الأمر مع خيار المقاومة المسلحة ، بات الحديث عن الأزمة وبالتالي سؤال البدائل والمخارج يهيمن على مفردات الخطاب السياسي الفلسطيني وخصوصا عند قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وهو خطاب يعكس واقع مأزوم وفشل معمم على كافة المستويات. تراجعت مفردات التحرير و المقاومة والصمود وحلت محلها مفردات الأزمة ، لا تغرنا الانتصارات الوهمية التي تتحدث عنها السلطة كالحديث عن استكمال بناء مؤسسات الدولة أو استحقاق الدولة في الأمم المتحدة، ولا يخدعنا الحديث عن الصمود وكسر الحصار والمقاومة التي تتحدث عنها حركة حماس وحكومتها في غزة ، كلها خطابات مُضَلَّلة ترمي لإخفاء الفشل الاستراتيجي للطرفين، فشل المراهنة على المفاوضات واتفاقية أوسلو لإنجاز الدولة، وفشل المراهنة على المقاومة المسلحة لتحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر كما تقول

حركة حماس . أن تأول الأمور للبحث عن تأمين الرتب بالنسبة للسلطة وإلى كسر الحصار عن غزة بالنسبة لحركة حماس ،فهذا لعمري الفشل بعينه ،فلم يناضل الشعب الفلسطيني طوال مائة عام من أجل الرواتب وتأمين قوت يومه ، كما لم يناضل مائة عام من أجل دولة مسخ في قطاع غزة .

أي حديث عن البدائل والمخارج يجب أن يكون في إطار رؤية إستراتيجية لمجمل النظام السياسي ،وهذا يتطلب أولاً تشخيص الأزمة والخلل والبحث إن كان خللاً وظيفياً أم خللاً بنيوياً أم كلاهما معاً؟ تسويق الخلل بأنه خلل وظيفي معناه أن لا مشكلة في بنية المنظمة والسلطة والقوى الأخرى بما فيها حماس وكذا النخب السياسية ، وكل ما هو مطلوب فقط تحسينات أو تعديلات على الأداء مع بقاء النخب والمؤسسات على حالها ،وهذا التعامل مع الأزمة سيجعلنا ندور في حلقة مفرغة لأن الأزمة أكبر من مجرد خلل في الوظائف .الأزمة في رأينا إستراتيجية تمس بنية وإستراتيجية العمل الوطني .أزمة الوظائف والأدوات لا تعود لقوة الخصم واختلال موازين القوى معه فقط بل تعود لخلل البنيات والمؤسسات والنخب القائمة ،ففاقد الشيء لا يعطيه .

خيارات المنظمة مأزومة لأن بنيتها ومؤسساتها ونخبها مأزومة وفاشلة ، وخيارات حماس مأزومة لأن بيتها وإستراتيجيتها ومشروعها السياسي الوطني مأزوم ومرهون بإرادة غير فلسطينية حيث ترهن القضية الوطنية بمشاريع وأجندة خارجية وبالتغيرات العربية المفتوحة على كل الاحتمالات.هكذا نظام ونخب مأزومة لا يمكنها أن تقود مشروعاً وطنياً وتواجه عدواً شرساً كالعدو الإسرائيلي .

سؤال البدائل الذي يُشغل الفلسطينيين اليوم يعكس خللاً إستراتيجياً أكبر من مجرد فشل مفاوضات وهو سابق لوجود الانقسام.إنه خلل إستراتيجي وقع فيه (النظام السياسي الفلسطيني) بكامله عندما وضع السلام والمفاوضات في حالة تعارض مع المقاومة وخصوصاً ما بعد رحيل ياسر عرفات ، وانقسم على هذا الأساس حيث من يفاوض ويقول بالسلام أسقط خيار المقاومة ،ومن يقول بالمقاومة ويستطيع ممارستها لا يقول بالسلام ويرفض المفاوضات ولا يشارك

فيها، الأمر الذي جعل (النظام السياسي) بدون إستراتيجية وطنية توافقية وبدون رؤية واضحة، وهو الأمر الذي يُعد خروجاً عن منطق الحياة السياسية وعن الفهم العقلاني لها ويُعد خروجاً عن كل تجارب حركات التحرر في العالم . وهو خلل في النخبة التي لا تتجدد وفي شبكة تحالفاتها وعلاقاتها الخارجية، ثم جاء الانقسام الذي كرس قطاع غزة ككيان قائم بذاته ليزيد الأمور تعقيداً، ومن بعده جاء ما يسمى بالربيع العربي ليستقطب الاهتمام وليدخل القضية الفلسطينية ضمن القضايا المؤجلة .

سؤال الخيارات والبدائل غير مطروح على الرئيس أبو مازن أو منظمة التحرير فقط، أيضاً ليس مطروحاً على حركة حماس فقط ، فالقضية وطنية تمس وجود ومستقبل كل الشعب الفلسطيني بملايينه الإحدى عشر. لا نعتقد أن البدائل التي يطرحها المفاوض الفلسطيني بدائل حقيقية تشكل إستراتيجية يمكنها مواجهة سياسة الحرب المعممة الإسرائيلية والتي ستكون أكثر شراسة في ظل حكومة ائتلافية بين نتنياهو وليبرمان بعد الانتخابات المبكرة القادمة، البدائل التي تطرحها القيادة تصلح للتحرك السياسي ولرفع المعنويات وتبديد حالة اليأس أو لملء الفراغ لحين من الوقت ولكنها لا تشكل إستراتيجية مواجهة، حتى الذهاب للجمعية العامة للحصول على قرار فلسطين دولة غير عضو لا يشكل خياراً أو بديلاً. أيضاً (دولة التمكن) في غزة التي تراهن عليها حماس كنقطة منطلق لمدد إسلامي قادم لا يشكل بديلاً وهو بالأساس ليس خياراً ولا بديلاً وطنياً بل يشكل ارتداداً وخروجاً على المشروع الوطني .

إذا استمرت حالة الانقسام فإن البدائل التي تطرحها منظمة التحرير لن تكون أكثر من تكتيكات داخل النهج أو السياسة القائمة أي المفاوضات والمراهنة الكلية على التسوية السياسية بالشروط الأمريكية والأوروبية. البدائل التي يقول بها المفاوضون الفلسطينيون مجرد تكتيكات قد تؤدي لتجميد الاستيطان وتجبر إسرائيل للعودة لطاولة المفاوضات وقد تحسن شروط المفاوضات الفلسطيني ولكنها لن تنجز السلام العادل الذي يريده الفلسطينيون إن لم يتم إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني واستنهاض الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج واحداً

موحدا في إطار إستراتيجية وقيادة وطنية ، إستراتيجية تجمع بين التمسك بخيار السلام وتفعيل المقاومة الشعبية والعصيان المدني وتصعيدهما بشكل متدرج مع بقاء احتمال اللجوء للمقاومة المسلحة واردا .

أيضا المقاومة أمر مهم ومطلوب فهي تؤكد على أننا ما زلنا تحت الاحتلال سواء في الضفة أو في غزة وتؤكد حقنا الطبيعي بالمقاومة وهو حق تكفله كل الشرعيات الدينية و الدولية ، ولكن يجب أن تكون مقاومة حقيقية وليس مجرد شعارات وأن تكون مقاومة في إطار إستراتيجية وطنية وليس مقاومة حزبية ومرحلية ومرتبطة بأجندة أطراف خارجية وأن تكون المقاومة والسلام وجها عملة واحدة وليس بدائل ، بمعنى السير معا بحيث يدعم كل نهج النهج الآخر ويتم توظيف أحدهما لخدمة الآخر بما تقتضيه المصلحة الوطنية وحسب مجريات الأحداث ومتطلبات التحرك السياسي .

لمقاربة الخيارات والبدائل استراتيجيا يجب تشخيص الإشكال أو الأزمة أولا ثم البحث في الخيارات الممكنة للخروج من الأزمة نهائيا أو إدارتها بعقلانية مرحليا . وسنقارب الموضوع من خلال العناوين التالية :-

1- : أزمة ماذا ؟

بمعنى هل هي أزمة مفاوضات ؟ أم أزمة مقاومة ؟ أم أزمة الانقسام ؟ أم أزمة تشكيل حكومة ؟ أم أزمة راتب في الضفة ؟ أم أزمة حصار في غزة ؟.

التعامل مع الأزمة من خلال التظاهرات يعني أن بنية النظام السياسي ومكوناته المؤسسية والحزبية سليمة وان الخلل وظيفي إداري يكمن في إدارة الأزمة فقط . والحل في هذه الحالة يقتصر على تحسين الأداء والوظائف وفتح باب الخيارات أمام النخب الحاكمة دون مس بنياتها وشرعيتها . وفي رأينا أن الأزمة أعمق من ذلك إنها أزمة النظام السياسي والمشروع الوطني برمته ، والأزمات المشار إليها مجرد تداعيات أو إفرازات حتمية للخلل الاستراتيجي .

2- أزمة من؟

إن كانت الأزمة وظيفية فلا يترتب عليها البحث في الاستراتيجيات بل بالوسائل والأدوار كما سبق ذكره ،ولكن إن كانت الأزمة بنبوية وإستراتيجية ففي هذه الحالة يجب الغوص في البنيات العميقة والشرعيات والاستراتيجيات ،مما يعني البحث في خيارات وبدائل للنظام السياسي القائم برمته.الخلل الاستراتيجي والبنوي يستحضر خيارات وبدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية وللقيادة وللسلطة الوطنية وللانقسام .

في رأينا أن الأزمة بنبوية ووظيفة :إنها أزمة قيادة ومرجعيات وشرعيات وأزمة استراتيجيات عمل ونخب. وبالتالي فإن مكونات النظام السياسي القائم - فصائل منظمة التحرير، والفصائل الإسلامية خارجها، والمجلس التشريعي ، والسلطة- غير مؤهلة لوحدها على إخراج النظام السياسي من أزمتة وأقصى ما يمكنها فعله هو إدارة الانقسام أو إدارة الأزمة وهي إدارة ستؤدي لتآكل متواصل للحق الفلسطيني ومنح إسرائيل مزيد من الوقت لاستكمال مخططاتها الاستيطاني والتهويدي.

المحور الثاني

الخيارات المعلنة والبيئة التمكينية

إن كانت حالة الانقسام نتيجة لغياب إستراتيجية وطنية إلا أنها في نفس الوقت سبب وعائق أمام التوصل لإستراتيجية بديلة أو خيارات محل توافق وطني. حركة حماس ترفض الاعتراف أو التعامل مع ما تعتبره منظمة التحرير خيارات وبدائل لنهج المفاوضات ،ومنظمة التحرير لا تعترف أو توافق على ما تعتبره حركة حماس بديلا لنهج السلطة وهو المقاومة . وبالتالي فإن منظمة التحرير تتحدث عن بدائل وخيارات ،وحركة حماس تتحدث عن بدائل أو خيارات مغايرة ،وعليه لا توجد رسميا بدائل أو خيارات محل توافق وطني.

أولاً : خيارات منظمة التحرير والسلطة أو الدوران داخل حلقة مغلقة

مع تعثر عملية المفاوضات نهاية 2010 تحدث الرئيس وقادة آخرون في المنظمة عن سبعة خيارات وهي :-

- الخيار الأول :استمرار المفاوضات، شرط وقف تامٍ للاستيطان .
- الخيار الثاني :مطالبة الجانب الأميركي بالاعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967 .
- الخيار الثالث :التوجه إلى مجلس الأمن للاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، ومطالبة الجانب الأميركي بعدم استخدام حق النقض(الفيتو).
- الخيار الرابع :التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ضمن البند المعروف باسم تحالف من أجل السلام، والذي تتخذ فيه قرارات الجمعية صفة إلزامية مثل قرارات مجلس الأمن .
- الخيار الخامس :مطالبة الأمم المتحدة بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية .
- الخيار السادس :وقف تطبيق الاتفاقات الموقعة مع "إسرائيل ."
- الخيار السابع :حل السلطة، ووضع إسرائيل أمام مسؤولياتها كدولة احتلال .

نعتقد أن تعدد الخيارات أو (البدائل) لا يعبر عن موقف قوة بل عن موقف ضعف ،وهو يجسد خللاً استراتيجياً في النظام السياسي الفلسطيني عنوانه غياب الرؤية. كما ان كل ما طرحه منظمة التحرير والسلطة حتى اليوم ليست خيارات إستراتيجية أو بدائل لخيار تسوية أوسلو بل محاولات لتحسن شروط .وسنتناول هذه الخيارات التي يمكن اختزالها بثلاثة خيارات ، وهي (1) تحسين شروط المفاوضات (2)حل السلطة الوطنية وإنهاء اتفاقية أوسلو (3) تدويل القضية الفلسطينية .

1- استمرار المفاوضات مع تحسين شروطها

لا سياسة بدون مفاوضات والقول بعدم شرعية المفاوضات بالمطلق إنما ينم عن جهل أو تضليل وخصوصا في الحالة الفلسطينية والعربية حيث التزم العرب والفلسطينيون منذ مؤتمر مدريد 1991 بخيار التسوية السلمية للصراع مع إسرائيل، المشكلة إذن لا تكمن في المفاوضات بل بأهدافها ومرجعيتها وبالأطراف المتفاوضة وبالصيغة التمثيلية للمفاوضين كما أن المفاوضات لا تلغي وسائل حل الصراع الأخرى بما فيها المقاومة. ما دام النظام السياسي الرسمي الفلسطيني والعربي لا يملك - أو لا يريد - خيارا بديلا للتسوية السلمية فلا يجوز رفض المفاوضات من حيث المبدأ.

كل حركات التحرر في العالم مارست المفاوضات ولكن مارستها في إطار إستراتيجية وطنية تجمع ما بين المفاوضات والمقاومة، فالخلل لا يكمن في المفاوضات بحد ذاتها بل في أن الفلسطينيين وضعوا المفاوضات والسلام في حالة تعارض مع المقاومة مما أضعف مشروع السلام الفلسطيني والقائلين به وأضعف نهج المقاومة والقائلين به لأن كل منهما يحرم نفسه مما تتيحه خيارات الطرف الآخر. القائلون بالمقاومة كخيار وحيد يُضَيِّعون على الشعب الفلسطيني فرص توظيف ما تتيحه الشرعية الدولية والقانون الدولي من إمكانات للاستفادة من حالة متنامية من التعاطف والتأييد لعدالة القضية، والقائلون بالسلام والمفاوضات بدون مرجعيات وهدف محل توافق وطني يُضَيِّعون على الشعب الفلسطيني إمكانية تحقيق سلام عادل من خلال تجاهل قوة الشعب .

وعليه فإن العودة للمفاوضات في ظل غياب إستراتيجية وحدة وطنية (مصالحة وطنية) وفي ظل وجود نفس الفريق المفاوض وفي ظل نفس المرجعية (اتفاقية أوسلو) لا يشكل خيارا او بديلا وطنيا ولن يُخرج النظام السياسي من أزيمته.

2- خيار حل السلطة : تهديد جاد أم ورقة ضغط تفاوضية؟

ضمن الأطروحات التي تم تداولها بعد وقف المفاوضات كانت فكرة حل السلطة الفلسطينية، وبالرغم من تراجع القيادة عن هذا الطرح، إلا أن حل السلطة ما زال مطروحا ليس من خلال قرار فلسطيني بل بانهيائها داخليا بدون قرار. إن كان من المشروع والمبرر التفكير بحل السلطة إلا أن حلها لن يحل أزمة النظام السياسي الفلسطيني، والبديل هو تغيير وظيفة السلطة وتحريكها من الإملاءات الخارجية.

اختزال المأزق الوطني بالسلطة قد يصرف الأنظار عن التفكير العقلاني بواقعا وبالأسباب الحقيقية والإستراتيجية لأزمة ومأزق النظام السياسي الفلسطيني برمته، ويصرف النظر عن الواقع المأساوي للأحزاب والحركات السياسية، ويصرف النظر عن واقع مؤسسات مجتمع مدني باتت كالحقن المخدرة للشعب وخصوصا للشباب والمتقنين، تبعدهم عن ساحة الاشتباك المباشر مع العدو. إن كان لا بد من حل السلطة فهذا يجب أن يكون في إطار توافق وطني على إعادة بناء استراتيجي يشمل السلطة ومنظمة التحرير والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني .

أي حديث جاد عن حل السلطة الفلسطينية يجب أن لا يكون مدفوعا بحسابات حزبية ضيقة وألا يكون ردة فعل انفعالية وعاطفية أو مجرد ورقة ضغط في العملية التفاوضية المتعثرة حيث الخصم يعرف حقيقة أوضاعنا الداخلية ومحدودية قدرة القيادة السياسية على التفرد باتخاذ قرارات مصيرية، وفي ظل واقع الانقسام وتدخل الأجندة الخارجية وتشابكات القضية مع محيطها الإقليمي والدولي يجب دراسة كل خطوة بتأن وحذر. التفكير بحل السلطة مشروع ومبرر، ولكن كل توجه عملي في هذا الاتجاه يجب أن يكون مسبقا بخلق البديل الوطني الذي سيملاً فراغ حل السلطة، وعليه التعامل مع قضيتين: الأولى إجرائية تتعلق بالجهة ذات الاختصاص بحل السلطة، والثانية تتعلق بتداعيات حل السلطة أو ما بعد حلها.

فمن ناحية إجرائية وبالرغم من أن السلطة تأسست بقرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير لإدارة المرحلة الانتقالية التي نصت عليها اتفاقية أوسلو، وبالتالي من حق من أسسها أن يحلها، إلا أن الواقع سيجعل هذا الاستنتاج ساذجا لعدة أسباب يمكن اختصارها بأن منظمة التحرير التي أقامت السلطة ليست منظمة التحرير اليوم، وإن الواقع الفلسطيني والإقليمي والدولي اليوم ليس هو الذي كان عند تأسيس السلطة.

كانت منظمة التحرير آنذاك بعافيتها نسبيا وكانت تعتبر مؤسسة المؤسسات الفلسطينية وكانت مرجعية كل القوى والفصائل - ما عدا حماس والجهاد - أما اليوم فقد تراجعت مكانة المنظمة وقدرتها التقريرية لصالح السلطة، بل باتت المنظمة تعتاش على السلطة. تحولت السلطة اليوم إلى فرانكشتاين أو المخلوق الذي تَغَلَّبَ على خالقه، تشعبت السلطة وتضخمت مؤسساتها ومن حيث الصلاحيات والارتباطات الداخلية والخارجية بحيث باتت عصية على الإلغاء بقرار من المنظمة، صحيح أن بداية السلطة ارتبط بالتسوية وكان وجودها واستمرارها مرتين بمسار التسوية الذي كان مفترض أن يُنجز خلال خمس سنين وبالتالي يصبح مشروعا التفكير بحلها بعد وصول التسوية لطريق مسدود بعد إعلان واشنطن رسميا عزلها عن إقناع إسرائيل بتجميد الاستيطان والعودة لطاولة المفاوضات، ولكن السلطة خرجت عن سياقها الأول ولم يعد وجودها واستمرارها مرتبط بما تأول إليه المفاوضات، وباتت تقوم بوظائف اجتماعية واقتصادية ترتبط بها حياة قطاع كبير من الشعب، وبشكل ممنهج ومخطط تم إحراق جسور العودة لما قبل تأسيس السلطة، الأمر الذي يتطلب جهودا مضنية لتعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل وجود السلطة. العودة لوضع ما قبل وجود السلطة يحتاج لأكثر من قرار بحل السلطة، يحتاج لاستنهاض الحالة الوطنية والثورية ويتطلب إعادة بناء كثير من العلاقات الداخلية والخارجية التي انقطعت بسبب وجود السلطة، هذه أمور ليست مستحيلة ولكنها كما قلنا تحتاج لجهود وطنية مشتركة.

يستطيع الرئيس أبو مازن تغيير بعض وزراء الحكومة ولكن من الصعب الجزم بأنه يرغب بالفعل بحل السلطة أو يستطيع حلها بقرار منفرد منه، يستطيع أن يصدر قرارا بذلك أو يوحي للجنة التنفيذية بإصدار هذا القرار، ولكن لا ضمانة بأن القرار سَيُنفَّذ على الأرض حيث قوى متعددة مستفيدة من وجود السلطة ومعنية باستمرارها، وإسرائيل ليست الوحيدة في هذه السياق. ولكن أكثر صراحة، فإن مرجعية السلطة القائمة اليوم في الضفة ليست منظمة التحرير. السلطة القائمة اليوم أصبحت مؤسسة قائمة بذاتها مدعومة بقوى دولية أكثر مما هي مؤسسة فلسطينية خالصة خاضعة لقرار وطني فلسطيني. أيضا فإن قرارا من الرئيس أو المنظمة بحل السلطة لن ينسحب على السلطة القائمة في غزة و سيقنصر على السلطة في الضفة، حيث السلطة القائمة في غزة لا تعترف بأنها نتاج اتفاقات أوسلو ولا تعترف بأن منظمة التحرير أو المانحين الدوليين مرجعيتها، كما أنها لا تعتمد كلياً في تمويلها على الجهات المانحة. إذا ما تم حل السلطة في الضفة دون سلطة غزة فإن السلطة القائمة في غزة ستقدم نفسها بديلاً للسلطة الوطنية وستتصرف باعتبارها السلطة الوطنية الوحيدة القائمة على أرض فلسطينية (محررة) وقد يساعد ذلك على تمرير مخطط الدولة ذات الحدود المؤقتة - غزة وتمرير ما كان يهدف إليه شارون من وراء انسحابه من غزة عام 2005.

والبديل في رأينا هو تغيير وظيفة السلطة في إطار إستراتيجية وطنية شمولية توظف إيجابيات السلطة دون سلبيتها ويشمل هذا الإجراء:-

- (1) إعادة النظر بشكل التنسيق الأمني .
- (2) محاسبة الفاسدين وذوي المواقف المشبوهة وطنياً وبأثر رجعي.
- (3) توظيف أموال الدعم الخارجي للسلطة بما يخدم صمود الشعب الفلسطيني.
- (4) استمرار السلطة بالتمسك بالحقوق والثوابت الوطنية .
- (5) تفعيل المقاومة الشعبية في كل ربوع الوطن .

(6) مقاطعة شاملة للمنتجات الإسرائيلية .

(7) إشراك كل الأحزاب والقوى السياسية في حكومة السلطة ،حتى لا تبقى السلطة محسوبة كسلطة فتح فقط.

(8) واهم خطوة في هذا السياق هو لإنهاء الانقسام وتوحيد مرجعيات السلطة بالالتفاف حول قيادة وطنية واحدة موحدة متمسك بالثوابت وعدم الخضوع للشروط الإسرائيلية والأمريكية.

3-تدويل القضية أو العودة للأمم المتحدة

لا يجب التقليل من أهمية الذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول على الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة ،أيضا يجب استثمار ما أنجز دوليا سابقا وإن كان هزيلا حتى لا تستغل إسرائيل فراغ غياب الحراك السياسي والدبلوماسي لتحميل الفلسطينيين مسؤولية التهرب من السلام وخصوصا أن السياسة لا تعرف الفراغ وإذا ما تجاهلنا أو تهربنا من الشرعية الدولية ومن المنتظم الدولي فلن يتجاهلونا لأن الصراع في الشرق الأوسط بات شأنا دوليا نظرا لماله من تداعيات على منطقة الشرق الأوسط وعلى العالم ،وبالتالي فالحضور الفلسطيني دوليا أمر مهم.

إلا أن هذا التحرك الدبلوماسي الفلسطيني يعتريه نقص من جانب وغموض من جانب آخر مما لا يراكم انجازات ذات أهمية . خيار تدويل القضية يثير مخاوف لغياب ظروف تمكينية تضمن نجاح الخطوة وهي :.

(1) غياب إستراتيجية فلسطينية واضحة للتعامل مع الشرعية الدولية.فبالإضافة إلى تأثير الانقسام وما يؤدي من معارضة داخلية لخطوة الرئيس بالذهاب للأمم المتحدة ،فإنه من غير الواضح إن كان الذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول على صفة دولة غير عضو يعني اعترافا بنهاية اتفاقية أوسلو وتوابعها أم مجرد تحسين لشروط التفاوض مع إسرائيل ؟.

(2) لم نعرف بعد صيغة القرار الذي سيقدم ومتى سيتم تقديمه؟ وهل تأخير تقديم الطلب له علاقة بضغوط أمريكية حتى لا يؤثر كسب فلسطين العضوية على فرص نجاح أوباما بالانتخابات؟ أم بسبب ضغوط دول عربية تتخوف من تداعيات الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو؟ أم لأن الرئيس ما زال يراهن على مساومة اللحظة الأخيرة للتراجع عن تقديم الطلب مقابل عودة إسرائيل للمفاوضات مع وقفها للاستيطان؟.

(3) إذا كانت منظمة التحرير تسعى للحصول على قرار من الجمعية العامة، فقرارات هذه الجمعية مجرد توصيات أو قرارات غير ملزمة، وبالتالي فإن مجرد صدور توصية تعترف بفلسطين دولة غير عضو لن يغير من الواقع كثيرا لأن القرارات الأممية إن لم تكن صادرة من مجلس الأمن وحسب الفصل السابع من الميثاق فإنها لا تلزم أحدا بتطبيقها؟.

(4) هناك تجاهل لقرارات شرعية دولية سابقة لا تقل أهمية عن أي قرار جديد، وهنا علينا التنكير بعشرات القرارات الصادرة عن نفس الجمعية العامة ومنها قرار التقسيم رقم 181 والذي ينص على حل الدولتين، وإن تحجج البعض بالزعم إن هذا القرارات باتت متجاوزة بفعل تقادم الزمن - قرارات الشرعية الدولية لا تسقط بتقادم الزمن - فلماذا ذكر الرئيس القرار 194 الخاص بحق عودة اللاجئين وقد صدر في نفس الفترة؟.

(5) في ظل استمرار الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس بما يجعل من المستحيل قيام دولة متواصلة كما يقول الفلسطينيون أنفسهم والمراقبون الدوليون وحتى الأمين العام للأمم المتحدة أشار لذلك أخيرا، فكيف ستقوم الدولة العتيدة في ظل هذه الأوضاع بمجرد صدور قرار غير ملزم؟ وإذا كنا نعلم أن القرار غير ملزم وإن إسرائيل لن تعترف أو تلتزم به ولا احد سيلزمها على ذلك، فلماذا نحصر الحق الفلسطيني بهذه الدولة المستحيلة؟.

(6) ماذا سيحدث في اليوم التالي لصدور هذا القرار غير الاحتفالات بهذا النصر المؤزر؟ ماذا سيحدث على أرض الواقع بالنسبة للاستيطان والتهويد؟ وهل سيردع القرار إسرائيل عن ممارساتها؟ وهل سيغير القرار من واقع قطاع غزة ككيان معادي من وجهة نظر إسرائيل، ومُصادر من طرف حركة حماس كما يقول مسئولون في منظمة التحرير؟.

(7) في حالة صدور القرار الموعود هل سيتم تحول المؤسسات الفلسطينية القائمة من مؤسسات سلطة حكم ذاتي إلى مؤسسات دولة أم سنبقى نعيش في ظل سلطة حكم ذاتي مقيد باتفاقات أوسلو؟ وهل الفلسطينيون مستعدون لهذا الانتقال؟.

(8) يقول المدافعون عن قرار اكتساب صفة دولة غير عضو إن هذا القرار سيحول الضفة وغزة من أراضي متنازع عليها إلى أراضي محتلة، ولكن، ألا يوجد قرار 224 و القرار 338 الصادران عن مجلس الأمن ويقولان بأن الضفة وغزة أراضي محتلة بل ويطلبان من إسرائيل الانسحاب منهما؟.

(9) ما هي ضمانات التزام إسرائيل بقرار من جمعية عامة وهي لم تلتزم بقرارات سابقة حتى صادرة عن مجلس الأمن؟.

وأخيرا نقول مرة أخرى إننا مع كل جهد لمخاطبة العالم والتواصل مع الشرعية الدولية إلا أن الارتجالية وغياب الإستراتيجية في التعامل مع الأمم المتحدة والعالم الخارجي سيجعل من التحرك الفلسطيني مجرد علاقات عامة أو مناسبة لتذكير العالم بمأساتنا دون أن يؤدي إلى تغيير للواقع. قرارات الشرعية الدولية تحتاج لمعارك لصدورها وتحتاج لمعارك أكبر لتنفيذها.

ثانيا : خيارات حركة حماس

لأن حركة حماس لا تعترف بشرعية منظمة التحرير فإنها تتخذ موقفا رافضا لسياساتها ولكل الخيارات التي تطرحها، فالحركة تعتبر نفسها بديلا

للمنظمة ولنهجها وخصوصا بعد فوزها بالانتخابات التشريعية 2006، وعلى هذا الأساس ومن ناحية نظرية تطرح حركة حماس المقاومة كخيار بديل لنهج المفاوضات والتسوية، إلا أن الواقع يقول بأن خيار حماس البديل هو دولة غزة في إطار هدنة طويلة المدى مع إسرائيل أو سياسة ألا حرب وألا سلم، وترك كل القضايا الأخرى معلقة . ودعونا نفحص ممكنات كلا الخيارين، المقاومة ودولة غزة .

1- المقاومة والمفاوضات: تلازم وليس بدائل.

لا توجد دولة أو حركة تحرر تعتمد نهج السلام وتعيش بسلام إلى ما لا نهاية، لأن خيار السلام ليس خيارا ذاتيا فقط بل مرتبطا بالأطراف الدولية الأخرى وبمواقف الفاعلين السياسيين الآخرين، وبالتالي فإن خيار السلام لا يُسقط خيار الحرب ولا يلغي حق الدول والشعوب بالتوفر على كل مقومات القوة حتى وهي تقول بالسلام وتسعى له، ومن هنا نلاحظ كل دول العالم الملتزمة بميثاق الأمم المتحدة والذي يقول بالسلام والالتزام بحل المنازعات بالطرق السلمية تمتلك الجيوش وكل عناصر القوة فيما ترفع شعار السلام وتؤكد عليه، وهو نفسه الميثاق الذي يعطي للشعوب الحق بالدفاع عن النفس ولحركات التحرر الحق بالمقاومة.

إذن من حيث المبدأ لا تناقض بين السعي للسلام وامتلاك القوة أو اللجوء إليها، ولا تناقض بين القول بالمقاومة وممارستها والقول بالسلام وتوظيف كل أدوات حل الصراع الأخرى كالمفاوضات والوساطة والتحكيم. واقع العلاقات بين الدول وحتى داخل المجتمع الواحد تؤكد على عدم التناقض بين السلام وامتلاك القوة أو السعي إليها. من يقول بالسلام كخيار استراتيجي ويسعى له مجردا من أوراق القوة وأهمها وحدة الشعب حول هذا الخيار والبقاء على الخيارات الأخرى ولو كإمكانية محتملة، لن يحقق سلاما لشعبه بل استسلاما أو استقرارا مؤقتا، ومن يقول بالمقاومة كاستراتيجية ويمارسها موسميا وفصائليا وبدون وحدة وطنية وبدون مشروع ورؤية للسلام لن يجلب للشعب إلا مزيدا من المعاناة وسيحرم الشعب من توظيف القوى المؤيدة لعدالة القضية الوطنية.

المقاومة حق مشروع لكل شعب يخضع للاحتلال ولكن المهم وجود إستراتيجية وطنية للمقاومة، واليوم إن كانت الظروف لا تسمح بالمقاومة المسلحة فيمكن تفعيل المقاومة السلمية، وهي اليوم ضرورية وممكنة ليس كبديل عن خيار التسوية والمفاوضات بل كداعم لهما، وخصوصاً أننا نشهد جماعات عربية تلجأ للسلاح لإسقاط أنظمة استبدادية كما هو الحال في ليبيا وسوريا وهذه الجماعات تجد دعماً مباشراً من دول عربية وأجنبية لعملها المسلح، فكيف يجوز استعمال المقاومة المسلحة في مواجهة أنظمة استبدادية ولا يجوز استعمالها ضد الاحتلال؟.

المشكلة تكمن اليوم انه في الوقت الذي تلجأ فيه الشعوب للمقاومة المسلحة وبدعم دولي تتراجع فيه حركة حماس عن خيار المقاومة وتعقد هدنة مع إسرائيل بل تطارد المقاومين في غزة لمنعهم من العمل المسلح ضد إسرائيل. وعليه فإن زعم حماس بأن المقاومة بديل للمفاوضات ولخيارات منظمة التحرير زعم لا أساس له واقعا لأنها تمارس غير ما تقول . البديل الذي تمارسه حماس دون أن تصرح به هو دولة غزة مع هدنة طويلة مع إسرائيل وتأجيل كل القضايا الأخرى.

2-دولة (التمكين) في غزة

حديث المقاومة والممانعة الذي تقول به حركة حماس لا يعبر عن حقيقة نهجها وإستراتيجيتها منذ أن استولت على قطاع غزة في يونيو 2007 . ما يجري على الأرض أكثر إفصاحاً ودلالة من أي حديث، فمنذ اليوم الأول للانقلاب والجهود تجري حثيثاً لدولة غزة ، ما يجري مخطط مرسوم وليس خطأ يمكن إصلاحه، مخطط للأسف يصب مباشرة في خدمة السياسة الصهيونية ويعتبر استكمالاً لمخطط شارون بالانسحاب من غزة، وفي نفس الوقت يندرج ضمن السياسة الأمريكية لصناعة الشرق الأوسط الكبير و الفوضى البناء ، وهما جزء من إستراتيجيه أوسع تسميها واشنطن محاربة الإرهاب أو التطرف الإسلامي من خلال استيعاب الإسلام المعتدل وتقله من جبهة الجهاد والمقاومة لجبهة السلطة والحكم. إن انتصار من يوجهون ويمولون ويغنون إعلامياً حملات رفع الحصار

ومن يسعون لدولة غزة هو انتصار للاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة. ومع ذلك نؤكد مرة أخرى أن قوى وأحزاب وشخصيات فلسطينية وعربية وأجنبية تشارك في حملات رفع الحصار بحسن نية، وهؤلاء صادقون في مشاعرهم ولا تدفعهم لهذا السلوك إلا روح الانتماء والتعاطف الصادق والعمل ضمن المتاح، فلهمؤلاء كل تقدير واحترام .

دولة غزة التي تتشكل اليوم على مساحة 5،1 % فقط من مساحة فلسطين التاريخية والتي يريد البعض تسويقها كانتصار للمقاومة ولفلسطين إنما تتصير دولة نتيجة تقاطع عدة إرادات ومصالح، ليست الإرادة الوطنية إحداها :-

(1) إرادة إسرائيلية بالتخلص من غزة وما تمثله من خطر ديمغرافي وأمني على إسرائيل إن بقيت تحت سيطرتها .

(2) إرادة أمريكية بتدجين الإسلام السياسي من خلال تمكينهم من السلطة لإبعادهم عن ميدان الجهاد والمقاومة، وهي إرادة تلتقي مع سياسة بعض الأنظمة العربية التابعة .

(3) إرادة الإسلام السياسي وخصوصا حركة الإخوان وفرعها في قطاع غزة في التمكين بدولة إسلامية في سياق المشروع الإسلامي الكبير الذي يروجون له.

(4) إرادة نخبة حاكمة في قطاع غزة ذات أفق سياسي ضيق وانتماء وطني ضعيف أغرتها السلطة والامتيازات ترى في دولة غزة ضمانا لمصالحها .

قد تكون حركة حماس منتشية بحالة صعود الإسلام السياسي في العالم العربي ومنتشية بالمكاسب التي تحققت من خلال سلطتها في غزة ، إلا أن سلطة ومشروع سياسي إسلامي يعتمد على توافق ورضا الغرب وتهدة مع إسرائيل لن يستمر طويلا ، وسينتهي الدور الوظيفي لحركة حماس في غزة كما سينتهي الدور الوظيفي للسلطة في الضفة الغربية ، وأنذاك لن يكون أمام الفلسطينيين سوى البحث عن الخيار الوحيد المتبقي وهو خيار المصالحة والتوافق على إستراتيجية

وطنية في إطار مشروع وطني شامل وجامع لكل الفلسطينيين في الداخل والخارج .

المحور الثالث

الخيار الوطني الغائب: المصالحة والتوافق الوطني

وحتى نعود للسؤال حول الخيارات نقول، ليس المطلوب بديلاً للسلام فالسلام ليس جريمة أو خطأ ويجب التمسك به مع تحريره من أيادي ثلة من المنتفعين من داخل الفريق المفاوض علناً أو من يتفاوضون بالسر وهؤلاء أخطر من الذين يتفاوضون علناً، وليس المطلوب بديلاً للمقاومة فهي حق مشروع، وليس المطلوب إنهاء الانقسام فقط فالانقسام نتيجة لأزمة النظام السياسي وسبباً في استمرار الأزمة . المطلوب إستراتيجية وطنية تعمل على إعادة صياغة المشروع الوطني بكافة أبعاده من خلال مصالحة إستراتيجية تتعامل مع جذور الأزمة ولا تقتصر على تداعياتها.

اليوم، لم تعد المراجعة التي تؤسس لمشروع وطني جديد وإستراتيجية جديدة خياراً من عدة خيارات بل ضرورة وطنية. إن لم تأخذ قوى من داخل النظام السياسي الفلسطيني أو من داخل الحالة السياسية الفلسطينية بشكل عام المبادرة فهناك قوى وأطراف خارجية ستأخذها. منطقة الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية خصوصاً، لا تسمح بوجود فراغ سياسي. تاريخياً كانت أطراف عربية وإقليمية تملأ فراغ غياب الفاعل الفلسطيني، ومنظمة التحرير في بداية ظهورها مثال على ذلك، هذا ناهيك أن مشاريع التوطين والوصاية والتدويل تخيم على أجواء الحالة الفلسطينية المأزومة اليوم. سياسة التزقيع والتفريق والهروب للأمام والتخفي وراء الأيديولوجيات والشعارات الكبيرة الفارغة لم تعد تجدي اليوم، الحقوق الوطنية المسلوقة لن تعيدها واشنطن ولا الرباعية، ولا جيوش المسلمين والعرب. نعم الشرعية الدولية ضرورية والتضامن العالمي مهم والأيديولوجيات مفيدة كأدوات للتعبئة والتحريض، إلا أن كل هذه الأمور لا تنوب عن فعل الشعب صاحب القضية، لا تنوب عن المشروع الوطني والهوية

الوطنية، كل الأيديولوجيات والتحالفات وأشكال التضامن الخارجية أمور مساعدة لن تكون لها قيمة إن تخلى الشعب صاحب الحق عن حقه أو تقاعس بالمطالبة به أو شعر العالم أن صاحب الحق غير جدير بالحق الذي يطالب به. استمرار أطراف فلسطينية وعربية وإسلامية بالزعم بأنها لم تتخل عن الثوابت الوطنية والقومية والإسلامية بات حديثاً مجوجاً وفاقد المعنى ما دامت الأرض مناط وموئل هذه الثوابت تضيع وتنتسرب من بين أيدينا يوماً بعد يوم نتيجة الاستيطان، واستمرار هذه الأطراف بالحديث عن مصالحة تعيد الأمور إلى ما كانت عليه لم يعد يُفنع الشعب، ولا داع لأن تستمر حركتنا فتح وحماس بتحميل كل منهما الآخر مسؤولية إفشال المصالحة الفلسطينية والتباكي على مصير الشعب. كل الأطراف تدرك أن المصالحة المطروحة للتداول ليست هي المصالحة المنشودة وأن ما حاق بالمشروع الوطني من دمار هو نتاج سلوكهم أو عجزهم.

المراجعة الشمولية المؤسسة لمشروع وطني جديد أو المصالحة ل مسار المشروع الوطني كفكرة حاضرة ومبهمّة عند الجمهور، يجب أن تتجاوز إفرزات المشكلة وتتعامل مع أصولها ومسبباتها الحقيقية. التوافق على الانتخابات ليس حلاً لأزمة النظام السياسي، كما المحاصصة وتنظيم الأجهزة الأمنية ليس حلاً، حتى تشكيل حكومة ليس هو الحل. ما سبق هي حلول للسجين لتحسين شروط العيش في السجن وليس لكسر جدران السجن، وإن بقيت مكونات النظام السياسي تتعامل مع الأزمة وكأنها أزمة خلاف بين فتح وحماس وبالتالي تتعامل مع المصالحة على قاعدة حل إشكالات الانتخابات والحكومة والأجهزة الأمنية والمحاصصة الوظيفية الحكومية... فستبقى المعالجات في إطار التسوية واتفاقات أو سولو حتى وإن صرحت غير ذلك.

المطلوب مشروع وطني جديد، ليس مشروع سلطة وحكومة بل مشروع حركة تحرر وطني يجمع ما بين السعي للسلام ومشروع سلام فلسطيني من جانب، والحق بالمقاومة من جانب آخر، المشروع الوطني التحرري المطلوب مشروع يوفق ما بين الأبعاد الوطنية والقومية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية، إنه المشروع البديل لنهج التدمير الذاتي الذي تمارسه الفصائل بحق

قضيتنا وشعبنا بوعي منها أو بدون وعي. هذا المشروع حتى يكون وطنيا بالفعل يجب أن يكون مشروع الكل الفلسطيني في الداخل والخارج، مشروع كل الأحزاب والحركات، مشروع يستوعب كل الأيديولوجيات.

الإستراتيجية أو الخيار المطلوب والغائب حتى الآن يجب أن تشتغل على مستويين و هدفين أحدهم عاجل وقصير المدى والآخر استراتيجي بعيد المدى مع تزامن العمل على المستويين:-

الهدف/المستوى الأول: عاجل ومرحلي (تقاسم وظيفي وطني)

لأننا لا نستطيع أن نتجاهل وجود القوى السياسية القائمة وخصوصا حركتي فتح وحماس، ولا نستطيع تجاهل وجود سلطة وحكومتين متعاديتين، لذا يجب العمل على مصالحة أو تهدئة فلسطينية داخلية، مصالحة مؤقتة تضع حدا لحالة الانحدار بين كياني غزة والضفة. إنجاز هذا الهدف المرحلي والعاجل سيتعامل مؤقتا مع واقع فصل غزة عن الضفة وواقع وجود حكومتين وسلطتين، ليست هذه دعوة لتكريس الفصل بل التعامل معه مؤقتا للانتقال لمرحلة جديدة، وخصوصا أن شروط إنهاء الانقسام الاستراتيجي لم تعد خاضعة لقرار فلسطيني وهي غير متوفرة الآن، فحتى لو قررت حركتا فتح وحماس التصالح من خلال الورقة المصرية أو القطرية فلن يعود التواصل بين الضفة وغزة في إطار حكومة وسلطة واحدة بدون موافقة إسرائيل أو بدون تسوية سياسية تشارك فيها إسرائيل.

إذن بدلا من استمرار الحالة العدائية بين غزة والضفة يجب عمل مصالحة ضمن واقع الانقسام لحين تغير الأحوال. هذه المرحلة من المصالحة تحتاج لاعتراف كل طرف بأن الطرف الآخر شريك في النظام السياسي وله حق تقرير مصير هذا النظام ورسم خارطة المشروع الوطني الجديد، وتحتاج لوقف حملات التحريض والتخوين والتكفير، وتحتاج لوضع حد للاعتقالات المتبادلة، ونعتقد أن الثقافة والإعلام من أهم آليات تجاوز هذه المرحلة من خلال العمل على رد الاعتبار للثقافة والهوية الوطنية وتفعيل كل رموزهما . ونلفت الانتباه هنا أن

ورقة المصالحة المصرية ثم القطرية تقومان على أساس مصالحة مؤقتة في ظل استمرار الانقسام لحين من الزمن.

حيث أن عقبات متعددة تحول دون إلغاء السلطة سواء في الضفة الغربية أو في غزة، وحيث أن إسرائيل تهدد السلطة والحكومة في الضفة وتعيق إنجاز المشروع الفلسطيني للسلام، وتهدد السلطة والحكومة في غزة من خلال استمرار الحصار، فيمكن للمصالحة في هذه المرحلة أن تأخذ شكل توافق وطني في الضفة، توافق بين كل القوى السياسية والشعبية بما فيها حركة حماس والجهاد الإسلامي في ظل الحكومة القائمة هناك، هدف هذا التوافق أو المصالحة الجزئية هو مواجهة سياسة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس. في المقابل يجري توافق في قطاع غزة تشارك فيه جميع القوى بما فيها حركة فتح وفصائل منظمة التحرير، لرفع الحصار عن القطاع في ظل حكومة حركة حماس. هذه المصالحة الوطنية المؤقتة والتي ستأخذ طابع التقاسم الوطني الوظيفي تشكل المدخل للمرحلة الثانية للإستراتيجية الجديدة أو المصالحة الوطنية الإستراتيجية.

لا شك أن هناك مزالق وتخوفات من التعامل مع هذا المفهوم للمصالحة أو التقاسم الوظيفي المؤقت، حيث الخشية بأن يستغل بعض المستفيدين من حالة الفصل أي نجاح في المصالحة الأولى لتبرير حالة الفصل أو أن تستغل كلا الحكومتين التوافق الداخلي لإضفاء شرعية دائمة على وجودها يدفعها للتقاسم عن إنجاز المصالحة الوطنية الإستراتيجية، لتحاشي وقوع ذلك يجب العمل في آن واحد على المرحلة الثانية للإستراتيجية الوطنية، وهناك علاقة تفاعلية أو تأثير متبادل بين المصالحتين، بمعنى أن أي تقدم في أي مصالحة سيؤثر إيجاباً على إنجاز المصالحة الأخرى والعكس صحيح.

الهدف /المستوى الثاني: إستراتيجي (التوافق والتراضي على ثوابت ومرجعيات القضية الوطنية).

الاشتغال على المرحلة أو المهمة الأولى للإستراتيجية الوطنية يجب أن يكون مواكبا للاشتغال على المرحلة الثانية بل يجب أن يكون الالتزام بإنجاز

الهدف الأول (التقاسم الوظيفي الوطني) مشروطا بالالتزام بالهدف الاستراتيجي الاتفاق على الثوابت والمرجعيات ،حيث يستحيل التقدم نحو الهدف الاستراتيجي دون إنهاء الانقسام.وعندما نقول تساقق الاشتغال على المستويين فذلك لأننا نحشى من أن واقع فصل غزة عن الضفة قد يستغرق وقتا، لأن إسرائيل والقوى المستفيدة من حالة الفصل ما زالت قوية وفاعلة.هذا التساقق لمساري المصالحة هو ضمان عدم تحول التقاسم الوظيفي الوطني المشار إليه إلى كيانيين سياسيين دائمي الوجود.لهذه المصالحة الإستراتيجية مدخل أيضا وهو تفعيل وتطوير منظمة التحرير كمرجعية ناظمة للجميع، وفي هذا السياق يمكن الاستعانة بما ورد بورقة المصالحة المصرية حول تشكيل لجنة مشتركة عليا لضمان أن يستمر كيانا غزة والضفة ضمن مشروع وطني واحد .

إذا كانت المصالحة الأولى ،أي المصالحة العاجلة في ظل الانقسام القائم تتعامل مع الانقسام الأخير الذي نتج عن أحداث يونيو 2007 ،فإن المصالحة الإستراتيجية يجب أن تتعامل مع الانقسام الإستراتيجي السابق على تلك الأحداث والسابق لسيطرة حركة حماس على القطاع ، هذه السيطرة وما سبقها وما لحقها من توترات وصدامات مسلحة هي نتيجة لخلاف استراتيجي وطني وإقليمي حول تشخيص طبيعة الصراع مع إسرائيل وهدفه النهائي.لذا فالإستراتيجية الوطنية المنشودة يجب ان تقوم على المبادئ التالية :-

1- البدء بتفعيل وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تجمع كل قوى العمل الوطني ،وإعادة البناء والتفعيل يشمل المكونات والبرنامج السياسي وشبكة التحالفات .

2- الاتفاق على ثوابت وطنية وخصوصا مفهوم السلام والمقاومة والدولة .

3- تحديد موعد للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

4- تشكيل حكومة من المستقلين لإدارة الأوضاع في الضفة وغزة لحين إجراء الانتخابات.

5- وجود إشراف عربي مباشر لدعم الحكومة الانتقالية وضمان عدم حدوث حالات ثأر وانتقام وللإشراف على تفكيك الحالات والأجهزة العسكرية وتشكيل قوة أمنية فلسطينية واحدة.

إعادة بناء وتأسيس المشروع الوطني كمشروع حركة تحرر وطني يعني التعامل مع شعب قوامه أكثر من اثنا عشر مليون فلسطيني تقريبا في الداخل وفي الشتات، يتطلب تفعيل دور نصف الشعب الفلسطيني الذي رُكن على الرف منذ توقيع اتفاقات أوسلو دون تجاهل الأوضاع في غزة والضفة، الأمر الذي يتطلب أن يضع هذا المشروع على سلم اهتماماته رفع الحصار عن قطاع غزة ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس. مدخل هذا المشروع ليس بالضرورة الانتخابات التشريعية والرئاسية وليس التوافق على حكومة وحدة وطنية، بل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتستوعب الكل الفلسطيني، لو تمكنا من بناء منظمة التحرير على أسس جديدة وبقيدة جديدة فسيكون حل بقية القضايا أيسر كثيرا، لن نتجح أية مصالحة أو شراكة سياسية أو مشروع وطني إن بقي أي فصيل فلسطيني خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، لأن منظمة التحرير ليست حزبا أو فصيلا بل الكيانية السياسية التي يعترف بها العالم اجمع. هذا المشروع الوطني الجديد يجب أن يُعيد الاعتبار للأبعاد القومية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية على أسس جديدة لا تجعل المشروع الوطني ومجمل القضية ملحقه بهذا البعد أو ذلك.

إن لم نتدارك الأمر بالمصالحة الإستراتيجية، فسيسير النظام السياسي نحو مزيد من التفكك. حركة فتح لن تبقى موحدة، وحركة حماس ستشهد مزيدا من الانحسار كلما توغلت في السلطة والحكم واستمرت ملتزمة بالتهدة، وقد تشهد انقسامات داخلية وخصوصا بين تيار وطني وتيار أممي مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين وتيار سينحو نحو التطرف. بطبيعة الحال لن يكون مصير بقية القوى السياسية بالأفضل، وقد نشهد ظهور العديد من التيارات أو الأحزاب بمسميات المستقلين أو أية مسميات أخرى يقودها رجال أعمال ورجال دين، إلا أن هذه القوى لن تشكل استنهاضا للحالة الوطنية بل ستزيد من التيه ومن فرص تدخل

أطراف خارجية. التخوفات الأكثر مأساوية هي، فقدان ما تبقى من الضفة، وقد نشهد قريباً حرباً أهلية في قطاع غزة. إسرائيل لن تُمكن الفلسطينيين من دولة ذات سيادة في الضفة الغربية، وحتى تبعد الأنظار عما يجري في الضفة وحتى تلهي الفلسطينيين وترضي أصدقاءها ممن لهم تطلعات سلطوية غير قادرين -أو غير مسموح لهم- على تحقيقها في الضفة، فستخلق المناخ المناسب لفتنة وحرب أهلية في القطاع، كما سبق وهيات المناخ لـ (الانقلاب) الذي أقدمت عليه حركة حماس في يونيو 2007. حرب أهلية حول من يحكم قطاع غزة: حركة فتح أم حركة حماس؟ وقد تشارك جماعات أخرى في هذه الحرب، كما سيكون للعملاء دور مهم في هذه الفتنة. سكوت إسرائيل عن حكم حماس في الضفة ليس قبولا نهائياً أو موقفاً استراتيجياً وليس عجزاً، بل لهدف تكتيكي، وعندما نشعر إسرائيل بأنها حققت هدفها من الانقسام فستتقل المعركة لقطاع غزة، وهناك قيادات فلسطينية، من خارج حركة حماس، كانت وما تزال تراودها شهوة حكم غزة .

خاتمة

ما طرحنا أعلاه، دعوة أو تحريض على التفكير الاستراتيجي، فنحن ندرك أن الأمور أكبر وأكثر تعقيداً من قدرتنا أو قدرة أي كاتب على إنجاز مشروع بهذا الحجم. ما يجعلنا متفائلين بإمكانية تجاوز المرحلة الصعبة هو ثقتنا بشعبنا وعدالة قضيتنا ولأن العمل على هذه الإستراتيجية الجديدة لن يكون من نقطة الصفر فهناك حضور بتاريخ متجذر للشعب الفلسطيني على أرض فلسطين، وتاريخ نضالي فرض على العالم أن يعترف للفلسطينيين بالحق في دولة مستقلة، أيضاً هناك حقيقة أنه بالرغم من كل أشكال الفشل والمؤامرات التي تعرضت لها الأحزاب والقيادات السياسية إلا أنها لم تتخل عن الحقوق المشروع للشعب، نعم فشلت في تحقيقها ولكنها لم تفرط بها.

نعلم أنها مهمة صعبة وشاقة ، ولكن مصير الشعوب لا يرتهن بمصير نخب سياسية أو بموازن قوى آتية أو بإرتكاسات عابرة ، بل بإرادة الصمود والبقاء عند الشعب ، فلنعتبر أن ما جرى انتكاسة وفشل لمشروع وطني راهن لم

تأت الرياح بما تمكّنه من الإقلاع، وحيث أن (لكل جواد كبوة) فيمكن للشعب وقواه الحية أن يتجاوزوا ويتغلبوا على المحنة، فتاريخ صراعنا مع المخطط الصهيوني لم يبدأ اليوم، ومن الواضح أنه صراع مفتوح على المستقبل. فشل السلطة وفشل الحكومتين في غزة والضفة وفشل كل القوى السياسية لا يعني نهاية القضية الوطنية الفلسطينية، بهم أو بدونهم سيستمر الشعب الفلسطيني في خوض معركته الوطنية، بهم أو بدونهم سيكون هناك مشروع تحرر وطني فلسطيني. إن صدقت النوايا يمكن أن تبدأ هذه الإستراتيجية بقاء موسع للقوى السياسية الفلسطينية ولشخصيات وطنية من المستقلين والمفكرين، ولأن القضية لها الأبعاد المشار إليها يمكن أن يشارك في بدايات هذا اللقاء مثقفون ومفكرون عرب ومسلمون مشهود لهم بدعم القضية الفلسطينية بدون تحيز لأي محور أو أيديولوجية خارجية، ويمكن أيضا مشاركة ممثلون عن جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

*

.

تعريف المفاوضات:

(2000).

(1998).

• أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة الأزهر بغزة

Negotiation

Not Neg

Negotium

Ease Otium

.(1997)

Webster

" "

.(Webster Dictionary)

"

.(1996)

.(1988)

"

"

.(1993)

.

.

.

"
."
(1967) "

"
."
...

")
(1992).
()

(Roskin and Others, 2003).

."
."
() () ()
(1992) () ()

."
."
(2012))

مؤتمر مدريد للسلام تشرين أول/أكتوبر 1991، الإستراتيجية الأمريكية التي تحكم المنطقة

1991 /

) : .
: .(

.1990

:

: .
(1996)

1967

1979

(1999)

" 1991

) "

(1996

1991

(1992).

.

)

-

-

(

(1996).

:

: 338 242 .

: .

()

.

.

اليسار في إسرائيل والنسوية مع الفلسطينيين

(1996).

1982 . . .
()
.
1982
.
1967.
.
-
:
(1996).
1987
.
1992
1993.
()
.

(1998):

(1

(2

(3) (.

(4

(5

(6

(7

(8

)

(

2000

1967)

.(

)

(

() ()

.

()

.

.

.

.

)

2000 /

:

(

: 1996

1967 /

.

.)
(

اليمن في إسرائيل والتسوية مع الفلسطينيين

1993
2 1994 () -
1995
1996
(1996) :
(1
(2
(3

(4

(5

1967

: (1996)

1996

(1

(2

(3

(4

1996

:(1996)

(1

(2

(3) .)

.(2007 /

(4)) . .

.(1999 1997

1996

1992

: (1996)

(1

(2

(3

(4

(5

) .

2007

.(

(6

(7

)

(

" .

" (1997).

()

.

(1997).

.

:

"

[] []
[] []
- - []
) []
(1996).

حزب كاديما

21 " "

2005 /

(Encyclopedia Britannica).

" « »

.(2006) "

)

.(2009

%97

1-1

67

.(2012)

ما العمل

.2006

()] 2002
[2009-2008 ()

:

.

:

..

.

"

"

.

.

.

.

النتائج

.1

.

.2

.

3.

4.

- () .(2000) _____
- _____ .(1998)
- _____ .(1996) :1996
- _____ .(1996) 11
- _____ .(1996) 11
- _____ .(1997) :
- _____ .(1996) 29 109
- _____ .(1996) 27
- () _____ .(1967)
- _____ .(1992)

- (1996). _____ : _____ (_____ - _____)
- (1999). _____ : _____
- (1992). _____ : _____
- (1994). _____ - _____ : _____
- (1998). _____ : _____ (_____)
- (1997). _____
- (1988). _____
- (1993). _____
- (_____)

2012/11/04

الشبكة العنكبوتية

- حسين، ماهر (2012). برنامج (كاديما) الجديد واللقاء مع موفاز، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مفوضية العلاقات الوطنية
- <http://www.fatehwatan.ps/page-29833-ar.html>, 20/06/2012.
- البحراوي، إبراهيم (2006، 3 كانون ثان) برنامج حزب كاديما لتسوية القضية الفلسطينية. المصري اليوم.
- <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=3908&IssueID=138>, 28.10.1012
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2009). حزب كاديما، بيروت.
- <http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-95-116592.htm>, 01/11/2011

English Resources

- Encyclopedia Britannica. Kadima.
- <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/1103577/Kadima> (25.10.2012)
- Roskins, Michael. Political Science: An Introduction, Pearson Prentice Hall. New Jersey, USA.
- Webster Dictionary, Negotiation
- <http://www.merriam-webster.com/dictionary/negotiate> 29.10.2012.

دولة فلسطين المراقب (غير العضو) في الأمم المتحدة: التحديات والتوقعات

د. مخيمر سعود أبو سعدة*

حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعيش في دولة مستقلة وذات سيادة مكفول بالقرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 181، الصادر في 29 تشرين ثاني (نوفمبر) 1947 والذي نصّ على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وانتهاء بخطة خارطة الطريق 2005 والتي تدعو إلى قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ولها مقومات السيادة و تبناها مجلس الأمن الدولي في القرار 1515. ويعتبر هذا التحرك الفلسطيني نتوجها للجهود السياسية والدبلوماسية التي بذلتها منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام 1974، بتبنيها ما سُمي وقتذاك بالبرنامج المرحلي أو برنامج النقاط العشر، ثم إعلان الاستقلال الفلسطيني في الدورة التاسعة عشرة للمجلس

* أستاذ مشارك في العلوم السياسية - جامعة الأزهر - غزة

الوطني الفلسطيني في 15 تشرين ثاني (نوفمبر) 1988، فقد أكدت وثيقة الاستقلال الفلسطيني لعام 1988 على هذا الحق:

"ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرماته من حق تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947 الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني."

"واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه."

مبررات الذهاب إلى الأمم المتحدة

إن الدافع الرئيس الذي دعا القيادة الفلسطينية لاتخاذ موقف رسمي بالتوجه إلى الأمم المتحدة خلال أيلول (سبتمبر) 2011 لطلب العضوية الكاملة للدولة الفلسطينية، والآن التقدم بطلب الحصول على دولة غير عضو بصفة مراقب هو بالدرجة الأولى التعتت والمماثلة الإسرائيلية في التوصل إلى تسوية سلمية نهائية مع الجانب الفلسطيني. مع الجمود في مفاوضات السلام منذ العام 2008، وعدم احتمال استئنافها في أي وقت قريب، فقد بقي لدى الفلسطينيين ورقة دبلوماسية واحدة، هي مكانتهم في الأمم المتحدة. فلم يتبق أمام القيادة الفلسطينية الكثير من الخيارات التي باتت بدون أي قيمة سياسية، ولذلك التحرك تجاه الأمم المتحدة أصبحت بالنسبة لهم قضية مصيرية. في أيلول (سبتمبر) 2011 تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بطلب عضوية كاملة في الأمم المتحدة، لكنها تراجعت في وجه المعارضة الشديدة من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل والتهديد الأمريكي باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار، وعدم وجود

عدد كاف من الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي للتصويت لصالح القرار الفلسطيني بالانضمام دولة كاملة العضوية. وبدلاً من ذلك فقد حصلت على العضوية في منظمة تابعة للأمم المتحدة، هي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو)، التي لا تمتلك الولايات المتحدة فيها حق النقض.

وفي حديث أدلاه الرئيس محمود عباس لصحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية، قال إنه لا ينبغي أن يُنظر إلى التحرك الفلسطيني للاعتراف بفلسطين دولة كاملة العضوية باعتباره حيلة أو مناورة؛ فنحن سنذهب إلى الأمم المتحدة لضمان الحق في العيش أحراراً في الـ 22 % الباقية من وطننا التاريخي. ومع ذلك تبقى المفاوضات الخيار الأول لنا ولكن بسبب فشل الإدارة الأمريكية في الضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان؛ فنحن مضطرون للانتقال إلى المجتمع الدولي لمساعدتنا في الحفاظ على فرصة لتحقيق نهاية سلمية وعادلة للصراع¹. الذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول على الاعتراف الدولي بدولة فلسطينية غير عضو، بصفة مراقب جاء بعد فشل مجلس الأمن الدولي في الحصول على الحد الأدنى من الأصوات للتصويت على هذا القرار بعد الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر) 2011.

قامت الحكومة الإسرائيلية وبرئاسة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو منذ وصولها إلى السلطة في آذار (مارس) 2009 بمزيد من النشاطات الاستيطانية والإجراءات العدوانية الأخرى تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس وحصار وتجويع ضد قطاع غزة. وأمام ذلك كله لجأ الرئيس عباس إلى واشنطن محاولاً إقناعها بالضغط على الحكومة الإسرائيلية لكن دون طائل، بل نجد الرئيس باراك أوباما يضغط على الرئيس عباس لحثه على الاعتراف (بإسرائيلية دولة إسرائيل)، ووجهت إدارته اللوم العلني إليه لأنه رفض المفاوضات المباشرة بينما المستوطنات تنتشر وتتوسع من حوله باطّراد. وهنا شعر الرئيس عباس بالخذلان وقرر عدم مواصلة المفاوضات في ظل الاستيطان. وأمام هذا كله لم يعد أمام الرئيس عباس غير القيام بتغيير قواعد اللعبة السياسية والتوجه إلى

الأمم المتحدة لمطالبتها بقبول عضوية كاملة لدولة فلسطين على حدود ما قبل الرابع من حزيران (يونيه) 1967 وعاصمتها القدس.

وبالإضافة إلى ذلك فإن السلطة الفلسطينية قد انتهت من مشروع بناء مؤسسات الدولة والذي بدأ في آب (أغسطس) 2009. فمنذ ذلك الوقت قامت السلطة الفلسطينية بتطوير المؤسسات الفلسطينية وكذلك بناء الاقتصاد الفلسطيني كي يتلاءم مع المرحلة القادمة. وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي التمويل اللازم لبناء مؤسسات الدولة، مما ولد قناعة لدى صانع القرار الفلسطيني بأن هذه الدول ترغب في رؤية دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وقد شهدت العديد من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وغيرها من الهيئات الدولية بنجاحة هذه المؤسسات الفلسطينية وبأن الفلسطينيين قادرين على إعلان دولتهم.

في المقابل، ننتياهو رفض تقديم أي تنازلات جديّة، ويبدو أن حل الدولتين الذي يتبناه المجتمع الدولي منذ قرار التقسيم تتضاءل فرصة حدوثه يوماً بعد يوم. وقرار ننتياهو تشكيل قائمة انتخابية مشتركة مع حزب "إسرائيل بيتنا" القومي المتطرف بقيادة أفيغدور ليبرمان لخوض الانتخابات البرلمانية في كانون ثاني (يناير) 2013 يوحى بأن توجهاته السياسية يمكن أن تصبح أكثر تشدداً تجاه حل الدولتين والتوصل إلى حل حول قضايا الصراع النهائي، القدس، اللاجئين، الاستيطان وغيرها.

يدور في الوقت الحالي صراع سياسي واشتباك دبلوماسي بين مشروعين سياسيين، الأول: يقوم على قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة تقوده منظمة التحرير الفلسطينية، بهدف انتزاع قرار أممي للاعتراف بعضوية دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. والثاني: تقوده الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين ننتياهو، ويهدف إلى عرقلة المشروع الفلسطيني والالتفاف على القرارات الدولية بخططٍ ومناوراتٍ زائفة هدفها تكريس الاحتلال واستمرار التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

الرئيس محمود عباس قد حذر في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2012 من عواقب خطيرة في حال تمّ رفض الطلب الفلسطيني منها انهيار السلطة الفلسطينية؛ فتلك الرسالة من الرئيس عباس واضحة للمجتمع الدولي والعالم أجمع من أن انهيار السلطة يعني الفراغ والفوضى وزعزعة الاستقرار بالمنطقة، في ضوء المتغيرات والثورات التي يشهدها العالم العربي حالياً. الرئيس محمود عباس قال ستدفع "إسرائيل والولايات المتحدة والمنطقة كلها ثمنا باهظا إذا ترسخ دور إسرائيل بقوة كقوة احتلال لسكان فلسطينيين يزدادون عدداً ويتركون من دون أي أمل بدولة يحكمون فيها أنفسهم."

المواقف الأمريكية والإسرائيلية:

في أيلول (سبتمبر) 2011، تقدم الفلسطينيون بطلب إلى مجلس الأمن الدولي للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة هددت بأنها ستستخدم حق الفيتو ضد الطلب، وأحيل الطلب إلى إحدى اللجان، ولم يظهر للتصويت. غير أن قرارات الجمعية العامة غير ملزمة، وعليه فإنها لا تتطلب استخدام الفيتو. التهديدات الدولية وبشكل خاص من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تهدف إلى عرقلة التحرك الفلسطيني وإفشاله دبلوماسياً. الولايات المتحدة أعلنت عن رفضها للتحرك الفلسطيني للحصول على عضوية دولة فلسطينية مستقلة دون التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل. وفي المقابل فإنها حثت الطرفين على البدء مجدداً في مفاوضات مباشرة للتوصل إلى اتفاق سلام.

وتهدد الولايات المتحدة بقطع الدعم المالي عن السلطة وردود فعل عنيفة من قبل الكونغرس الأمريكي ضد فلسطين والمصالح الفلسطينية. وقد جاء في دراسة أعدها الدكتور صائب عريقات، رئيس دائرة شئون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية أن بعض هذه الإجراءات الانتقامية الأمريكية المحتملة: تجميد كل أو جزء محدد من التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية، إغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير في واشنطن، فرض ضغوط على الحكومات الأخرى لثنيها عن

تقديم الدعم كي تخفض مساعداتها لفلسطين، ومن الأمثلة على ذلك التزام الولايات المتحدة الأمريكية الصمت أمام حجز إسرائيل للعائدات الضريبية أو فرضها لقيود إضافية على الحركة أو توسيع المستوطنات، بل إن العقوبات الأمريكية ستشمل الدول التي تؤيد فلسطين وستشمل الأمم المتحدة التي ستعاني من شح الدعم الأمريكي. أما ردود الفعل الإسرائيلية المتوقعة فتتمثل في حجز العائدات الضريبية الفلسطينية واتخاذ خطوات للانسحاب الأحادي الجانب نحو الجدار والإعلان عن ضم بعض الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل.

الموقف الأمريكي الرسمي يعتبر أن قيام دولة فلسطينية هو مصلحة إستراتيجية أمريكية تخدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط المضطرب سياسياً. ولقد أكدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون على ضرورة قيام دولة فلسطينية. ولقد أكد الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش الابن على ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة كما ورد في خطة خارطة الطرق المدعومة أمريكياً. ومنذ وصول الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى البيت الأبيض وهو يؤكد على ضرورة حصول الفلسطينيين على دولة، وخاصة عندما قال في أيلول (سبتمبر) 2010 أنه يأمل بأن يرى دولة فلسطينية عضو في الأمم المتحدة في سبتمبر 2011.

السؤال إذا لماذا ترفض إدارة الرئيس أوباما رفع مكانة فلسطين إلى دولة والاعتراف الدولي بفلسطين دولة غير عضو على حدود عام 1967 وهددت باستخدام الفيتو في مجلس الأمن الدولي في 2011. على الرغم من أن الرئيس الأمريكي أوباما يدرك مدى الضرر الذي يسببه الرفض الأمريكي لسمعة ومصالح أميركا، إلا أنه أصبح مشلولاً في مواجهة اللوبي اليهودي ومؤيدي إسرائيل في الكونجرس الأمريكي وخاصة مجلس النواب الذي تسيطر عليه الأغلبية من الحزب الجمهوري، أوباما أصبح عاجزاً أكثر ممن سبقوه في تحدي اللوبي اليهودي الأمريكي. ولذلك فقد قرر الرئيس أوباما أن ينحاز إلى إسرائيل وحلفاءها على حساب الانحياز إلى مصالح أميركا في الشرق الأوسط وعلى حساب قيم ومبادئ الحق والعدالة وحق تقرير المصير.

الرئيس أوباما يدرك أن الرفض الأمريكي ضد انضمام فلسطين دولة غير عضو إلى الأمم المتحدة سيضر بصورة الولايات المتحدة الأمريكية التي تحسنت كثيرا بعد دعمها لثورات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، بعد أن التصقت جرائم وفظائع سجن أبو غريب وغيرها كثيرا لدى الرأي العام العربي. أميركا تعلم أن الرفض سيؤثر سلبا على معسكر الاعتدال العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي وسيعزز من تأثير وقوة إيران وحلفاءها (سوريا، حزب الله، حماس) في منطقة الشرق الأوسط. الرفض الأمريكي كذلك يمكن أن يشكل تهديدا مباشرا على المصالح الأمريكية في المنطقة والتي تحتوي على ثلثي الاحتياط العالمي من البترول وعلى كميات هائلة من الغاز الطبيعي.

قد تتجح الإدارة الأمريكية بواسطة الضغوط السياسية والمالية من إفشال مشروع الانضمام الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، ولكن سيكشف ذلك زيف المبادئ والقيم الأمريكية وسياسة ازدواجية المعايير الأمريكية تجاه حق الشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال. السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي باتت مكشوفة أكثر من أي وقت مضى. قد ينجح الرئيس أوباما في منع فلسطين من الانضمام إلى الأمم المتحدة، ولكن لن تستطيع الولايات المتحدة الاستمرار بالقيام بدور "الوسيط النزيه" كما تدعي، وستتضرر هيبة القوة العظمى الأمريكية، وستجد مزيد من حالات التمرد على النفوذ والهيمنة الأمريكية والتي بدأت من إيران إلى فنزويلا ومرورا بكوريا الشمالية. الإدارة الأمريكية مطالبة بإعادة حساباتها تجاه منطقة الشرق الأوسط قبل فوات الأوان.

دولة فلسطين بصفة مراقب: بداية معركة قانونية أم تحسين

الشروط التفاوضية

أفادت صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية أن مسئولا فلسطينيا أكد بأن صيغة مشروع القرار الفلسطيني لنيل عضوية مراقب لفلسطين تؤكد على: "حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي دولة فلسطين المستقلة على أساس

حدود ما قبل 1967" ويشدد على "الحاجة الملحة لاستئناف وتسريع المفاوضات المتعلقة بمسيرة سلام الشرق الأوسط" ويوضح أن الحدود النهائية لدولة فلسطين يتم "تقريرها في مرحلة المفاوضات النهائية"².

من الواضح بأن التأكيد على الحاجة إلى المفاوضات تهدف إلى التغلب على حجج إسرائيل وبعض الدول الكبرى، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بأن الإجراءات الأحادية مثل هذه الخطوة تعطل جهود حل الدولتين الذي لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق مفاوضات السلام الثنائية. والفلسطينيون أكثر حذراً هذه المرة، إذ يقولون إن المكانة المعززة ستمكن فلسطين من أن تستخدم بصورة أفضل الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى لخدمة سعيها العادل إلى الحرية والاستقلال.

ومن ناحية أخرى، أكد عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح بان اتفاق أوسلو الذي أنشأت السلطة بموجبه سيغلق لحظة تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح الاعتراف بفلسطين كدولة على حدود عام 1967 بصفة مراقب في المنظمة الدولية. وبشأن الخطوة الفلسطينية بعد الجمعية العامة قال زكي "إذا حصلت (فلسطين) على صفة الدولة ستذهب لمحكمة الجنايات الدولية لملاحقة إسرائيل، وسنذهب إلى كافة وكالات الأمم المتحدة. التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة سيكون مرحلة مفصلية، ستبدأ معركة غير مسبقة بعد الاعتراف بالدولة الفلسطينية على كل المستويات السياسية، فسيكون هناك إغلاق لما سمي بملف أوسلو والسلطة وسيكون هناك برلمان لدولة وليس مجلس تشريعي لسلطة، فهناك متغيرات كثيرة ستحصل بعد الاعتراف بالدولة الفلسطينية"³.

وهناك العديد من التساؤلات حول جدوى التحرك الفلسطيني بالذهاب إلى الأمم المتحدة، فتوجه الفلسطينيين للأمم المتحدة في محاولة للحصول على دولة غير عضو، هي خطوة مهمة كمؤشر على توجه فلسطين لنقل الملف إلى الأمم المتحدة، وهو ما يفسر الحرب الإسرائيلية والأمريكية السياسية والضاغطة باتجاه عدم تحقيق هذه الخطوة وإفشالها لإدراك أمريكا وإسرائيل للنتائج القانونية التي تترتب على هذا الاعتراف. ولكن ما القيمة السياسية لعضوية فلسطين في

الأمم المتحدة إذا ظلّت إسرائيل تحتفظ بالسيطرة الفعلية على الأراضي المحتلة؟ وماذا سيكون تأثير ذلك في الحركة المتنامية المطالبة بحل الدولة الواحدة؟

نجاح فلسطين في الحصول على الاعتراف الدولي سيكون بمثابة بداية معركة قانونية لمحاكمة الاحتلال الإسرائيلي. فلسطين، الدولة غير العضو في الأمم المتحدة، تستطيع أن تبدأ بمعركة تجريم الاستيطان الإسرائيلي دولياً، وبشكل رسمي، وباعتراف دولي، ونقل الحالة من 'أراضٍ متنازع عليها'، كما تروج إسرائيل، إلى دولة فلسطينية محتلة من دولة أخرى هي إسرائيل. ولكن هناك رأي آخر وقد عبر عنه الرئيس عباس بأنه جاهز للعودة إلى طاولة المفاوضات بعد الاعتراف الدولي. وبذلك يمكن اعتبار هذه الخطوة بأنها محاولة لتحسين شروط التفاوض مع إسرائيل بعد الاعتراف الدولي. وهذا ما تؤكد عليه صيغة القرار الفلسطيني الذي سيتم التصويت عليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويعتبر إبراهيم أبراش بأن معركة القرارات الدولية يجب أن تُخاض ولكن يجب معرفة كيفية خوضها؛ فقرار الذهاب للأمم المتحدة يمس مصير القضية الفلسطينية لأنه سيحدد الحقوق السياسية الفلسطينية. ومن المحتمل أن يشكّل القرار المتخذ من مجلس الأمن أو الجمعية العامة مرجعية أية مفاوضات قادمة، فيجب أن يكون قرار الذهاب معبراً عن توافق وطني، وأن يكون مصحوباً بحراك دبلوماسي وشعبي على كافة المستويات⁴.

على الرغم من إيجابيات قرار الذهاب إلى الأمم المتحدة باعتبارها بداية معركة قانونية لمحاكمة جرائم الاحتلال الإسرائيلي أمام محكمة الجنايات الدولية، إلا أن هناك العديد من التساؤلات والتي لم تتم الإجابة عنها حتى الآن. ما هو مستقبل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (181) والخاص بتقسيم فلسطين إلى دولتين؟ هل القرار الجديد الذي يقبل فلسطين دولة على حدود عام 1967 سيلغى القرار القديم؟ ما هو مستقبل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (194) الخاص بقضية اللاجئين الفلسطينيين وبشكل خاص الذين يتواجدون في الدول العربية (الأردن، سوريا، ولبنان)؟ هل ستكون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ ما هو مستقبل اللاجئين الفلسطينيين

في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ هل سيحصلون على التعويض الذي نص عليه القرار (194)، وماذا بخصوص حقهم في العودة إلى ديارهم وبلداتهم التي أخرجوا منه بالقوة؟ ما هو مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده ودورها المستقبلي بعد حصول دولة فلسطين على مكانة مراقب غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة علماً بأن المنظمة تحظى بهذه الصفة القانونية الآن.

الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها من التساؤلات المصيرية يتطلب من الكل الفلسطيني صياغة إستراتيجية فلسطينية جديدة للتعاطي مع ما بعد الاعتراف الدولي بفلسطين. الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بإنهاء حالة الانقسام وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني على أساس الشراكة السياسية والوحدة الوطنية.

الهوامش:

¹ Mahmoud Abbas, "The Long Overdue Palestinian State", New York Times, 16/5/2011;

http://www.nytimes.com/2011/05/17/opinion/17abbas.html?_r=2

² <http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=142449>,

November 10, 2012.

³ <http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=142070>,

November 9, 2012.

⁴ إبراهيم أبراش، استحقاق الدولة: الأسباب والمتطلبات والجاهزية السياسية، ورقة قدمت

إلى منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية الرابع، غزة 2011.

»

»

.

ملخص تنفيذي

»

»

:

»

»

»

»

.

:

»

»

(1)

.()

.

- (2) _____ :
-) (
- .
- .
- (3)
-)
- :
- (
- .
- (4)
- ()
- .
- .
- (5) _____ :
-)
- .(
- () .
- .

(6)

"

"

!

مقدمة

"

"

—

"

"

"

"

.

"

"

"

"

"

"

"

"

"

"

"

"

)

..(.

الدولة ثنائية القومية: تعريف إجرائي

:"

()

"

-

:

-

خلفية تاريخية:

1926

" " " " "

"

"

1936

"

"

"

"

"

"

"

"

1942

) 1944

(

"

" "

"

"

"

1939

"

1948

(1969)

(1988)

1987

()

48

1948

هل حقاً انتهى حل الدولتين؟

1937

1947

(1988)

(1993)

"

)

(

"

2011

"

1"

.

"

"

.

"

:

.

"

"

"

"

"

2"

.

.48

.

.

()

"

"

"

3"

2009-2008

66%

/
67

"

4"

5

الدولة ثنائية القومية: بين الرفض والتأييد

:

()

()

.

.

.

.

.

)

)

(

⁶.

)

(

(

.

()

/

.

" 7
.
" -
:
" -
:
"

8 -
.

أسباب ودوافع الفكرة:

.

.

10

.

11

.

)

.(

()

.

12

.

الرافضون للفكرة: أسباب ودوافع

13

.

.

"

"

14

.

"

"

.

.

.

.

"

15»

.1967

16

17»

»

18

دولة ثنائية القومية في إسرائيل:

()

)
(

()

()

48

48

"

"

19

الخلاصة:

أولاً: من السابق لأوانه الإعلان عن نهاية "حل الدولتين"

"

"

)

.(

ثانياً: بديل "ثنائية القومية" ما له وما عليه

)

(

()

/

"

"

)

()

(

ثالثاً: سيناريوهات بديلة، أكثر عملية وأقل تكلفة

(1)

(2)

:

(48)

" "

رابعاً: في جميع الأحوال، يجب التأمل في الملاحظات التالية:

-1

-2

-3

-4

)

(

-5

48

"

"

)

(...

:

1 One-state solution, From Wikipedia, the free encyclopedia,
http://en.wikipedia.org/wiki/One-state_solution

2 أحمد سامح الخالدي، المأزق الفلسطيني الراهن: كيف وصلنا إلى هنا، وما العمل؟، متاح على الرابط:
http://www.ajras.org/print.php?page=show_details&Id=67&table=studies

3 هاني المصري، هل هناك بديل من أوسلو؟ متاح على الرابط، وكالة معا الإخبارية،
<http://www.maannews.net/Arb/ViewDetails.aspx?ID=529645>

4 أيمن عودة، بين حل الدولتين وحل الدولة الواحدة، صفحة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، متاح
على الرابط: <http://www.aljabha.org/files/dawlatan.doc>

5 خالد الحروب، هل خيار الدولة الفلسطينية ما زال قائماً؟، متاح على الرابط:
<http://www.akbaralaalam.net/index.php?aType=haberArchive&ArticleID=24844>

6 ماجد كيالي، الدولة ثنائية القومية كعنوان للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، متاح على الرابط:
<http://hem.bredband.net/dccls2/kaeli8.htm>

7 كمال الخالدي، فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين، خيار سياسي مطروح أم تطور تراكمي مقصود؟،
متاح على الرابط:
http://www.ajras.org/print.php?page=show_details&Id=53&table=studies

8 قراءات إستراتيجية، العدد السادس، أغسطس 2010، السنة الثالثة، مركز التخطيط الاستراتيجي.

9 كمال الخالدي، مصدر سابق

10 ماجد كيالي، مصدر سابق

11 كمال الخالدي، مصدر سابق

12 ماجد كيالي، مصدر سابق

13 نتائج الاستطلاعات: أما دعم "حل دولة واحدة في فلسطين التاريخية تساوي في الحقوق والمسؤوليات
بين مواطنيها من المسلمين والمسيحيين واليهود" فقد حظي بنسبة 70% في نفس الفترة. إلى ذلك،
أظهرت استطلاعات للرأي في 2010 أن نسبة المؤيدين لحل دولة ثنائية القومية قد ارتفع من حوالي
21% إلى حوالي 34% في غضون عام

14 نصير عاروري، خيار الدولة الواحدة في إطار البحث عن حلول دائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين،
متاح على الرابط:

http://www.malaf.info/print.php?page=show_details&Id=537&CatId=178&table=table_141

15 حل الدولة الواحدة، ويكيبيديا، مصدر سابق

16 في الدفاع عن التاريخ والهوية وعزمي بشارة، د. جبرا الشوملي، متاح على الرابط:

http://azmibishara.com/site/topics/printArticle.asp?cu_no=1&item_no=1319&version=1&template_id=7&parent_id=4

17 أيمن عودة، مصدر سابق

18 خالد الحروب، مصدر سابق

19 نديم روحانا، خيار الدولة ثنائية القومية، متاح على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=2195>

.

.

)

(

.

1987

2000

.

احتمالات اندلاع انتفاضة جديدة

:

- الانقسام الفلسطيني :

- 15 -

- فشل العملية السياسية :

-

-

- **التصعيد الإسرائيلي:**

- **تحرك القوى الفلسطينية المتضررة من استمرار الواقع الحالي :**

العوائق التي تواجه خيار الانتفاضة :

- **القوى الأساسية لا ترغب في تحريك الشارع الفلسطيني**

- حالة الإنهاك التي يعاني منها الشعب الفلسطيني

- الانقسام

- افتقار الشارع الي قيادة شعبية وازنة

مقدمة

أولاً: الوضع السياسي والاقتصادي:

1- الوضع السياسي:

"

"

2- الوضع الاقتصادي:

!



$$\frac{1}{2} - 1 = \frac{1}{2}$$

ثانياً: الخيارات الاقتصادية المتاحة:

.

.

:

:

/

.

:

.

.

:

1- اتفاق باريس والتدخلات المطلوبة:

1.1- الملامح الرئيسية للإنفاق:

12

5

:

:

-

) 2%

(

6

•

•

)

(%75

)

(

2011

%70-65

1425

%45.2

%69.8

.⁷%16.3

:

—

•

.()

)

.(

)

(

8.

140-90

1999

.(

%4.2

2.6

) 1997

2002

.(

%3.2

)

133

9.

(

)

•

1

•

() •

(A2 A1 B)

•)

.(%15

) •

.(

: -

-

.

1993

.¹⁰ 2000

1994

()

11

"

2011 82 %9.8

2011¹².

2000

2.1- تطبيق الاتفاق وتعديله:

:

:

:

.

.

:

-

2012/9/5

13

.

14

.

:

:

2013

.

.

:

:

.

:

:

.

.

450 200

.

.

:

-

2

.

.

.

:

-1

%15

-2

B A2 A1

-3

-4

-5

2- انتهاء سياسات اقتصادية بديلة:

2011 5.2%

:

أ- دعم القطاعات الإنتاجية:

16

%1

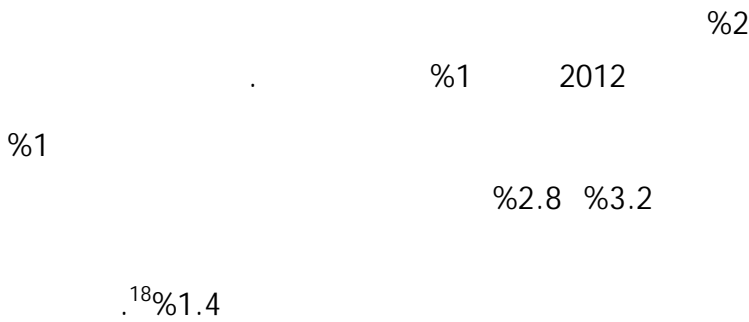
%4.9 %6.8

%14.2 %18.8

%12.6¹⁷.

%5.5

ب- السياسة المالية:



ج- النظام التجاري:

- ¹ - تقرير مجموعة الأزمات الدولية، ثياب الإمبراطور الخفية: الفلسطينيون ونهاية عملية السلام، تقرير الشرق الأوسط رقم 22 و مايو 2012، الموقع الإلكتروني www.crisisgroup.org/ar
- ² - الانكساد سياسات بديلة للتنمية الفلسطينية المستدامة وتكوين الدولة، نيويورك وجنيف 2009، ص9
- ³ - الانكساد المرجع السابق، ص12
- ⁴ - المرجع السابق، ص13
- ⁵ - انظر مواد اتفاقية باريس، في منظمة التحرير الفلسطينية، الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، دائرة شئون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، 1995.
- ⁶ - إيرادات سك العملة هي الإيرادات العامة المستمدة من إصدار النقد، أي الفرق بين القيمة الاسمية للعملة الصادرة وتكاليف إنتاجها وتداولها.
- ⁷ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وآخرون، المراقب الاقتصادي العدد 28، 202، ص37.
- ⁸ - ماس، الآثار المحتملة وطرق مواجهة التهديدات الإسرائيلية بإلغاء الاتفاقيات التعاقدية مع منظمة التحرير (مع التركيز على بروتوكول باريس)، ورقة مرجعية لجلسة مائدة مستديرة، آب، 2011، ص4
- ⁹ - المرجع السابق، ص5
- ¹⁰ - الانكساد، لمرجع السابق، ص27
- ¹¹ - ماس المرجع السابق، ص6.
- ¹² - الجهاز المركزي للإحصاء وآخرون، المرجع السابق، ص20، 64.
- ¹³ - ماس، التعديلات الأخيرة على الترتيبات التجارية في اتفاق باريس، جلسة طاولة مستديرة (7)، 2012 صيف، 15، 11.
- ¹⁴ - المرجع السابق، ص11.
- ¹⁵ - انظر في ذلك تقرير البنك الدولي، أزمة المالية العامة، آفاق اقتصادية، الحاجة الملحة إلى الترابط الاقتصادي بين المناطق الفلسطينية، تعزيز المراقبة الاقتصادية المرفوع إلى لجنة الارتباط الخاصة، سبتمبر، أيلول 2012، ص10 وما بعدها.
- ¹⁶ - الانكساد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الانكساد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الارض الفلسطينية المحتلة، جنيف سبتمبر 2012، ص14.
- ¹⁷ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، اداء الاقتصاد الفلسطيني، 2011، رام الله فلسطين، ص17.
- ¹⁸ - الانكساد، سياسات بديلة للتنمية الفلسطينية المستدامة وتكوين الدولة، مرجع سابق، ص16.
- ¹⁹ - الانكساد، الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب: المعونة وتكوين الدولة، جنيف 2006.

تعقيب

بسم الله الرحمن الرحيم

د. غازي حمد

الاخوات والاخوة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية أوكد سعادتي من خلال مشاركتي في منتدى غزة الخامس للدراسات السياسية والإستراتيجية كمعقب على أوراق العمل التي قدمت في هذا المنتدى، حيث أن هذا المنتدى من المنتديات الهامة سواء بمخرجاته أو القضايا التي يطرحها، وكذلك من خلال المشاركين ومقدمي الأوراق الذين يعتبرون من قادة العمل الأكاديمي والرأي في فلسطين، وكنت ارجب بالحضور منذ بداية المؤتمر، ولكنها انشغالات العمل، بسبب تعدد الوفود القادمة إلى قطاع غزة.

بطبيعة الحال هناك كثير من القضايا التي اتفق فيها مع الباحثين حول ما طرحوه في هذا المنتدى، وهناك أيضا قضايا اختلف في الرأي مع هؤلاء الباحثين، ولكن قضية الاختلاف لا تكون في جوهر القضية وإنما نختلف في السياسات، ولذلك قد اكون متفق مع ما طرحه المؤتمر.

القضية الأساس التي يجب أن نؤكد عليها هي قضية الصراع مع إسرائيل، صراعنا هو مع إسرائيل فهي التي تقتل أبناء شعبنا سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وهي التي تحاصرنا أيضا، ليس في قطاع غزة فقط، وإنما أيضا في الضفة الغربية، والذي لازال أيضا يهدد قطاع غزة بأقسى العقوبات، ويهددها

بالاجتياح. ولذلك لا بد أن تتوحد جهودنا الميدانية والسياسية والميدانية من أجل مواجهة هذا الاحتلال، ولذلك لا بد أن تتركز جهود الجماهير بالضغط على الاحتلال، لأنه هو السبب في أزمة الشعب الفلسطيني وإذا كان مطلوب حراك شعبي فإن الحراك الشعبي يجب أن يوجه في الأساس ضد الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة في الضفة الغربية، ولذلك فإننا نطلب أن تكون القيادات الفلسطينية قادرة على إدارة تحرك هذه الجماهير بما يحقق المصلحة العامة لأبناء الشعب الفلسطيني.

الأخوة والاخوات الحضور.

رغم تعدد البدائل فإنه لا بد من المزاوجة بين المقاومة والمفاوضات يجب أن تدعم الوسائل النضالية عملية المفاوضات، لا أقول أن نشن هجوماً، فوسائل المقاومة كثيرة ومتعددة التي يجب أن ندعم بها مفاوضاتنا من أجل تحسين عملية المخرجات لهذه المفاوضات العقيمة، مع العلم أن الفلسطينيين ليسو هم السبب الأساس في تغير المفاوضات وإنما الحكومة الإسرائيلية بمركباتها اليمينية المتطرفة التي تريد كل شيء من الفلسطينيين دون أن تلتزم أمامهم بأي شيء، ولذلك أقول أنه مطلوب أن تدعم المقاومة شعبية أو ميدانية المفاوضات الفلسطينية، كما أنه لا بد أن يكون هناك توجيه لهذه المقاومة التي لا بد لها أن تخدم المفاوضات الفلسطينية.

الأخوات الأخوة الحضور.

إن الانقسام سيء وهو أحد افرازات السياسات الخاطئة التي نتحمل جميعاً مسؤولية، إن هذه الصراعات كانت موجودة من قبل وعدم التوافق كان موجوداً، لكن الانقسام السياسي أبرز تلك المشكلات السابقة وجعلها واضحة جداً.

إن حماس وفتح وكل أبناء الشعب الفلسطيني يتحملون المسؤولية من هنا أدعو لحوار لمناقشة القضايا العالقة بيننا نحن نريد حلول تتفق عليها جميع الأطراف الفلسطينية.

تعقيب

د. فيصل أبو شهلا

قبل أن أبدأ مداخلتي أود التنويه إلى أن منتدى غزة الذي يقيمه مركز التخطيط بشكل سنوي يتناول عدة مواضيع إستراتيجية تتعلق بمستقبل المشروع الوطني وهي مواضيع هامة جداً حيث تضيف الأوراق المقدمة فيه ومن ثم الحوار الحر المنفتح مجموعة كبيرة من الرؤى الهامة والتي تحمل تحليلات عميقة لمساعدة صانع القرار، واليوم فإن الموضوع المطروح يعتبر من أهم المواضيع الخاصة بمستقبل المشروع الوطني الفلسطيني لذلك أؤكد على ضرورة الخروج بتوصيات في نهاية المنتدى، فنحن في أمس الحاجة إلى مثل هذا التشخيص الدقيق، ومن ثم البحث عن حلول تأخذ بعين الاعتبار الآراء المتوازنة والمتنوعة المطروحة في هذا المنتدى.

وثانياً فأنا أود التعقيب في ورقتي هذه على بعض الطروحات والتساؤلات الواردة في الأوراق أو في مداخلات الأخوة الحضور.

تتحدث بعض الآراء عن خيار حل السلطة الفلسطينية كرد على الممارسات الإسرائيلية الممنهجة في الاستيطان المتواصل والمحموم على أراضي مدينة القدس وعلى أراضي الضفة الغربية معتبرين أن حل السلطة هي ورقة ضغط هامة على الجانب الإسرائيلي وعلى المجتمع الدولي، لكن في الحقيقة فأنا لا أرى في ذلك حلاً نموذجياً أو خياراً متاحاً للقيادة الفلسطينية، بل أرى أن

الأمر تتدفع نحو انهيار السلطة، والأسباب واضحة للجميع على رأسها الممارسات الإسرائيلية المقوضة لمبدأ حل الدولتين، والأزمة المالية الخائفة التي تعاني منها السلطة والتي تتداخل فيها مجموعة أطراف على رأسها الحكومة الإسرائيلية والأطراف الدولية والإقليمية المتغاضية أو المشاركة في هذا الحصار المالي الخائق. كل ذلك مترافقاً مع صورتنا المنقسمة أمام العالم والتي تشوه أدانتنا ومطالبنا المشروعة.

أما بالنسبة إلى التساؤلات حول ماهية الذهاب إلى الأمم المتحدة، وفي هذا الوقت بالذات فلا بد من الإشارة إلى أن هناك الكثير من الغموض أو التخبط الذي يحيط بهذه الخطوة بالنسبة لنا، فغياب الوضوح في الخطوة الفلسطينية يطرح إشكاليات جدية، وأنا أتساءل أيضاً، لماذا تم التوجه في العام الماضي إلى مجلس الأمن لنيل عضوية كاملة للدولة الفلسطينية واليوم إلى الجمعية العمومية لطلب عضوية بصفة مراقب؟ ولابد من الإشارة هنا إلى أن جزء كبير من الغموض يتعلق بعدم معرفتنا بماهية الطلب المقدم وتفاصيله، أيضاً التوقيت هام ويشير تساؤلاً آخر، هل ستكون المفاوضات هي الخطوة التالية؟ بل هل سنذهب للمفاوضات في ظل الاستيطان والجدار والتهويد؟ كل ذلك يستلزم أجوبة واضحة.

أيضاً لابد من التأكيد على أننا لسنا ضد المفاوضات، لكننا نريدها أن تكون ضمن إستراتيجية وطنية متكاملة لتحقيق ما نصبو إليه، وهنا أيضاً لابد من التأكيد أن الانقسام يشكل عائقاً كبيراً لوضع مثل هذه الإستراتيجية، الانقسام سيء ويلقي بآثار سلبية على مستقبل القضية الفلسطينية والجميع يشترك في المسؤولية عنه، ولابد من إنهائه بكل السبل.

وهنا لابد من الإشارة إلى دور الشباب في موضوع المصالحة، فهي تستلزم نفساً طويلاً، ولا ينبغي لهم أن يحبطوا منذ المحاولات الأولى. ونحن نعتبرهم الدرع الوطني القوي، ويتحملون معنا مسؤولية إعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني.

رسالة أود توجيهها إلى الأخوة في حركة حماس، لقد عملنا معاً منذ الانتفاضة الأولى، وكانت هناك قيادة موحدة، وكان الهدف وطنياً موحداً، نتمنى عودة أساليب العمل تلك من رؤية موحدة وتنسيق وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الآنية.

كنت أتمنى أن يكون د. غازي حمد حاضراً للمؤتمر منذ بدايته، فالأفكار والحوارات تحمل بعداً قيماً وتشكل إضافة هامة لا بد من الوقوف عندها والأخذ ببعضها.

الجلسة الأولى:

أ. طلال عوكل لدي بضعة أسئلة للأخوة مقدمي الأوراق تتلخص كالآتي:

عن أي تفاوض نتحدث هل سيتم مع الدولة المؤقتة أو مع منظمة التحرير التي هي حركة تحرر؟ لابد من الإدراك بأن هناك فرق بين الأمرين. هناك تزواج بين المقاومة بجميع أشكالها والعمل السلمي وذلك للوصول للمفاوضات. ويجب وجود توازن في التفاوض. لدينا قرارات بإنشاء دولة فلسطينية وفق القرار 181 لكن السؤال، هل سيطرح علينا إنهاء النزاع في إطار الدولة الفلسطينية بحدود 67؟ هل ستمحي منظمة التحرير كحركة تحرر، وما هو مصير اللاجئين؟

د. محمود العجومي

إن المشكلة تكمن في كيفية إدارة المفاوضات. وأنا لا أري إن التفاوض شكل من أشكال الكفاح، هناك نهج تفاوض ونهج مقاومة والتفاوض يجب أن يتوج النضال

وهو بحاجة لوحدة وطنية وميزان قوى داعم وعمل ميداني داعم وتحالفات مساندة على المستوى العربي والإقليمي والدولي وللأسف ليس متوفراً للمفاوض الفلسطيني أي من العوامل السابقة، لذلك نحن نذهب للأمم المتحدة نتيجة لمأزق المفاوضات.

وبرأي الاعتراف بدولة إسرائيل قانونياً يعني الاعتراف بسيادة دولة إسرائيل على إقليمها جوا وبحرا وبراً لذا استبدل القرار بحل لمشكلة اللاجئين متفق عليه.

◀ د. جمال الفاضي

المشكلة أن هناك شعب يملك الخيارات بينما القيادة عاجزة عن تنفيذ تلك الخيارات، إذا ما هو الحل وكيف نستطيع المواءمة بين الإمكانيات الشعبية وتردد القيادة السياسية.

◀ أ. فهمي كنعان:

أقارن بين مشهدين، حزب الليكود يصادق باجماع مع المجرم ليبرمان تحت شعار الليكود بيتنا، والصورة الأخرى للفصائل المبعثرة والمتناحرة كما هو حاصل في الساحة الفلسطينية والانتهاكات بينهما، الخيارات واضحة وهي تشكيل قيادة فلسطينية وإعادة تفعيل م.ت.ف، لاعادة قيادة المشروع الوطني الفلسطيني باجماع كامل، ولكن هل القيادة الفلسطينية الحالية وهنا اقصد الجميع من قيادة وفصائل مؤهلة لاعادة قيادة هذا المشروع، وخصوصاً أن أغليبتها مرتتهن اقليمياً، واعتقد أن الشعب الفلسطيني هو القادر الوحيد على تغيير هذا الوضع.

◀ أ. خالد عيد:

هل هناك ترتيب لأولويات العمل السياسي؟ وهل هناك برامج سياسية واضحة للجميع وعلى سبيل المثال إن م.ت.ف، لديها مشروع واضح ومكتوب لكن ما هو مشروع حماس المكتوب؟ وكيف يجري التناحر على أهداف وشعارات دون وضع استراتيجيات فعلية من حركة حماس وفصائل أخرى؟

تعقيب المتحدثين:

◀ أ.د. إبراهيم أبراش

لسنا ضد الذهاب إلى الأمم المتحدة لكن ذلك يجب أن يكون في إطار رؤية أو إستراتيجية وطنية.نحن لا نعرف صيغة القرار وهل له علاقة بقضية القدس واللاجئين .

المفاوضات هي نتاج اتفاقية أو سلو وبالتالي لا يمكن لها أن تخرج عنها ولا يمكنها أن تطرح استراتيجيات أخرى .

إن التفاوض هو أداة كما أن المقاومة أداة وليست إستراتيجية لذا يجب أن تكون هناك إستراتيجية وطنية تجمع ما بين المفاوضات والمقاومة

يجب ان نميز بين المنظمة كعنوان وكإطار وبين مكوناتها التي ليس بالضرورة أن تظل كما هي طول الوقت ولا يمكننا تجاهل وجود قوى جديدة على الساحة

إن السلطة بواقعها الحالي ليست المشروع الوطني بينما المشروع الوطني يستلزم التوافق الوطني كأساس داعم له .

◀ د . مخيمر أبو سعده

أنا لا أدافع عن الذهاب إلى الأمم المتحدة أو عدمه و لكنني ارى أن هناك إجماع على العودة إلى طاولة التفاوض لكن يجب الاقرار أولاً بان الذهاب إلى مفاوضات بالطريقة السابقة هو أمر مرفوض.

العمل السياسي الفلسطيني دائما كان عمل عشوائي يفتقد إلى التخطيط . نحن بحاجة لصياغة إستراتيجية فلسطينية جديدة تجمع عليها جميع الفصائل .

الجلسة الثانية

أ.د. إبراهيم أبراش

هناك مجموعة من التساؤلات تثيرها الأوراق والأفكار المقدمة، واعتقد انه لابد من استيضاح بعض النقاط: ما هو دور المعادلة الجديدة الإقليمية التي فرضتها ثورات ما سمي بالربيع العربي، في موضوع المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، هل سيكون دورا سلبيا ام دورا داعما؟.

المهندس على أبو شهلا:

اليسار الإسرائيلي بدا يتحول إلى الوسط لم يعد هناك يسار في إسرائيل، حتى الآن إسرائيل لا تستطيع تعريف من هو اليهودي وفي حال وجود مثل هذا التعريف فان إسرائيل ستتقسم بشكل كامل.

أ. عايش قاسم

إن المكونات التي يتشكل منها الشعب الفلسطيني لها علاقة مباشرة بشكل النظام والمجتمع عند التحدث عن دولة واحدة، يعني ذلك تحول نظام إثني إلى نظام ديمقراطي له حدود جغرافية وسياسية قائم على المساواة والعدالة بين كافة مواطنيه ومقوماتهم وهذا ما يستحيل تحقيقه في إسرائيل ، وفي الجانب الإسرائيلي الذي دفع مواطنيه ثمن سياسات حكوماتهم من خلال تعرضهم لأشكال المقاومة وعندما تطرح قضية دولة ثنائية القومية يجب التعرف على مكونات هذه الدولة، والتي توجد بها عدة مجموعات تدعي حقها في هذه الدولة (إسرائيل فلسطين) أن هناك اجماع إسرائيلي من اليمين إلى اليسار مرورا بتيار الوسط على رفض حل الدولة ثنائية القومية لمعرفتهم بمقتضيات هذه الدولة التي تستوجب المساواة والعدالة في توزيع الموارد والثروات وتوزيع الأراضي بين كافة مواطني الدولة.

ناهيك عن العامل الديمغرافي الذي سيجقق الاغلبية لصالح الفلسطينيين في السنوات العشر المقبلة، ناهيك عن ان هذا الحل يقضي على مشروع الدولة اليهودية التي تسعى إسرائيل لتحقيقه، وترى إسرائيل أن طرح دولة ثنائية القومية من الجانب الفلسطيني هو مجرد طرح من اجل التهديد ليقبل الإسرائيليون بحل الدولتين، وهذا ناتج عن حالة الفشل والإحباط من نجاح حل الدولتين وليس ناتج عن إستراتيجية فلسطينية تتبنى هذه الخيار.

◀ تعقيب ايمن شاهين:

حول الظرف الإقليمي الدولي الجديد الذي نتج عن الربيع العربي، فإن هذا الوضع الجديد يحمل إيجابيات وسلبيات، من الإيجابيات التي اراها هي أن إرادة الشعوب وحركتها أصبحت عاملاً فاعلاً في التغيير وينظر اليها باهتمام غير عادي من قبل صانعي القرار في المنطقة وعلى المستوى الدولي، أما السلبيات تتلخص في أن الرسائل التي تصل من العواصم التي حل بها الربيع العربي تشير إلى أن هذه الأنظمة قائمة على أساس عقلاني ولديها أزماتها الداخلية وهمها معالجة هذه الأزمات وليس معالجة الموضوع الفلسطيني .

ما هو الحل ؟ يجب أن نميز هنا بين قطاع غزة والضفة الغربية فهناك اهتمام غير عادي بقطاع غزة بينما تم تهيمش دور الضفة الغربية خاصة وان والنضال الجماهيري الآن أصبح شبه معدوم لعدم وجود احتكاك مع الإسرائيليين.

وانا أرى انه من الضروري في الضفة الغربية علينا أن نبتعد عن المقاومة المسلحة ولكن ليس بالمنطق الروتيني الفصائلي القائم الآن .إذا أردنا إن نكون فاعلين في الواقع العربي الجديد يجب أن نتطلق انتفاضة جديدة لا عنفية في الضفة الغربية ويجب استثمار الوجود والتعاطف الأجنبي لدينا لأنهم فاعلين ولديهم دور في تغيير الرأي العالمي والدولي

في موضوع التفاوض كان اعتمادنا على هذا الخيار الأوحـد كارثة بالنسبة لنا يجب أن يكون لدينا أكثر من خيار يجب أن نفاوض على الأرض من خلال المقاومة اللاعنفية

◀ تعقيب أ. تيسير محيسن:

هناك حقائق على الأرض يجب أخذها بعين الاعتبار، أولاً لا يمكن أن يتبدل شيء في الحالة الفلسطينية إلا باجتماع ثلاث شرعيات، الشرعية الدولية والشرعية العربية والشرعية الفلسطينية، مع اختلاف منظور كل شرعية، وتتمثل شرعية الفلسطينيين في مدى قدرتهم على الذهاب فيما يذهبون فيه بشكل حر وواعي، بينما تتمثل شرعية العرب في مدى استعدادهم للذهاب إلى ما هو أبعد من المطروح حالياً، وتتمثل الشرعية الدولية في قدرتها على اتخاذ القرارات.

ثانياً، فإن العالم اجمع على حل الدولتين منذ أكثر من مائة عام، بينما فكرة ثنائية القومية التي تطرح من قبل بعض المتقنين هي مقترح نظري ليس إلا، ولم يقدم أي برنامج عملي لتبنيه أو الدعوة إلى تحقيق ذلك، يجب علينا التمسك بحل الدولتين في إطار المفاوضات الحالية.

الجلسة الثالثة:

أ. محمد علوش

أين يكمن الخلل في إتمام المصالحة الفلسطينية ؟
أين كنتم أثناء خروج الشارع الفلسطيني في 15 آذار لإنهاء الانقسام وهل
لديكم الاستعداد للخروج يدا بيذا من أجل إنهاء الانقسام ؟

أسامة نوفل:

الجميع يعلم كيف أنجزت اتفاقية باريس وأي تعديل عليها مرفوض من
الطرف الإسرائيلي لأن هذا يوجب فتح ملف المفاوضات أيضا كيف يمكن اعتماد
خيار تطبيق اتفاقية باريس قياسا بالدعوات التي ترفضها وتدعو إلى الغائها ؟

الردود:

م. عماد الفالوجي:

أنا لا اعتقد أن قيادتي فتح وحماس لا تملكان القدرة على اخراج نفسيهما
أو الشعب من هذه الأزمات، ولا يمكن معالجة الأزمة بدون الحركتين، أما التيار
الديمقراطي الشعبي فهو غائب تماما ويجب تفعيله.

د. مازن العجلة:

الم يكن للسلطة الرغبة في تعديل اتفاقية باريس، أنا ضد ما قيل أن غزة
حققت طفرة اقتصادية عبر الانفصال عن اتفاقية اوسلو والدليل أنه ليس هناك
معدل نمو مستدام في الضفة وغزة.

common good and international trade norms. Also, there should of necessity be a host of measures concerning the comprehensive managerial rectification of the public sector, fighting corruption, abiding by transparency and strengthening the private sector through real partnership to achieve all the above goals.

The question that comes to the mind is: Why has not the Authority earnestly demanded the amendment of the Accord when it has the right to do so as provided for in Article Two?

And what gives rise to the importance of this question is that the Authority had managed last September to hold an agreement for new arrangements governing stipulated terms that have not been implemented such as changing the mechanism of calculating customs and taxes on imported goods via and from Israel from the system of the declared goods to that of the actually entered ones. Secondly, the establishment of trans-border Israel-West Bank Palestinian customs clearance points for curtailing tax evasion; and thirdly, laying a fuel pipeline for cutting the cost and securing the flow of fuel supplies.

Therefore, these arrangements constitute a precedent that can be built upon for demanding significant amendments to the articles of the Accord. Such amendments should be conducted by a joint committee of the relevant ministries and the private sector.

These amendments mainly focus on abolishing the imposed customs federation, demanding that the Authority directly import from abroad, expanding the List A1, A2, B, discarding the adherence to the Israeli specifications and measurements and their application procedures, the strict application of the agreed terms which relate to free movement of goods and individuals, and rescinding or correcting the security procedures.

The second option relates to adopting alternative economic policies to reinforce, strengthen and try to liberate the economy. That can be done through various steps such as backing the production sectors, particularly agriculture, industry and tourism. The Authority has been neglecting those sectors, especially agriculture, over the past years.

The second step lies in fostering the trade system and putting it on the right track so that it can diversify the Palestinians' options in having varied economic relations with different international parties in accordance with the Palestinian interests, added to that the need for protecting the young national industries in line with the national

The main goal we ought to seek through these initiatives and economic and political options should be supporting the Palestinian citizen on his own soil, following a period of systematic destruction committed by Israel, which had led, politically, to blocking the political prospect and, in reality, triggered an unprecedented Israeli settlement and economic onslaught, with the result that Israel is apparently trying to preclude and disable the already agreed two-state solution through its measures. The Authority should cease to adapt itself to these Israeli measures, as its main function is to keep the National Project from vanishing, and also to maintain the steadfastness of the Palestinian citizen, who has suffered enough harm.

The Paper includes overall outlines of the Paris Accord, aimed at specifying the amendable main issues, and it reviews three main issues that constitute the essence of the Accord:

The first issue is the fiscal and monetary one, including the banks "clearing" revenues, whose elements and problems such as the customs money that leaks away from the Authority's treasury and which needs prompt solutions. The second issue is trade and the customs federation being imposed upon the Palestinian economy, despite the inequality and wide gap between the two economies, which has increased the Palestinian economy's subordination to the Israeli one after seventeen years of signing the Accord.

The last issue is labor and the laborers. Israel has refused, amid negotiations, to agree to the Palestinian demand to employ a limited number of Palestinian workers and, though it had pledged to keep the flow of the workforce, it has nevertheless suspended it through the vague, politicized Work Permits System.

The above-mentioned review has shown that the Paris Accord has two negative side effects, the first of which is the non-implementation of several of its articles, and the second negative effect is the insufficiency of the design of the provisions and articles of the Accord, and also its ambiguity and non-suitability for the Palestinian economy.

And whether this economic deterioration is the result of a deficient referential economic agreement that regulates the economic relationship with Israel and consequently controls the economic potential, or is engendered by the Authority's own faulty economic policies, or both; the required thing now is for the economic options to involve both areas.

The first and main option has to do with the need to reconsider the Paris Accord in terms of putting it into practice first, as, in reality, many items thereof have not been put into practice, and amending important items greatly affecting the implementation of sustainable development locally in Palestine, and in this way we would have averted the option of cancellation, since the said accord is linked to the Oslo Agreement, and secondly we would have saved the Palestinian economy from further losses and deterioration resulting from the cancellation.

The second economic option lies in adopting alternative economic policies aiming at boosting the economy and directing it towards sustainable development, particularly in the field of subsidizing the productive sectors, correcting the monetary and trade systems, and creating an administrative, political and legislative environment suitable for the sustainable development option.

It is noteworthy that these options are not intellectual or theoretical luxury that may be adopted or abandoned. The Authority's reluctance to take economic options that favor the poor and support an independent economy means that it persists in pursuing the deterioration stages to the very last, which may end up with eliminating the possibility of creating the Palestinian state and its organizations.

It should be emphasized, again, that the economic options do not work in a vacuum, as they are thoroughly connected with parallel political options aiming at putting an end to the political deterioration, and shifting towards the phase of action and initiative.

The Political Crisis of the Palestinian Authority and the Available Economic Options

By: Dr. Mazen Al-Ajla

Abstract

This research paper aims at discussing the Authority's available economic options within the framework of its presumed endeavor to break the political stalemate prevalent in the Palestinian economic scene for over two years now.

This stalemate, co- existent with the escalating settlement-construction and the unilateral Israeli measures against the Palestinian economy, Authority and its institutions and also the Palestinian individuals, has resulted in a grave decline of the Palestinian economy, together with a remarkable decrease of the aid handed to the Authority.

And although Israel is mainly to blame for this decline, the Authority is also partly responsible for not having earlier broken this deadlock.

This affair has not gone down well with the citizens, and was reflected on the extent of their response and conviction of the Authority's initiatives or bungled ideas here and there.

In conclusion, the Palestinian cause is now seeing its worst periods and is locally, regionally and internationally on the wane. It seems no more among the priorities, a fact that is bearing on the Palestinian citizens, standards of living, the increased rates of poverty and unemployment, and also affecting the Authority itself, with a greater balance deficit, local public debt; and also on the Palestinian economy, with the aggravating deficit of the balance of payments and balance of trade, the falling productivity of both the economy and the work force, as well as the growing defects of the fiscal and commercial system.

- The state of exhaustion suffered by the Palestinian people.
- The division.
- The streets lacking of a prominent popular leadership.

The Palestinian street today stands at a crossroads in the face of challenges, obstacles and motivation calling for popular movement, but experiences have taught us that the Palestinian people may suffer patiently for a long time, but when it explodes, no power on earth can possibly forbid it expressing its free will or prevent it from turning the table on those standing in its way.

the negotiations option no more have pretexts and subterfuges to produce for proceeding with this choice.

In this state of affairs, everyone is starting to look at the popular movement as the basic life boat for the Palestinian situation under various labels such as popular resistance or peaceful resistance in the face of the Zionist enemy's plots, which means appealing to the Palestinian street for a real expression of the present dilemma – a way internationally understood as an indication that the situation has reached an extreme danger level.

But the question so often put forth by observers is : Against whom will the upcoming popular movement be directed? Some say that Al-Aqsa uprising could have been ignited against the Authority and its leadership instead of the Israeli entity, due to the multifarious failures, and the conviction of everybody that an end to their dilemma has become essential. Today everybody feels the same urgent need for changing the present situation, but against whom is the popular movement going to be? Will it be intended against the Palestinian split and its parties, or against the occupation and its tools?

Many observers have expected the eruption of a new Al-Aqsa-model uprising because of the presence of favorable grounds for that and also for a number of reasons necessitating it, which are:

- The Palestinian division.
- The failure of the political process.
- The Israeli escalation.
- The movement of the Palestinian forces hit by the continued current state of affairs.

Obstacles facing the option of the uprising:

- The main forces do not wish to stir up the Palestinian street.

Popular Movement as a Strategic Option

By: Mr. Imad Al-Falouji

Popular movement is the sole stable option that backs up all other choices, and it is not a mere choice that may come and go, and one cannot talk about resistance in all its forms, without mentioning the popular activity that should embrace this option and be its big container and its mainstay towards its success and attaining its goals.

Talking of the choice of negotiations, they can never achieve their goals and continue in a steady and calculated manner without being coupled with an supported by a popular movement because the negotiations may not continue without popular support and understanding or a conviction of its usefulness in achieving the national goals, otherwise the negotiator would be condemned by his people and consequently lose their confidence and backing during the negotiations.

The choice of armed resistance can be decided, and so can the choice of negotiations; but the option of popular movement is an ongoing cumulative process that cannot be decreed because a people losing conviction and confidence, frustrated and desperate, may need a long or short period to retrieve its capability of public movement or rising against the status quo.

And today, after all the repeated failures of all the choices propounded by the patriotic movements whether armed resistance, which is no longer a real choice on the ground despite the hot rhetoric of those Palestinian forces through the media that calls for this option which has grown increasingly unpopular because of the deep-rooted state of division among Palestinians, or the deadlocked negotiations option whose advocates have frankly declared that the Israeli intransigence and American bias to the Israeli entity have invalidated those understandings and agreements and, as such, these supporters of

democracy and Israel's "Jewishness") requires reaching a settlement of the Israeli Palestinian conflict, consolidating the national awareness, possessing the political ability to challenge the Jewish majority and the ability to attract local and international interest without resorting to violence.

(4) Declaring the end of the two-state solution, and adopting the one state option as a struggle objective (without a clear political work program) would be construed by Israel and the whole world as a Palestinian refusal of establishing an independent Palestinian state within the borders of June 4th 1967, not out of a disinclination to merger, but from a desire to seek the undermining of the Jewish nature of Israel, or even its very existence.

The Israeli propaganda will succeed in promoting this allegation on a large scale, taking advantage of the current weaknesses of Arab countries as well as the mistakes of some of the Palestinians themselves.

(5) More feasible, less costly alternative scenarios: (a) continued adherence to the two-state solution and urging the world community to pressurize Israel (exposing its racist practices), regaining unity, thwarting the attempts to prejudice their existence on their homeland. (b) Reviving the National Project, which does not necessarily emanate from the concept of State or disapprove of the two-state solution or acting as though Israel had annihilated it? And at the heart of the revival process lies the re-identification by Palestinians of themselves as being one national group with rights and aspirations that are not self-contradictory.

(6) When comprehensively reviewing or threatening to adopt preferable options and alternatives, it is unwise to scare Israel, but inveigle it, and it is equally unwise to place the case outside the international legitimacy, thereby neutralizing the world community. In all circumstances, the achievements attained, small as they are, should not be wasted, nor should we take uncalculated risks through changing the goals and tactics without having realistic, concrete justifications, or for the mere sense of the inability to achieve those goals!

Does The Choice of a "Bi-National State" Sound Realistic?

By: Mr. Taysser Muhiessen

Abstract:

Starting from the hypothesis of the end of the "two-state" solution, this paper has been studying and analyzing one proposed alternative for answering this question :

How far does the choice of a "bi-national state" sound realistic, practicable and surmounting the obstacles of a "two-state" solution? With reference to the relevant culture review, the outcome of this analytical paper can be summed up as follows:

(1) It is too soon to proclaim an end to the "two-state solution", as this might relieve Israel of its responsibility in the face of the world community, and it could even provide a subterfuge for Israel to conduct liquidation schemes such as the (regional solution). And if Israel could completely eliminate the two-state solution, it could in this way have gone a long way in doing away with any other just solution, including the bi-national state one.

(2) Advocates of the bi-national state are of two main types: The first ones are of the view that such a state does already exist in Israel, and the substantiation of this reality (aggravating Israel's structural predicament) would eventually result in either redressing the national grievances of the persecuted group, or having Israel declared an apartheid state, the latter calling on the Palestinian National Movement to adopt the label of a bi-national state for its sought-after strife objective on the entirety of the area of Palestine under the mandate.

(3) The maturity of the basic terms for a developed dual nationality concept within Israel is inconceivable in the foreseeable future. The deepening of the Israeli impasse (i.e. the contradiction between

There are a host of questions that are still unanswered so far. What is the future of the UN General Assembly Resolution No. 181 related to the partition of Palestine into two states? Will the new resolution that admits Palestine as a state on the 1967 territories abolish the old one? What is the future of UN general Assembly Resolution 194 concerning the Palestinian refugees' question? Will the return of the Palestinian refugees be to the Palestinian state in the West Bank and the Gaza strip? What is the future of the Palestinian refugees in the West Bank and the Gaza strip? Will they receive the compensations provided for in Resolution 194, and what is the future of the Palestine Liberation Organization as the sole legitimate representative in all its whereabouts and what is the PLO's future role after the state of Palestine has got the status of a non-member observer in the UN General Assembly?

The answers to these questions and other crucial ones require that the entire Palestinian people draw up a new Palestinian strategy that will deal with the period of post-international recognition of Palestine. The Palestinian political factions and forces are required today more than ever to put an end to the state of split and rearrange the Palestinian home on the bases of political partnership and national unity.

the Palestinian State, an unprecedented battle on all political levels will start, as there will be a termination of the Oslo and Palestinian Authority file , and there will be a state parliament and not an Authority Legislative Council, as many changes will take place following the Palestinian state recognition.

There are several enquiries concerning the usefulness of the Palestinian move towards the United Nations as it is an important step for carrying the case to the United Nations, which is why the Israeli-American political battle has been aiming at forestalling and foiling this step, as the US and Israel know the legal consequences of this recognition, but what is the political value of the Palestinian membership of the United Nations if Israel kept actual control of the occupied territories? And what effect will this have on the growing demand for a one-state solution?

The success of Palestine in obtaining the international recognition will constitute a start of a legal battle for the prosecution of the Israeli occupation. Palestine, the non-member state of the UN can officially and with international recognition begin the battle of indicting the Israeli settlement world-wide, and shift the case from one of "disputed territories" as claimed by Israel, into an occupied Palestinian state.

The purpose of this Palestinian step lies in the opinion expressed by President Abbas to the effect that he is ready to return to the negotiating table after the world recognition. As such, this step can be considered as an attempt to improve the terms of negotiations with Israel after the international recognition, which is emphasized by the Palestinian decision formula, due to be voted in the UN General Assembly.

Several researchers expect that going to the United Nations will affect the destiny of the Palestinian cause as it will restrict the Palestinian rights and the decision adopted by the UN or the general Assembly is likely to constitute the reference to any future negotiations and therefore, the going to the UN should be a reflection of the national reconciliation and it should be accompanied by diplomatic and national activities on all levels.

Congress, especially the House of Representatives dominated by a Republican majority.

Thus, Obama has become spineless even more than his predecessors in challenging the American Jewish lobby; and therefore, he decided to side with Israel and its allies at the expense of the American interests in the Middle East and the values and principles of good and justice and also the right to self-determination.

The American Administration may succeed, using financial and political pressure, in frustrating the UN Palestine joining project, but this would show up the falsehood of the American values and principles and the American policy of double standard towards the Palestinian people's right to liberty and independence, and consequently the United States will not be able to play the "fair mediator" role as it claims.

The State of Palestine as an observer: the start of a legal battle or improving terms of negotiations?

The formula of the Palestinian draft resolution to attain an observer membership for Palestine emphasizes "the right of the Palestinian people to self-determination and a pre-1967 borders independent Palestinian State", and stresses "the urgent need for resuming and accelerating the negotiations related to the Middle East peace drive", and it makes clear that the eventual borders of the state of Palestine "are determined in the final stage negotiations".

This formula underlines the need for negotiations with the Israeli side, and not a unilateral step, and this time, the Palestinians are more cautious as they say that their strong situation will enable Palestine to best utilize the United Nations and other international bodies towards fostering their just search for freedom and independence. At the same time, Abbas Zaki , member of the Fatah Movement Central Committee, assures that "If Palestine has obtained the status of state, it will go to the International Criminal Court for prosecuting Israel, and we will report to all United Nations agencies. The Palestinians' going to the United Nations will mark a pivotal stage, and after recognizing

retaliatory measures include the freezing of all or part of the financial assistance given to the Palestinian Authority, the closure of the PLO envoy Headquarters in Washington, pressurizing other governments to discourage them from financially helping Palestine or cut this help altogether.

The United States, for instance looked on with indifference to Israel's withholding of the tax returns to the Palestinians or imposing additional restrictions to their movements or the expanding of settlements. The American sanctions will even include those countries supporting Palestine, including the United Nations which will suffer from the scarcity of American financial aid. As for Israel, it is aiming at obstructing the Palestinian move, as well as diplomatically foiling it, suspending the Palestinian tax returns, as taking unilateral withdrawal steps towards the Apartheid Wall and publicly annexing some blocks of settlements to Israel.

The American official position views that the creation of a Palestinian state is strategically in the good interest of America which helps stability in the politically troubled Middle Eastern Region. This position is not new, as it had been supported by former President Bill Clinton, followed by the former president George W. Bush Jr. , calling for the need to establish an independent, viable Palestinian state, as stipulated by the Road Map Plan supported by the United States. Since Barack Obama took office, the American position calling for the need for a Palestinian statehood has not changed, especially when he said in September 2010 that he hopes to see a UN Palestinian member state in September 2011.

The question is : Why does the Obama Administration reject to upgrade Palestine to the status of state and recognize it as a nonmember state on the 1967 borders, and also threatened the use of the veto in 2011? President Obama is aware that the American refusal of Palestinian joining the UN as a non-member state will harm the image of the United States, which has greatly improved following its backing of the Arab Spring revolutions in Tunisia, Egypt, Libya, Yemen and Syria. Despite this harm, Obama has become helpless in the face of the Jewish lobby and supporters of Israel in the American

based upon the international law and the UN resolutions and are aimed at obtaining an international resolution recognizing the membership of a 1967 – borders independent Palestinian state with Jerusalem as its capital city . The second scheme is advocated by the Netanyahu-led Israeli government, and it aims at obstructing the Palestinian scheme and bypassing the international resolutions using tricks and maneuvers intended to consolidate the occupation and perpetuate the expansionist settlement policy in the West Bank and Eastern Jerusalem.

In his speech of September 2012 before the UN General Assembly, President Abbas has warned of grave consequences in the event of the rejection of the Palestinian demand, including the collapse of the Palestinian Authority, which could lead to a political vacuum and destabilizing the region, especially in the light of transformations and uprisings currently erupting in the Arab world.

American and Israeli Positions:

The American position is clear and it was even clearer with threats directed at the Palestinian application submitted in September 2011 to the International Security Council for getting a UN full membership, which led to referring the application to some commission, and thereupon the Resolution was not voted.

And although this turning to the UN General Assembly for getting a resolution can incur international threats, particularly American threats, as the USA had stated its rejection of the Palestinian attempt to obtain an independent Palestinian state membership before reaching a peace accord with Israel.

In return, it has urged both sides to start fresh direct negotiations to reach a peace agreement. Furthermore, the United States threatens to cut off financial aid to the Palestinian Authority and taking tough actions by the American Congress against Palestine and the Palestinian interests.

In a study prepared by Dr.Sa'ib Oraiqtat , Head of the PLO Department of Negotiations, he states that some of the likely American

the former's Administration has publicly criticized the latter for his refusal to conduct direct negotiations in the midst of continued settlement- building.

So, President Abbas has had no choice in the face of betrayal and persistent settlement- constructions but change the rules of the political game and transfer the negotiation case to the UN through demanding the status of an observer member state for Palestine on pre-1967 territories with Jerusalem as its capital city. Another reason to be mentioned here is that the Palestinian Authority has finalized the enterprise of setting up the state institutions, a step which had started in 2009. Ever since the Palestinian Authority has been developing the Palestinian institutions and building up the Palestinian economy so as to cope with the upcoming period. The US and the European Union countries have been funding this process, a fact that gave rise to the Palestinian policy- maker to firmly believe that those countries would like to see a Palestinian state living side by side with Israel, and several of the said international organizations such as the World Bank and other international bodies bore witness to the efficiency of those Palestinians institutions, and that Palestinians can declare their statehood.

On the other hand, Netanyahu has refused to make any fresh political concessions, which has diminished the chances of the two-state solutions adopted by the World Community since the Partition Resolution.

This view has been evidently reinforced by Netanyahu decision to set up a joint electoral committee with the extremist ultra nationalistic party (Isreal is our home), led by Liberman with the aim of running for the parliamentary election of January 2013, which means that their political attitudes in the forthcoming days will harden even more as regards the two- state solution, and reaching an agreement on the questions of the final settlement, Jerusalem, the refugees, settlements and others.

There is currently a political strife and a political engagement between two political schemes : the first one is led by the PLO and is

right to self-determination , political independence and sovereignty on its soil".

Reasons for going to the United Nations:

The primary motive behind the Palestinian leadership's adopting an official position towards turning to the UN in September 2011 for demanding a full Palestinian membership, and now applying for an observer non-member state, is mainly imputed to the Israeli intransigence and delaying tactics in reaching a final peaceful settlement with the Palestinian side, together with the deadlock in the peace negotiations since 2008, which are unlikely to resume shortly.

The Palestinians, however, still have a sole diplomatic card, i.e. turning to the UN, which is crucial for them. The application submitted in September 2001 for a full membership to the UN has been opposed by the United states and Israel and faced by the American threat to veto the draft resolution, ending up with the absence of a quorum of the Security Council members needed for voting the Palestinian application to a full- membership state.

In an address given by President Mahmoud Abbas to the New York Times newspaper, he warned against viewing the Palestinian move of demanding recognition of a full membership Palestinian state as a swindle or maneuver. "We are going to the UN to secure our right to a free life on the remaining 22% of our historical homeland, yet negotiations remain our primary choice, but the failure of the American Administration to get the Israelis to stop building settlements, we are obliged to turn to the World Community for help with sustaining a chance to end this conflict peacefully and justly.

And since electing Netanyahu in March 2009, the most important reasons leading us to go to the UN may have been the growing settlement activities as well as the aggressive measures taken against Palestinians in the West Bank and Jerusalem.

Moreover, we find that President Obama has been pressurizing President Abbas to recognize the Jewishness of the State of Israel and

Palestine, the UN Non-Member Observer State: Challenges and Expectations

By: Dr. Mkemer Abu Saada¹

The right of the Palestinian people to self-determination and living in an independent, sovereign state is guaranteed under the Palestinian cause-related international Resolutions, on top of which is the UN General Assembly Resolution No. 181, issued on November 29, 1947, which provided for the partition of Palestine into two states: one Arab and one Jewish, ending up with the Road Map 2005 which calls for the creation of a viable Palestinian state possessing the constituents of sovereignty and adopted by the International Security Council Resolution No. 1515.

That move is considered a culmination of the diplomatic and political efforts exerted by the PLO since 1974, when it had adopted the so-called (interim or ten- point program), which was followed by the Declaration of Independence in the nineteenth session of the Palestinian National Council held on Nov 15, 1988. This Declaration of Independence reiterated the said right as follows:

"....And following the historical injustice inflicted upon the Palestinian Arab people in having been displaced and deprived of the right to self-determination, and based upon the legal, historical and natural rights of the Palestinian Arab people in its homeland, Palestine ; and the sacrifices of its consecutive generations in defense of its freedom and independence; and also founded upon the Arab Summit Conferences, and the power of the international legitimacy embodied in the UN Resolutions since 1947, the Palestinian Arab people has the

¹ Study presented by Dr. Mkember Abu Saada, Lecturer in Political Science Department in Al-Azhar University - Gaza, within the Project: The Future of Palestinian-Israeli Negotiations in cooperation with Palestinian Planning Center, Gaza.

The issue of sovereignty on land will remain unsolved for a long time and the aim will be "there will be political sovereignty without regional sovereignty "

[for the Palestinian Authority], with this sovereignty not recognized by the militarily dominating Israel and a religious, economic, political function for a third party (Jordan), which has originally no regional, political, or sovereignty ambitions.

5. The Centrist Party:

The study is attempting to find out the truth about the view of the Centrist Party in Israel (Kadema and the Libid Party) about the concept of political settlement and the reasons that had motivated Sharon to quit the Likud and establish the Kadema Party.

6. What is to be done?

In conclusion, the Study tries to grope for a realistic Palestinian strategy that is applicable for achieving a political settlement which may realize the minimal Palestinian National ambitions for, however the conflict is heightened, the day of negotiating a political settlement will doubtless come along.

The Likud has re-interpreted the Oslo Agreement and the later agreements in line with its own ideological criteria.

The study handles a host of reasons behind the Likud governments' continued dealing with the peace process from 1996 until now, as well as the new reality created by the signed agreements, and later on partly shared by the Likud.

The mentality of Netanyahu has been obsessed by the complex of the (strategic abandonment) of geographical dimensions that are vital to the security of Israel, and this complex will continue for a very long time.

Netanyahu consequently believes that "security should take priority over peace and peace agreements, and those who do not realize this will stay without security or peace and will eventually be doomed to ruin " (Kiwan 1997)

Netanyahu, dedicated to his tutors' ideas since Japotsky maintains the idea of acquiring "the land of the Old Testament, i.e. Judea and Samaria. " He has a personality which is harmonious with his ideological thinking and political logic, and he tries to employ his ideological legacy for serving his political standing in the peace march. In a speech delivered in front of an audience of foreign ambassadors and not before a public rally, which is significant, Netanyahu proposed Puerto Rico- model for the Palestinian entity, where the Bahamas Island of Puerto Rico is inhabited by national Spaniards and Red Indians. The Island had been extracted from Spain by the US in the late 19th century, and it is now enjoying administrative autonomy under absolute American control of all its economic potential and aspects of life on the Island (Kiwan: 1997)

He wants both peace and security, and to get rid of the Palestinians while subjecting them to the Israeli rule – he wants a secure peace. And the ultimate Likud objective can be summed up as follows:

pessimism toward an agreement with the Palestinians. This made the Labor Party become unpopular in the eyes of the Israeli public, as looking aimless, unable to decide on its strategies and goals, a fact which has become more evident in the past ten years in the apparent decline of the Labor Party's popularity.

4. Right Wing in Israel and the settlement:

Ever since the period extending over the Israeli occupation of the West Bank and Gaza, the Likud Party was not able to lay down a practical plan for solving the demographical problem created by this occupation, then this party did not have enough imagination to see further than a substantial issue for it, which is the colonization of the maximum areas possible of Palestinian land, and by all means, by which, it should be noted, the Likud has added extra economic and security burdens for Israel due to intensifying the construction of settlements.

On the eve of its winning the 1996 elections, the Likud Party inherited the September 1993 Declaration of Principles Agreement from the Labor Party, together with other agreements. However, it has adopted a special strategy concerning the entire peace process which still constitutes the strategy adopted by the Likud, which can be summed up in the following points:

- 1- Proceeding with the political process.
- 2-The adoption of delaying tactics and prolongation of negotiations.
- 3- The maximum blackmailing of the Palestinian side.
- 4- During the lengthy negotiations, the government will carry out a number of measures for stabilizing the present status quo such as building new roundabout routes, isolating the Palestinian areas from each other, enlarging the construction in the existing settlements and increasing their population, and intensifying the building works in Jerusalem.

to think seriously about the future relationship with the Palestinians and also the future of the occupied territories, which had led Israel to conduct real negotiations with the Palestinians that resulted in the signing of the 1993 Oslo Agreement.

The Israeli Left has come to the important reality that Israel cannot defeat any one nation (The Palestinian nation) .This conviction had got the Labor Party to directly negotiate with the PLO and sign the Declaration of Principles Agreement in September 1993. This is not to say that Israel was experiencing a defeat, but, in the viewpoint of the Labor Party, it did not achieve a complete victory over the Palestinians nor did it accomplish its principal goal, i.e. security. Therefore Isaac Rabin had thought that the agreement with the Palestinians would bring Israel closer to its main goal: security. Yet, the Labor Party could not resume the settlement march with the Palestinians in the 2000 Camp David negotiations as it was not able to go a long way with regard to the final issues such as Jerusalem, the occupied territories, the settlements and the refugees.

This represents the disparity between reformist Zionism headed by Likud, and the Labor-Party Zionism, as the former insists on absolute clinging to the land of the fathers and forefathers, whereas the latter is opposed to the domination of more than three million Palestinians, as this would bear the seeds of destruction for the Israeli society. This situation is not motivated by a love for the Palestinians, but a wish to keep the purity of the country first, then comes security, as security cannot be achieved under a bi-national state.

It is the old but renewable conflict between the two Movements as each of them thinks that the other one is putting the existence of Israel and the lives of its population at risk. And this is the essence of the old debate going on in Israel about the final settlement with the Palestinians and the land. It is apparent that Ehud Barak had been influenced by certain main elements during the July 2000 Camp David negotiations: first, the impossibility of defeating and subjugating another nation by force. Secondly, he was bearing in mind the reformist Zionism and its propaganda campaign and may be even the assassination of Isaac Rabin. Third, hesitation, skepticism, and

the other) __, a simultaneously close-remote; attached-detached relationship (Haikal: 1996).

Hence began a new stage related to the settlement and is in progress hitherto. It is primarily based upon: First, direct, bilateral, separate and disconnected negotiations between Israel and each Arab side in isolation that have the reference of the two UN Resolutions Nos. 242 and 338. Secondly, inspecting the potential of co-operation, development and water between Israel and the Arab parties. Thirdly, the participation of the wealthy Arabs in the development of the region of which Israel is part , and over which it enjoys superiority in the scientific, industrial, agricultural, and, more important, technological fields.

3. The Left in Israel and the settlement with the Palestinians:

Disruption of the Israeli society occurred in the 1980s, especially in the wake of the June 1982 war against the PLO when the Peace Now emerged as a new left-wing, and clearly put forth the idea that the 1982 Lebanon War may have sent the PLO fighters away from Lebanon but could not solve the Palestinian difficult problem and the issue of the future of the 1967-occupied territory. The New Left Wing has raised doubts about the political system and political elite and has disputed the security justifications behind waging war.

The new Israeli Left is different from the traditional Israeli Left in that the former does not have a specific social ideology, and it focused its activities on the Palestinian-Israeli conflict.

The period of the 1980s had got the Israeli society into a new era of sharp debate on many issues and notions, most prominent of which was: "What is the future relationship between Israel and its neighbors, especially Palestinians?", "What is the future of the occupied territories?" (Haidar: 1996)

With the outburst of the first Palestinian uprising in 1987, the new Left had gained new ground among the Israelis and influenced, through its relatively new ideas the Labour Party focusing on the need

2. Reasons behind the maturation of the Madrid Peace Conference in 1991, and the American Strategy governing the Region:

The Study in a hurry reviews the reasons behind the participation of the PLO and some other Arab sides in the Madrid Conference in October 1991, most important of which were two main events that happened in the early 1990s, i.e. the collapse of the former Soviet Union (the main international alliance of Palestinians and Arabs), and the defeat of the Iraqi army following its overrun of Kuwait in 1991, which meant that the U.S. and its main ally in the region, Israel, were the two victors during that era, which is still visible up till now.

The policy of the United States in the region ever since the start of Madrid Peace Conference in 1991 so far depends on: First, Israel, which represents the most important brace of the U.S. policy in the Region, and; secondly, the Arab oil, which stands for the most important goals of the American policy (Haikal: 1996), which the United States has successfully achieved since the Madrid Conference up to the present day.

The United States has re-arranged the region after the collapse of the former Soviet Union, and the defeat of Iraq in the Second Gulf War. The American plot depended on separating two regions: The first one is the oil-rich, wealthy, luxurious Gulf shores, which it bounded with security military agreements crowned with the presence of military bases in these countries. The second region is The Fertile Crescent which is hit by overpopulation, economic crises and poverty. The intention is strengthening the concept of the Mediterranean countries, by which the particularity of the Arab Nationalism would be overlooked so that Israel would sneak into that new concept (of the Mediterranean) for attempting to solve the Arab-Israeli dispute which has been the root cause of most of the turmoil that have frustrated the American plans throughout the second half of the twentieth century. A strange type of relationship has been created between the two zones (the Gulf on one side and the Fertile Crescent and the Nile Valley on

Various Israeli Rules Governing the Future Political Negotiations with Palestinians

By: Dr. Ayman Shaheen

The study is divided into several subjects as follows:

1. Definition of Negotiations:

The Study reviews a host of different definitions of the term "negotiations" and concludes that "negotiating" is a reaction , a process, discussions or communication between more than one party with disputed issues , and then trying , through negotiations, to reach agreement ,or perform an action or not.

The Study emphasizes the view of the German philosopher Immanuel Cant that negotiations could succeed or fail, and that "we should not conclude that nothing has succeeded up to the present day, nothing will ever succeed " (Kant: 1967), and that "the victory of a small and poor nation is possible in case that nation has got the right terms of its conflict" (Fayyad: 1922).

Great revolutionaries and liberation Movement leaders had had negotiations with their enemies with one success here and many failures there, and offered them hard and painful concessions ; for instance Lenin did that in the Brest Lutefisk Peace , and so did Mao Tse Tong during the Strategic Retreat before the Commenting and also Hoshi Minh in the agreement with the French : all of them made concessions to avoid perdition and ruin, and those leaders were about to lose their own lives and the past strife records of their parties as a result of those negotiations and agreements.

The power of logic, fluent phraseology, shrewd negotiator and the skillful producer behind him cannot, important as they may be, change on the negotiating table what that negotiator was not able to change on the ground (Fayyad 1992).

strategies should be delved into, which means we should look for options and alternatives to the whole present political system.

The strategic structural defect calls for alternatives and substitutes for the PLO, the leadership, the National Authority and the Palestinian division.

The crisis in our view is structural and functional: It is a crisis of leadership, references, legitimacies and strategies of work and elites; and consequently the constituents of the present political system, i.e. the PLO factions, the Islamic parties outside the PLO, the Legislative Council, the Authority, are helpless on their own to rid the political system of its dilemma, and the utmost they can do is manage the division or crisis__ which would result in a constant dwindling of the Palestinian rights, and giving Israel more time for completing its plot of settlement-construction and Judaization.

gradually and in the meantime leaving the door open for a possible resort to resistance. Resistance is an important and needed matter, as it is a reminder that we all still live under occupation in the West Bank and Gaza; and ensures our natural right to resistance_ a right guaranteed by all heavenly and international legitimacies, provided that it is a real resistance and not just slogans. Moreover, it should be confined to a national strategy and not being partisan, transitory or linked to a foreign agenda; and it should also be the other side of the coin of peace, and not its substitute. Both approaches should proceed together so that they are mutually complementary and co-operative in function according to the national general good and also depending upon the turn of events and the Political Movement requirements.

And to juxtapose options and alternatives strategically, the trouble or crisis should be diagnosed first then a final way out should be found, or else it should be rationally managed by stages. Juxtaposition may have the following labels:

Firstly: A crisis of what? i.e. Is it a negotiations crisis?, or a resistance crisis?, or the division, or a government-formation crisis, or a wages crisis in the West Bank, or a crisis of the siege on Gaza?

Tackling the crisis through the appearances means that the structure of the political system and the components of its institutions and parties are sound, and that the defect is a functional managerial one lying in the crisis management only. Thus the solution, in this case, is confined to improving the performance and functions, and also opening the door of options for the ruling elites without damaging their structures and legitimacy. In our view the crisis is more serious than that: It is a crisis of the political system and the entire National Project, and the above-mentioned crises are just inevitable repercussions of the strategic defect.

Secondly: Who's Crisis?

If the crisis is functional, then the means and parts played as early mentioned should be investigated, and not the strategies; but if the crisis is structural and strategic, deep structures, legitimacies and

and its network of foreign alliances and relationships. Then the division came which established the Gaza Strip as a separate entity, and to further complicate matters came the spotlighted so-called Arab Spring only to help list the Palestinian Question among the delayed causes. The question of options and alternatives is a national issue affecting the very existence and future of the whole of the eleven-million Palestinian people, and not only a matter for President Abu Mazen, the PLO or the Hamas Movement. We do not believe that options and alternatives put forth by the Israeli negotiator pose real strategic substitutes encountering the Israeli publicized war policy which would be more ferocious under the Lieberman-Netanyahu coalition government following the next early election.

The alternative propounded by the Palestinian leadership is suitable for political movement, to boost the morale, disperse despair or as a temporary make-shift; yet it is not a confrontation strategy: even the going to the General Assembly for obtaining a non-member Palestinian State Resolution does not constitute an option or substitute. Nor does the "fortification state" into which Hamas puts its confidence as a point of departure for incoming Islamic reinforcements constitute a substitute, as it is basically not a choice or a national alternative: on the contrary, it represents a retrogression and departure from the National Project. And if the state of division persists, the alternatives put forward by the PLO will not be more than tactics within the framework of the approach or the current policies that is the negotiations and full confidence in the political settlement on the American and European terms.

The alternatives proposed by the Palestinian negotiators are only tactics that would probably lead up to a freeze of settlement-construction and would oblige Israel to return to the negotiating table. They may better the Palestinian negotiator's conditions, but will not achieve the just peace wanted by the Palestinians unless the Palestinian political system is re-constructed and the Palestinian people at home and abroad are unified as one unit in the framework of a national leadership and a strategy that combines both adherence to the peace option on the one hand, and activating the popular resistance and the civil disobedience on the other hand, and then stepping them up

Any talk of alternatives and outlets should be in the context of a strategic concept of the general political system, which requires first of all the diagnosis of the crisis and the imbalance, and trying to ascertain if it is a functional or structural imbalance or both.

Claiming that the imbalance is solely functional means that the structure of the PLO, the Authority and the other forces, including Hamas and the political elites are simply impeccable and all that is needed is just introducing improvements and amendments to the performance while the elites and institutions remain as they are. This handling of the crisis will make us go round in circles, as the crisis is actually greater than just a disruption of jobs.

The crisis is, in our view, a strategic one affecting the structure and strategy of patriotic action. The crisis of jobs and tools is not caused by the enemy's power and disequilibrium of power with that enemy; it is caused by an imbalance of the existing structures, institutions and elites: The blind cannot judge colors. The choices of the PLO are troubled because its structure, institutions and elites are also troubled and failed; the options of Hamas are troubled, too, because its structure, strategy and non-patriotic option is troubled as well, and tied to a non-Palestinian volition such as the national cause is linked to foreign schemes and agendum, and also by the Arab changes that are open to all options. Such a system and troubled elites can never lead a patriotic project, or confront a fierce enemy such as the Israeli one.

The issue of alternatives preoccupying the Palestinians nowadays reflects a strategic defect greater than just failed negotiations, which preceded the Palestinian division and is now preoccupying the entire Palestinian political system which has occasioned it through making resistance opposed to peace and negotiations, especially after the death of Yassir Arafat. There was a split on the basis that the supporters of peace and negotiations dropped the choice of resistance and vice-versa, and that supporters of resistance reject negotiations and boycott them _ a fact that has rendered the political system without a conciliatory national strategy and a clear vision, which is against the political life logic and the rational understanding of it, and in contravention of all world liberation movements experiences _ a defect of the rigid elite

Palestinian Political System: The Crisis and the Possible Solutions.

By: Prof. Dr. Ibrahim Ibrach

In coincidence with the negotiations, the two-state settlement reaching a deadlock, and so is the armed resistance, the talk about the existence of a crisis and consequently an inquiry into alternatives and solutions dominate the Palestinian political rhetoric, especially the PLO leadership, a fact which reflects a problematical situation and an all-out failure. Terminologies of liberation, resistance, steadfastness have receded and are being replaced by the terms of "the crisis". We ought not to be deluded by fallacious victories which the Palestinian Authority is talking about such as "completing the institutions of the state" or "the Palestinian state UN liabilities"; nor should we be misled by the talk of Hamas and its government in Gaza about "steadfastness", "lifting the siege", and "resistance", as these are all humbug intended to conceal the strategic failure of both sides and the failure of the betting on the negotiations and the Oslo agreement for creating the state, and also the failure of the armed resistance as a way to liberate the entire Palestine "from the Sea up to the River" as Hamas put it.

For matters to boil down to a mere search for securing salaries or earning a livelihood for the Authority, and breaking the siege for Hamas Movement is, by my life, the embodiment of failure: The Palestinian people has not been struggling for a hundred years just for a misshapen state in Gaza Strip.

Gaza-West Bank state solution, in addition to Israel's imposition of a fait accompli that prevents the erection of a Palestinian statehood.

In this way, the regime has become shackled in its movements and actions, repeating its own previous practices with varied patterns – a situation that is changeable only in the presence of a favorable environment.

These obstacles have obstructed any internal development. But now that the Arab World is being transformed and the Arab nations are being liberated from tyrannical regimes with big prospects that may open new vistas for political opportunity for the Palestinian National Movement and its institutions, and consequently help in opening up various avenues for Palestinians, which calls for awareness of what is going on around us, and how important the political chances it offers are.

That may contribute to shaping and crystallizing a national strategy that enables Palestinians to maintain their national program and identity in their capacity as a National Liberation Movement.

The re-structuring of the PLO institutions and bodies, and those of the Palestinian Authority, as well as the party system, the trade unions and syndicates of various sectors may combine to create a real breakthrough for the Palestinian political system through providing social platforms that can benefit from the ongoing changes and serve their role of enhancing the Palestinian National Liberation's task.

At this point, political, academic elites and national activists may have a role in bringing the Palestinian politics to safety, and after the fashion of Achilles heel, they may set the stage for upcoming changes expressed by social categories and labels.

creating the ability of Palestinians to fulfill their national aspirations and plan their political future on the other.

In the light of what has been said, it is fair to talk about the Palestinian political future, a talk prompted by the regime's future and its problematic general performance which is visible in its falling short of settling mutual political disputes, and its inability to end its inconsistencies and its political and geographical rift, as well as its ineffective, flabby, lethargic institutions and its incapacity to achieve stability or handle challenges effectively – all these matters have revealed that the regime's apparatus is too weak to deal with the crises encountered, which raises the question of the regime's ability to present a future approach for dealing with its problems.

The examination of the good or bad quality of the Palestinian political system requires, in the first place, laying down a set of criteria or standards that ought to be met by the Palestinian regime. They, in themselves, pose challenges that would test the political system's efficiency or its inefficiency through its ability to stand to them.

Based upon that, the Palestinian political system has four challenges ahead:

1. The challenge of national unity and putting an end to the division.
2. The challenge of implementing the tasks of liberation, independence and the right of self-determination.
3. The challenge of a fresh political contract based upon democracy, which guarantees political representation, participation and political pluralism for all the Palestinian blocks.
4. The challenge of independent development in the face of the declining economic, social and cultural level of development on the one hand, and the prevalence of the yield economy feature, besides mortgaging the economy to foreign parties on the other.

The Reading assures that the Palestinian political system has failed to confront all these four challenges, which means that the Palestinian system may well undergo further dissociation, and get integrated into another(non-Palestinian) system in the near future, especially in the light of scenarios distant from the two-state solution, and also the collapse of the Palestinian undertaking as already expressed in the

the Hamas Movement winning of the majority of votes, and the subsequent split that ushered in the political system's entry into a comprehensive structural crisis that has affected the political, economic, social and legal aspects. The present Reading is intended to comprehend the dynamics of the Palestinian political system towards grasping the structural characteristics of that System.

This Reading draws upon the introductions and methodologies of studying the political systems, especially those inclined to highlight the study of charismatic personalities (historical and inspiring ones), and also the personal and familial relationships linking the governing élite members. This attitude examines the impact of all those subjective factors on policy-making, the stability of the regime and the implementation of legitimacy, as well as the attitudes focusing on the role of the Institutions and the Security Services in power.

The Reading is also inspired by the attitudes focusing on studying political institutions (the three authorities, party system, and political élites). It sets out from the premise that the present Palestinian political system is suffering from a chronic structural crisis that affects its make-up, identity, function, network of relationships and components, a situation that necessitates reconsidering its nature, identity and course of action.

This crisis is the product of a host of compound factors, subjective and objective, internal and external.

The present Reading says that the current political system is incapable of incorporating the bulk of the internal transformations in the Palestinian society, and challenges encountering it. Moreover, it is unable to devise a new outlook for grappling with these challenges and, consequently, unable to achieve political stability, save the Palestinian national program or implement the plan for liberation and independence.

As such, the present regime is not only lacking in its *raison d'être* – it is an obstacle to inventing more effective alternatives for handling the existing and future challenges that face Palestinian society.

Thereupon, a change of the regime and not a change in the regime are needed. That is, what is demanded is not an amendment of the status of the regime without changing its features: it is a shift of structure, concepts, relations, role, identity and characteristics, all of which no longer play a role in confronting Israel on the one hand, and

Which Political System is most suited for Palestine?

By: Dr. Nasser Abu Atta

Abstract:

A political system is, in the words of Morris Dovreign, „a set of solutions necessary for confronting problems posed by establishing and organizing ruling bodies within a certain social entity." Yet, the confining of the political regime's problems to establishing and organizing ruling bodies means restricting the concept of politics to the governmental dealings and activities exercised by a certain government within a national framework, whereas politics indicates a wider meaning denoting the activity which constructs, brings together and sustains people's gatherings, or in other words, it maintains national and societal unity. Thus the function of the political system is the process of creating a collective will, and attaining the objectives of this will, as well as minimizing its contradictions. Hence, the broad sense of the political system concept applies to the form assumed by the political group for handling the political posts by means of separating the ruler from the ruled.

The broad meaning of the concept of political system reflects the transition of the scientific study of politics from the study of the legal forms of political systems to the everyday practice as demonstrated in real life.

As for its narrow meaning, it is a propensity to portray political systems according to their legal forms rather than relying on their practical nature, despite the widening gap between law and reality, which, of course, precludes the understanding of the dynamics of political systems particularly in the societies of the South, including the Palestinian society, where the gulf between legal texts and the real political practice is so great.

Thereupon, this Reading seeks to present a critical approach to the Palestinian political system that had been set up in the wake of the Oslo Accord, and the establishment of a Palestinian Authority, through the second legislative elections held in January 2006, that resulted in

The paper in this Axis has approached the motives behind the declining role of the PLO as a supreme national reference in the Palestinian political system.

Moreover, the Paper has tackled the implications of that overlapping and regression in the role of the PLO and its institutions, which resulted, according to the Paper, in sidelining the PLO and keeping it away from the Palestinian patriotic and political front.

The Paper has delineated the outstanding features of that sidelining, especially the nearly full take-over by the Authority's institutions of the PLO's tasks and responsibilities such as negotiations and decision-making in running the dispute (with Israel), receiving international support ,supervising foreign relations and other aspects mentioned in the Paper.

Third Axis: Liabilities of the democratic, national relationship between the PLO and the National Authority.

In this Axis, the Paper concludes by stating that the most outstanding liabilities relating to laying the foundations of a democratic, patriotic relationship between the PLO and the National Authority lies in establishing a common-grounds, national, political program; which constitutes the political organizer of the relationship between the PLO and the National Authority; as well as the rest of the national and political forces.

Also, there should be a legal approach to help with broadening the base of participation in the Palestinian political system's institutions, besides organizing the tasks and powers of the PLO and the National Authority, and also preventing their overlapping and contradiction, as well as redressing aspects of imbalance in the structures and institutions of the PLO and the National Authority in a way that ensures the maturation of normal conditions of having a democratic national relation between the PLO and the National Authority .

In conclusion, the Paper views this liability as greatly dependent on putting an end to the Palestinian rift, despite the fact that it (the liability) presents a national priority in the context of the Palestinian political system and its national cause, and not only within the PLO - Authority relationship.

Therefore, the Paper recommends that there is an urgent need for implementing a national reconciliation as a start and necessity for curing all challenges and problems that confront the Palestinian people and all its national, political constituents and forces.

The First Axis: The Main Factors and Determinants of the Troubled Relationship between the Palestinian Liberation Organization and the National Authority

By: Dr. Mohamad Abu Mater

Abstract:

In this axis, the Paper has determined the features of disorder in the environment and performance of the Palestinian political system, be it on the level of the PLO frameworks and institutions, or the structures and frameworks of the National Authority as well as the reasons behind alienating a political program which lays a national political framework for the relation between the PLO and the National Authority, and the shortcomings in the legal organization of this relationship, and also its unresponsiveness to the legal liabilities required by the specialness of the relation between certain national, and political institutions that are characterized by state and entity features of a political system that is experiencing a period of independence of the occupation.

According to the Paper, these factors have constituted the main determinants that played a major part in creating and intensifying the problematic relationship between the PLO and the National Authority.

Second Axis: The PLO: The route from contradiction and overlapping of tasks and powers with the National Authority to Recession and Marginalization.

In this axis, the Paper attempts to analyze the causes of the contradiction and overlapping of tasks and powers with the National Authority, most of which were reflected in the elements of the process of the settlement with Israel which has been conducted by the National Authority under the continued occupation and the non-establishment of a Palestinian state on the one hand, and the liberation program led by the PLO and its institutions and groups, and the haphazard incorporation of tasks and powers on the other.

representation of the Palestinian people without having the elements to do so. In the mean while the centrists pointed to the importance of having legal governing rules to the work of the political forces and binding on them. This view calls to search for a balance between the two cases, to reconcile the requirements of resistance and liberation, and the requirements of the stability of civil society. This standpoint is undoubtedly rational enlightened opinion which considers positively how the development of the Palestinian situation should be.

The Fourth Axis: Dialectical relationship between support and opposition to the law of parties.

In the light of the various Palestinian stances of the bill, a dissimilarity of standpoints was reflected about the added value of the political parties a law in the Palestinian territories, and three positions crystallized which are as follows:

- The supporters of the law consider such legislation will contribute to the activation of Palestinian political life and its organization, and they called for moving forward in legislating possible Palestinian laws which this law is one of them as the current phase establishes for the next phase, and that the Palestinian political system today lays out the future characteristics.
- The opponents of the law attributed their stances to that any legislation in this regard will create restrictions on the work of political forces, and they supported the idea of no need for such a law at all, as the political parties typically organized under the sovereign and independent states, and not under a national struggle where characteristics of the revolution are prevailed not the statehood.
- The centrists (rationalists) of leaders of parties, lawyers, researchers, and politician conceive that the open parties law proposal has to be amended, arguing that there are forces existed in the Palestinian territories does not comply with parties prescriptions, and this requires the organization of political life to prevent any emergence of political forces claims the

the first article, which confirmed on political pluralism and the freedom to form political parties. Another criticism, the adoption of the charter of the Palestine Liberation Organization (PLO) as the basis reference under which the law of parties will be enacted, where there was a rejection of this reference by some Palestinian factions operating outside the framework of the PLO such as Hamas and Islamic Jihad.

Articles from 15 to 22 are talking about party funding, and this is a thorny issue as it is difficult to be organized and included within the law of parties, because the factions financing fall under the heading of security and secrecy.

The Third Axis: The reasons for the absence of a Palestinian parties law:

The reason for not proceeding with the law of parties can be summarized as follows:

The Israeli occupation, and the dodging and the failure to implement the agreements reached with the Palestinian side, is the most important reasons that led to the postponement of research in this law, especially as we are not on the eve of the establishment of a Palestinian state.

In addition, the Palestinian uprising of 2000 and its subsequent such as lack of political and security stability has greatly paralyzed the work of the legislature.

Thirdly, after the relative calm of the second intifada and the legislative elections of 2006, the split between the West Bank and the Gaza Strip has taken place due to the struggle over power between the two largest factions in the Palestinian arena, and this is deemed the most important obstacle facing the work of the legislature. But most important of these reasons for not to move forward in the Palestinian political parties law is the real opposition by the Palestinian factions themselves. As known, the Palestinian political movements are often deemed secret movements and trying to be far from the eyes of the occupation, and the parties law requires from the political parties to work in public, declare the names of their leaders, headquarters, affiliates, sources of funding, and other issues, which, in their viewpoint, may impair the smoothness and flexibility of operating freely at both the political level or the armed resistance one.

- A critique on the articles of the draft law of parties proposed in 1998.
- The reasons for the absence of a Palestinian parties law.
- Dialectical relationship between support and opposition to the law of parties.

The First Axis: Overview on the heralds of drafting a law for political parties Palestinian:

In the beginning of the Palestinian Authority, a number of law drafts has been conceived including, of course, a political parties draft in the Palestinian Legislative Council in 1997, in preparation for the Palestinian state which was promised to be after the end of the transition period in late 1999. After an extensive review of the articles of the law draft and holding conferences and seminars for further examinations and proposals around it, a version of it has been adopted by the political commission as a party's law on 11.02.1998. But the law has not been enacted by the Legislative Council for some reasons, including lack of real progress in declaring a Palestinian state, and the lack of enthusiasm in the Palestinian movements and factions for a fear that the law would limit their activity, as the Palestinian situation makes some factions to work secretly away from the Israeli occupation forces, as well as the opposition to disclose their financial position as it may endanger or embarrass to the donors of the resistance factions.

The Second Axis: A critique on the articles of the draft law of parties proposed in 1998:

Several critical key points were directed to the Political Parties Act of 1998, including:

Clear contradiction in the freedom concept of forming parties in Article III, which reads: " the PLO factions are dealt as legitimate political parties operating in the Palestine and is recorded in accordance with the provisions of this law" Which means that factions involved under the PLO have the legitimacy and what are outside the PLO are undefined. Such a provision is contradicting with the text of

The Law of the Political Parties, Between Supporting the Palestinian Resistance and the Struggle over Power

By: Dr. Usama Antar

By: Dr. Abdelhakeem Helassa

Introduction:

The requirements of scientific research imposed an accuracy on researcher in choosing the vocabulary expressing a research unit, and the search unit here is Palestinian parties act under the attributes of the Palestinian case of first, a continuous process of liberation against the Israeli occupation on the one hand, and secondly, to build the state and its various institutions in legal and regulatory model that simulate the modern level on the other hand.

The Palestinian practical reality shows us that the various denominations of the practical political forces, whether "movement, Front, Party, or initiative" have the same goals, which are the participation in the battle of defeating the occupation and liberation despite methods may differ.

For clarification, we will highlight the differences cited by political sociology researchers in their definitions for the party and the political movement:

The party is defined as: a group of citizens believe in the goals of political and common ideology and organize themselves in order to gain power and achieve their program, while the definition of the political movement is: those people who have knowledge of the laws of a social movement that aims to move society towards a new idea or reform previous ideas, which may be developed to reach out to be a party afterwards.

Since the subject of the study is "The Law of The Palestinian political Parties", so that this study will be presented on three axes, followed by a question about the dialectic of uphold and opposition:

- The Palestinian political parties proposal Act of 1998.

both sides. That potential rejection can turn the Palestinian political system into a despotic authoritarian regime bereft of constitutional (legal) legitimacy and popularity.

1. The system allows for party multiplicity, as the political system has to absorb the existing large number of political groups and factions.
2. It ensures a reasonable representation for women in the Legislative Council, as provided for in the terms for the election lists admission.
3. It provides the political life with party programs to support a true party system away from narrow, provincial or clannish alliances, since the nation as a whole is considered to be one electoral constituency.
4. Paving the way for minor parties to win further Legislative Council seats, it permits of forming strong opposition inside the Legislative Council.
5. It does not allow for a unilateral political monopoly of authority by a single party, group or organization - which is harmonious with the status of the politically diverse Palestinian society.
6. In this system, the winning seats in the lists system are often proportionate to their actual size and percentage of the elected votes.

And, apart from the merits of this system, the inter-factional reconciliation was the decisive factor in selecting the mixed system with its quotas of 75% for proportional representation, 25% for the majority (constituencies). Yet, there is a problem with the distribution of the 33 seats of the constituencies on 16 election constituencies, a situation which has to be tackled, as it would be unfair for, say the Rafah Constituency, to get only one seat, while its population is about threefold the population of Salfit, Tobas, Qalqilia and Jericho, whose constituencies have one seat each. And, if Rafah got a further seat, the distribution of seats among the constituencies and proportional representation will lose balance, as it would increase the seats of individuals to 34, which would require certain legal and political procedures for increasing the number of the Legislative Council's members, and the consequential problems and obstacles with a potential aftermath.

And finally, any political reform requires a concrete recognition of the elections' results regardless of the outcome. The rejection or circumvention about the elections is a rejection of democracy and the principle of the circulation of power, irrespective of justifications on

produced, in addition to the deep political and social division, when the political system failed to assimilate all political and factional forces and express the ambitions and prospects in the light of a Palestinian particularity, i.e. the autonomy, political parties and resistance factions.

The Paper has dealt with the evolution of the Palestinian electoral system up to acting under the majority system in the Legislative Council elections and the resultant rule and control of a single faction over the political system, through the 2006 elections after turning to the mixed majority system (constituencies), and the proportional representation system on a fifty-fifty basis.

The results of that mixed system has reflected the 1996 experience re-production, which has shown the domination by a single party of the Legislative Council, and its negative implications on the political system, particularly in the Council's effectiveness, leading up to an almost total comprehensive failure that created a virtual political split and two authorities: one in the West Bank and the other in Gaza, followed by dialogues and negotiations about reconciliation and its aspects, and a search for an electoral system that would be more suitable for the Palestinian political life.

And, to answer this question it was deemed necessary to investigate types of different electoral systems, good and bad, as follows:

1. Individual Election System and List Election System.
2. Relative Majority Election System and Absolute Majority Election System.
3. Proportional Representation Election System.
4. Mixed Election System combining individual election system and proportional representation election system.

After that the research paper has dealt with the way of opting for the mixed system, which combines the majority system with the proportional representation system, motivated by partisan and factional purposes, with a change of their previous quotas to become 75% for proportional representative system, against 25% for the majority (constituencies).

Underneath we spell out the reasons for our preference for the full proportional representation system which has the following features:

The Palestinian Electoral Law: Midway between a New Electoral System and Political Participation

By: Dr. Ibrahim Al-Masry

Abstract:

As a result of the sharp differences among its main powers, the Palestinian political system has undergone a grave internal crisis, which has developed into the use of force and violence rather than democratic peaceful change, to resolve these differences, and for those powers to maintain their influence and control in disregard of the principles and values of democracy.

A small group of people has gained control of parties and factions, as well as the political system in the territories of the Palestinian National Authority in the Gaza Strip and the West Bank; a group which lacks in political activism within, and prohibits pluralism despite the diversity of the Palestinian political culture.

Hence, this paper puts forth a number of principal and secondary questions as follows:

What are the most suitable scientific approaches for the study of political systems – the legal system or the political (behaviorism) one?

Based upon the answer to the first question we search for the most appropriate electoral system for the Palestinian political system with the aim of attaining a real political participation that can boost the political stability.

In this paper, we first deal with our preference for the study of the political system which depends on the behaviorism school of thought which focuses on the analysis of the realistic political interactions rather than the legal attitude that is more concerned with studying the legal, constitutional rules in their legal form, and which does not provide, as such, a dynamic practical explanation of the concept of the comprehensive political system and its problems.

And owing to the six-year-old massive political polarization and the concomitant incessant debate and controversy ever since the second legislative elections in 2006, the previous one-faction reign was re-

of the Palestinian National Council. The Palestinian National Council is a body, representing the Palestinian people including the political parties, unions, and the different classes; therefore PLO remains eligible to adopt the new constitution of the state, and all Palestinians should participate in the legitimate constitutional authority, which is the right of the Palestinians under the sovereignty despite the fact that not all of them have the right of citizenship. But this is not enough if the legislative Council has not taken apart of it as it represents Palestinians in the West Bank and Gaza and they are concerned more than the others about the constitution.

In reference to the Palestinian Constitutional Court act No. 3 of 2006, we find that the Constitutional Court has been exclusively identified in details to operate under its own law in terms of overseeing the constitutionality of laws and regulations, the interpretation of the basic law and the rest of laws, arbitrate between jurisdictions judicially and administratively .. etc., but there is still some jurisdictions that must be added around the timing within which the constitutional Court can intervene and develop its powers, this is incumbent on the Palestinian legislator to do it urgently.

The determination of the constitution sovereignty is one of the most important principles in democratic countries. There should be a Supra-Constitutional Principles to be respected by the governing authority which should take these principles into account in all of its actions as a way to reinforce the principle of legality and the sequence of the legal rules. The constitutional laws are characterized by stability and are not susceptible to constant changes.

Constitutional Court: a court dedicated to monitor the application of the constitution by the relevant authorities.

Palestinian Constitution:

Based on caveats surrounding the constitution drafting usually over previous mentioned methods, this paper confirm on the need to adhere to the direction calls for the adoption of supra-constitutional principles before the formation of the constituent assembly, and then introduced the draft constitution in a referendum for the Palestinian Arab people. But, and for the purposes of clarifying what has traditionally been called the supra-constitutional principles, we mean the entrenched provisions which are more difficult to be changed than other or can not be changed under any circumstances, and in this case can not be changed unless a revolution toppled the old constitution and replace it by a new one.

As is clear from the preceding description that Palestine need to approve a number of these principles concerning the political rights of the Palestinian Arab people to be free and self-determination, and to prevent any prejudice or modify these national rights, which also include; national identity of the Arab Palestinian people, and to the system of government, to preserve the unity of land, Palestine and its people are indivisible and ensure the preservation of national unity, in diversity, peace, security, stability, and prosperity for all people. Also a number of principles that form the stability of the regime and the Palestinian institutions, and then inserted into the constitution.

The referendum on the Palestinian constitution should be held in harmony with the Declaration of Independence and under the umbrella

in taking the reins of the constituent authority, in this case, the constitution is directly created by the people who entrust the matter to an elected assembly responsible for drafting the constitution or to a committee appointed by the government or the parliament if available. In order constitutional referendum to take a place, it must be first a body or a committee to prepare a draft of the constitution and present it to the people and then referendum on it, but this project does have a legal value unless it is proposed to the people, voting, and agreeing on it.

International Treaties Method:

Some constitutions can be traced back to its inception to international treaties such as the Polish constitution in 1815 and the German Constitution in 1871, where the constitution is derived from an international treaty.

The Mechanisms of Protection the Constitution:

Protection of the constitution is a set of legal means directed to ensure that the compliance of the ordinary law with the constitution and more importantly is that all legislations are consistent with the articles of the constitution, applying its provisions, and embodied its spirit.

First: The stability of constitutional rules:

The most important feature of constitutional rules is stability, and this stability is relative because it is inconsistent with logic and evolution. The constitution is limited to the necessity of following certain procedures when modified, so as to ensure the stability of it and not make it a means in the hands of rulers who may interpret it depending on their personal whims and impulses.

Second: Determination of the principle of constitutional law:

As long as the legislature is having the right of legislation and according to the constitution, It is unreasonable to monitor itself, so a control system should be set up by an independent body.

Third: The agreement on the identification of ultra-constitutional principles or entrenched constitutional provisions:

Towards a Drafting of a National Constitution and it's Protection Mechanisms

By: Dr. Mohammed Abu Saada:

As the legal meaning of the word constitution as a basic set of rules, by which the state and it's powers, the exercise of government, and rights and obligations of citizens are organized. Constitution is the basis of any legislation, laws, and regulations in the state; it is the supreme law of the political community. It is not allowed to enact any law may violating the constitution.

Accordingly, no wonder that the formulation of any constitution in any country that has been a place of fierce and unusual conflict between various forces of conflicting ideas, beliefs and orientations, will lead to the shaping of this state for long periods as the constitutional rule characterized by sustainability.

Democratic methods for making constitutions:

These methods can be shortened into two main methods; constituent assembly and referendum method:

A - Constituent Assembly Method:

The emergence of the constitution is according to the principle of popular sovereignty, and it is seen also as democratic methods to create constitutions as it represents a more advanced stage in the struggle of peoples against the absolute ruler.

Based on this method, the creation of the constitution is done by an elected council or assembly on behalf of the people, entrusted with the tasks of developing and creating a new constitution becomes enforceable.

B– Referendum Method or Constitutional Referendum:

According to this method, the constitution is creating through the free popular will, it is assumed that the people himself, or participate,

And here, according to the Paper's conclusion, lies the main problem with the Palestinian issue in general and the PLO-Authority relationship in particular – a problem whose aggravation later on had led to a state of division within the Palestinian political system and the possibility of posing a real threat to the political entity and national identity of the Palestinian people.

And thereupon, if terminating the split is considered a Palestinian priority and a threshold to dealing with this problem, then the implementation of its liabilities constitutes a chief pre-requisite for achieving national unity, which reflects the overlapping and complication of the Palestinian cause.

The Paper does not claim to present a Palestinian working plan for treating all challenges facing the Palestinian political system: it is an attempt at understanding objectively from a democratic, patriotic perspective the challenges confronting the Palestinian political system in terms of the troubled relationship between the PLO and the National Authority, through understanding the major factors and determinants of this problem and its consequences regarding the Palestinian political system and the role of the PLO in terms of its relationship with the National Authority in a way that can specify the obligations of this relationship under the present stage of the Palestinian people's being, which may guarantee the determination of the key supports for a PLO-led democratic, patriotic and political system in which the National Authority forms the tool of the PLO towards attaining independence and establishing the Palestinian state.

Consequently, the Paper has put forth three main questions as follows: What are the factors and chief determinants of the troubled relation between the PLO and the National Authority?; What is the impact of this problem on the role of the PLO in terms of its association with the Authority?, and what are the obligations that helped with setting up a democratic national link between the PLO and the Authority?

Therefore, the Paper maintains that the analysis and approach of this problem requires grasping the aspects of the troubled areas in the Palestinian political system and the limited political and legal framing of the relationship between the major components of this system (PLO and Authority), and consequently an inquiry and understanding of an extremely complicated case, bearing in mind that the relationship between the PLO and the Authority is one between institutionalized bodies that possess state and entity dimensions and belong to a political system and which originated and evolved within ever changing and shifting determinants and data, with nothing of them left intact except the persistence of the occupation and the continuity of interactions on both political and national levels inside the PLO and Authority, which go outside the domain of state and in the absence of national sovereignty constituents. This state of affairs requires, according to the Paper, that the Palestinian political system should adopt a national approach that maintains a balance between the liabilities of fostering the Palestinian people's running of its battle of liberation, and, on the other side, the process of reconstructing the Palestinian political system towards laying down the components of a national relationship between the PLO and the Authority that has a democratic nature.

The Paper says that although there are theoretically and practically objective difficulties accompanied by a number of major challenges that have limited the Palestinian political system's ability to face up to local and outside problems, and which hit hard the PLO-Authority relations, yet the subjective factor has played a great role in restricting the Palestinian political system's ability to establish a national political system that can create a harmony between the requirements of a continuous confrontation of the occupation, especially the activation of the PLO and its main institutions, whose role has receded and has been sidelined as a key determinant and supreme national reference in running the dispute and the battle of deliverance from the occupation on the one hand, and the consolidation of the National Authority existence as a state, entity institution and a step on the path of liberation and creating a Palestinian statehood.

draft copy for the provisional charter of the form of government in the Palestinian territory. Also, the Researcher had participated at the time, together with the Legislative Council's legal committee, in the basic draft law that took effect starting 7/7/2002, and he also took part in the constitutional committee which was headed by Dr. Nabil Shaat, Minister of Planning and International Co-operation in 1999, pending preparations for the declaration of state on 13/9/2000, and co-chaired by some jurists and Ministry of Planning staff members. At that time it was announced that the Palestinian leadership requested the Arab League to form a committee for assistance with drawing up the intended constitution.

Nevertheless, we have practical challenges that call for careful deliberation and not issuing a new constitution too soon, as this would curb the legitimate aspirations of the Palestinian people while in the meantime we are being tempted into believing that we are in dire need of issuing a constitution of the state before its establishment in order to convince the World Community of our form of government and that we are a state of law, and governed by a constitution.

These challenges that are represented in the pros and cons of the issue of a new Palestinian constitution will be the subject of the research entitled "Palestinian Constitutional Problems: Prospects and Challenges" or "Motives for and Against the Issue of a New Palestinian Constitution"

The problematic relationship between the PLO and the National Authority: A critical approach from a democratic national perspective.

In its approach of the PLO-National Authority relationship, the paper has set out from the fact that this problematic relationship had been the outcome of a number of major factors and determinants, most important of which is the growing imbalance in the structure and performance of the Palestinian political system and its institutions and the lack of a national program that constitutes a political organizer of the above-mentioned relationship, and also the inefficient legal adjustment of this relationship.

application submitted to the United Nations in September 2011 for getting a full membership status.

Everybody, including Israel wishes to see how the Palestinians would manage important issues such as the capital city of the state, its borders, how the constitution looks on issues such as the right of return for the refugees, the form of government especially in terms of organizing the legislative and executive authorities, their inter-relationships and the way of electing the President and his powers. And will the President continue to be the pivotal figure in the Palestinian political system, or will the ongoing popular changes in the Arab societies succeed in turning the Palestinian system, which is, after all, part of the Arab political system, into a parliamentary one, after the fashion of the Israeli system in which the President holds only nominal powers, with a Prime Minister invested with powers and recognized by key states in the new world community which will allow the rich and donor countries to stand by him and have dealings with him, etc.

Furthermore, will the constitution make a mention of the question of religion or will it leave it out? Also, there is the issue of nationality and dual citizenship. There is also the fear that Israel or other countries may take any constitutional articles as a pretext for deporting its Palestinian citizens into the emerging Palestinian state territories, or change its own citizenship laws so as to harass them.

Another question is: Who has the most say in appointing people for high-ranking posts? Or is that left to the President as is always the case? Plenty of difficult questions that need the efforts of everybody!

As a matter of fact, the concern about the new constitution came up immediately on the return of the Palestinian Authority to the West Bank and Gaza, under the Oslo Accords in 1994, and following the election of the Legislative Council in 1996, when the Researcher received a letter on February 7th 1996 from the Deputy Minister of Justice, Mr. Ibrahim Al Daghmah, telling him that he (the researcher) had been chosen as a member of the committee entitled to draw up the

Palestinian Constitutional Problems Prospects and Challenges - Motives for and against the Issuance of a New Palestinian Constitution:

By: Prof. Dr. Fathi Al-Whedy

Abstract:

First of all, I'd like to state that this study is an academic one which may agree with the political viewpoints of some people and disagree with many: it has been prepared to keep abreast of the international and local interest in the question of the Palestinian constitution.

And to answer the question of how much the Palestinian society needs a constitution that regulates the way the present Authority exercises its powers, and how far the existing constitutional laws can be functional, enforced and revered as sacred by a people under occupation and by the armed factions, with the aim of resisting the occupation, as the drive of democracy and the experiences of peoples have taught us that the call for freedom and independence have always been linked to the call for the issuance of constitutions and the establishment of political systems.

Therefore, it is not unusual that the more the international efforts aiming at proclaiming a Palestinian statehood, the more concerned the Palestinian Authority in particular and foreign observers in general become with matters like its phraseology, the manner of its release, the guarantees for rights and freedoms and the principles underlying them.

The last attempts for reviving the constitutional committee were in its meetings in Amman, Ramallah and Gaza in line with the

Abstract Second Conference

	Page
Palestinian Political System: The Crisis and the Possible Solutions	24
By: Prof. Dr. Ibrahim Ibrach	
Various Israeli Rules Governing the Future Political Negotiations with Palestinians	29
By: Dr. Ayman Shaheen	
Palestine, the UN Non-Member Observer State: Challenges and Expectations	36
By: Dr. Mkemer Abu Saada	
Does The Choice of a "Bi-National State" Sound Realistic?	44
By: Mr. Taysser Muhiessen	
Popular Movement as a Strategic Option	46
By: Mr. Imad Al-Falouji	
The Political Crisis of the Palestinian Authority and the Available Economic Options	49
By: Dr. Mazen Al-Ajla	

Contents

Abstract First Conference

	Page
Palestinian Constitutional Problems Prospects and Challenges - Motives for and against the Issuance of a New Palestinian Constitution	1
By: Prof. Dr. Fathi Al-Whedy	
Towards a Drafting of a National Constitution and it's Protection Mechanisms	6
By: Dr. Mohammed Abu Saada	
The Palestinian Electoral Law: Midway between a New Electoral System and Political Participation	10
By: Dr. Ibrahim Al-Masry	
The Law of the Political Parties, Between Supporting the Palestinian Resistance and the Struggle over Power	14
By: Dr. Usama Antar	
By: Dr. Abdelhakeem Helassa	
The First Axis: The Main Factors and Determinants of the Troubled Relationship between the Palestinian Liberation Organization and the National Authority	20
By: Dr. Mohamad Abu Mater	
Which Political System is most suited for Palestine?	23
By: Dr. Nasser Abu Atta	

Gaza Forum of Strategic Policies in Palestine V

First Conference

The future of the Palestinian political system

Second Conference

The future of Israeli-Palestinian negotiations

Gaza – 2012